وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عمار ثليجي بالأغواط

كلية العلوم الانسانية و العلوم الاسلامية و الحضارة

قسم التاريخ

سياسة فرنسا التعليمية في بلدان المغرب العربي

دراسة مقارنة بين الجزائر و تونس 1830-1956م.

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تاريخ

تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر.

اعداد الطالبة:

خولة عطية

اشراف الأستاذ:

د. محمود علالي

الموسم الجامعي: 2023-2024م.

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والعرفان

بالله نبدأ .. وبه التمام وبإسمه يفتتح الكلام وله الحمد والشكر

يقول عز وجل في محكم تنزيله

بسم الله الرحمن الرحيم " رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي

وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني في عبادك الصالحين " سورة النمل الآية 19

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبتوفيقه تنال الغايات

بداية اتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف "علالي محمود"

الذي تحمل معي مشقة هذا العمل وكان لي نعم المعين....

الشكر موصول لرئيس قسم التاريخ " حمدي " على كل ما قدمه لي طيلة فترة دراستي ماستر.

وكذا كل من شجعني بدعاء أو بكلمة وحتى بابتسامة...

لمن أعاونوني لإتمام هذا العمل...

نتوجه لكم بكلمة شكر وعرفان على ما قدمتموه

FREE INVITATION TEMPLATES - DREVIO.COM

اهداء

إلى من مهد لي طريق العلم بعد الله عز وجل.

إلى من وقفا بجانبي وكان لهما الفضل فيما وصلت إليه.

إلى التي حملتني وهنا على وهن وسهرت من أجلي الليالي أمي الغالية فاطنة حفظها الله وأطال عمرها.

إلى أغلى إنسان في الوجود أبي العزيز مسعود الذي لم يبخل بأي شيء لكي يراني في أنا عليه الآن.

إلى من عشت براءة طفولتي معهم فلم أتصور للدنيا طعما بعيدة عنهم إخواني وأخواتي.

إلى كل من ساهم في تكويني من بداية حياتي الدراسية إلى كل من كان لي سندا في إنجاز هذا العمل المتواضع.

وإلى كل من يعرفني من قريب أو من بعيد إليكم مني جزيل الشكر.

قائمة المختصرات:

الكلمة	المختصر
الجزء	ج
تحقيق	تح
طبعة	ط
دون طبعة	د. ط
صفحة	ص
دون صفحة	د. ص
مجلد	مج
عدد	ع
ميلادي	م

Le numéro	N°
L' année	S
page	P

المقدمة

مقدمة

أدركت فرنسا الاستعمارية بعد احتلالها وتوسعها في الجزائر و تونس أن الوسيلة العسكرية وحدها لا تكفي للسيطرة على الجزائريين والتونسيين وإخضاعهم لها على الرغم من سياسة القمع والتعذيب لكن بدون جدوى، وهو الأمر الذي جعلها تلجأ إلى التركيز على العامل الثقافي بواسطة التعليم، فهو المحور الأساسي لأي تقدم أو تطور في حياة الشعوب والأمم فهو أداة لتحقيق سياستها الاستعمارية عن الطريق المدرسة كل ذلك رغبة منها في تلبية مطامعها الاستبدادية وخلق جيل له مقومات غريبة عن مقوماته العربية الإسلامية، وإحلال محلها جيل من المتفرنسين بلغتها وثقافتها لذلك انتهجت سياسة تعليمية ممنهجة ومدروسة لتحقيق أهدافها الاستعمارية معتمدة على سياسة التجهيل وغرس فكرة في أذهان أبناء الجزائريين والتونسيين مفادها أن البلدين جزء من فرنسا.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الموضوع في الرغبة في تسليط الضوء على السياسية التعليمية الفرنسية في ظل الحكم المدني في الجزائر و الحكم السياسي في تونس ومعرفة أبعادها وما ترتب عنها من نتائج وأثار على المجتمع الجزائري، وإذ كان المستعمر قد تمكن من فرض حضارته وإبراز الأهداف الحقيقية من النظام التعليمي التي فرضته إدارة الإحتلال وتسعى جاهدة للوصول إليه.

أسباب إختيار الموضوع:

من اهم وابرز الدوافع و الاسباب التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع أسباب موضوعية وأخرى ذاتية نذكر منها:

اسباب الذاتية:

- الرغبة في التعمق والتعرف على تاريخ الجزائر وتونس لما له من اهمية في مجال تخصصي.

– الرغبة في الكشف عن حقيقة الغزو الفكري التي انتهجها الاستعمار بعرض مجمل القوانين و المراسيم التعليمية الاستثنائية الصادرة من طرف فرنسا ونتائجها على البلدين.

اسباب الموضوعية:

– فهم نظام التعليم في البلدين اثناء الحقبة الاستعمارية .

– ابراز دور المدارس الفرنسية في منافسة و محاربة التعليم العربي في كل من الجزائر و تونس.

اشكالية الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى الاجابة على الاشكالية التالية:

فيما تمثلت السياسة التعليمية التي انتهجتها فرنسا في الجزائر وتونس وماهي اوجه تشابه واختلاف فيها خلال الفترة ما بين 1830 – 1956؟

وتندرج تحت هذه الاشكالية مجموعة من الاسئلة الفرعية و المتمثلة في:

ما مفهوم السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر؟

كيف كانت ردود فعل الوطنية ضد السياسة التعليمية الفرنسية؟

فيما تكمن اثار السياسة التعليمية الفرنسية في تونس؟

كيف كانت اوضاع التعليم في كل من الجزائر وتونس؟

ما موقف الفرنسين من هذا التعليم؟

حدود الدراسة:

اخترت الفترة الزمنية الممتدة من 1830 إلى غاية 1956م لأنها الفترة المحددة لزمن استعمار الجزائر و تونس وفيها تم تطبيق السياسة الاستعمارية الفرنسية على الشعب الجزائري والتونسي في مختلف المجالات وبدون استثناء. أما المكان فهو بالضرورة البلدان المغاربية.

منهج الدراسة:

اما المنهج المتبع فقد اعتمدت على المناهج المعروفة في مجال الدراسات التاريخية الا وهي:

هناك منهجين تم استعمالهما وهما في الفصل الاول والثاني المنهج الوصفي والفصل الثالث المنهج المقارن بما أن الدراسة مقارنة بين بلدين.

خطة الموضوع:

من اجل الاجابة على الإشكالية المطروحة والالمام بكل جوانب الموضوع اتبعت خطة تناولت فيها دراسة موضوع السياسة التعليمية من كل جوانب وازالة بعض الغموض و الالتباسات واتبعت الخطة التالية تناولت فيها مقدمة وثلاث فصول وخاتمة، حيث جاء الفصل الاول بعنوان السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر منذ بداية الاحتلال 1830الى غاية 1956م والمقسم الى ثلاث مباحث فتحدثت في المبحث الاول عن التعليم في الجزائر قبيل الاحتلال اما المبحث الثاني تطرقت فيه الى السياسة الاستعمارية التعليمية في الجزائر وفي المبحث الثالث ردود الفعل الوطنية ضد السياسة التعليمية الفرنسية.

في الفصل الثاني جاء بعنوان السياسة التعليمية الفرنسية في تونس والمقسم الى ثلاث مباحث ففي المبحث الاول التعليم في تونس قبيل الإحتلال وفي المبحث الثاني تطرقت فيه التعليم في تونس فترة الحماية الفرنسية و المبحث الثالث اثار السياسة التعليمية الفرنسية على التونسيين.

وفي الفصل الثالث والاخير المقسم كذلك الى ثلاث مباحث فتطرقت في المبحث الاول أهم التشريعات الفرنسية المنظمة لعملية التعليم بالجزائر وتونس وفي المبحث الثاني أوضاع التعليم في الجزائر وتونس والمبحث الثالث المواقف الإحتلال السياسة التعليمية ونتائجها في الجزائر وتونس.

الدراسات السابقة:

واعتمدت في هذه الدراسة على مجموعة من المصادر والمراجع التي افادتني تمايزت في اهميتها حسب علاقتها بموضوعي :

– دنيا حمودة، حسناء بشيش، السياسية التعليمية الفرنسية في الجزائر،1870_1919. استفدت من هذه مذكرة مفهوم السياسة التعليمية الفرنسية.

– كتاب تونس الشهيدة لصاحبه عبد العزيز الثعالبي، الذي غطى مرحلة زمنية مهمة من تاريخ تونس في ظل الحماية الفرنسية. استفدت منه مؤسسة من المؤسسات التعليمة الفرنسية في تونس.

– رسالة ماجيستير لصحابها محمد قدور بعنوان السياسة التعليمية الفرنسية في تونس ما بين 1883 – 1939 والتي استفدت كثيرا منها: موقف النخبة، النخبة الصادقية، آثار السياسة التعليمية الفرنسية على المجتمع التونسي، .....

المصادر:

– ابو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي. استفدت منه تعريف مساجد في الجزائر.

– الحبيب ثامر، هذه تونس. استفدت منه نمط من انماط التعليم في تونس اثناء الحماية الفرنسية.

المراجع:

– الصادق الزمرلي، أعلام تونسيون، استفدت منه تعريف شخصية خير الله بن مصطفى.

– محمد محفوظ، تراجم المؤلفين التونسيين. استفدت من كاتبه تعريف شخصية بشير الصفر.

صعوبات الدراسة:

ان هذه الدراسة تحمل في ثناياها الكثير من الصعوبات منها:

- صعوبة حصر الموضوع والالمام بكل جوانبه.
- طول الفترة الزمنية المخصصة للدراسة 1830 – 1956.
- تضارب وتشعب بعض جزئيات الموضوع مما صعب عليا ترتيب الافكار و تصنيفها.

وفي الأخير اتمنى أن اكون قد وفقت في الإلمام بالموضوع، وسلطت الضوء على جزء مهم من تاريخ الجزائر وتونس، لا تزال آثارها وانعكاساتها موجودة إلى يومنا هذا.

ويبقى بحثي لبنة متواضعة في الكتابة التاريخية، فإن أخطأت فمن النفسي والشيطان، وإن أصبت فبفضل الله عز وجل، هو نعم المولى ونعم النصير.

الفصل الاول: السياسة التعليمية فرنسية في الجزائر.

- التعليم في الجزائر قبيل الاحتلال.

- السياسة الاستعمارية التعليمية في الجزائر.

- ردود الفعل الوطنية ضد السياسة التعليمية الفرنسية.

المبحث الأول: التعليم في الجزائر قبيل الاحتلال .

المطلب الاول: مراكز التعليم في الجزائر :

الجوامع:

المسجد هو الذي تؤديا فيه صلاة الجماعة والصحة والعيدين ويسمى بجامع الخطبة وكانت العناية بالمساجد ظاهرة بارزة في مجتمع الجزائري فلا يوجد قرية أوحي بدون مسجد وكان ملتقى العباد ومجمع الأعيان ومنشط الحياة العلمية والاجتماعية وهو مقلب.

و يعتبر المسجد هو الرابط بين أهل القرية والمدينة والحي وكانا بينهم إشتراك في بناءه وجميعهم يتركون في أداء الوظائفهم وكان تشييده عملا فرديا بالدرجة الأولى فالتقي المحسن هو الذي يقود عملية بناء المسجد والوقف عليه، ولكن أعيان القرية كانوا يساهمون بالتبرعات له والدولة لم تكن مسؤولة على بناء المساجد، وإذ حصل أن بنا أحد الحكام مسجدا فيكون من ماله الخاص فيعتبر هذه الفعل الخير وليس عن واجبه السياسي[1] .

وكذلك تعتبر منارة الاسلام وكان لديها اهتمام ورعاية بعد ان اوصى بها القرآن والسنة، لقوله تعالى: في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدو و الأصال رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وأقام الصلاة وايتاء الزكاة يخافون يوما تتقلب فيه القلوب والأبصار{36}{37}[2].

قال تعالى: ﴿ انما يعمر مساجد الله من امن بالله واليوم الاخر واقام الصلاة واتى الزكاة ولم يخشى الا الله فعسى أولئك ان يكونوا من المهتدين﴾[3] .

---

[1] ابو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، 1500-1830، ج2، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1998، ص ص 246 -247.

[2] عثماني شهرزاد، زياية ليلى، (**الاوضاع الثقافية في الجزائر من 1830_1870**)، شهادة الماستر، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2023، ص 11.

[3] سورة التوبة، الآية 18، رواية ورش عن نافع.

ومن أهم مساجد الجزائر قبل الإحتلال :

أ- الجامع الكبير:من أقدم المساجد في الجزائر ويسمى الجامع الأعظم ، وتمثلت مهمته في الوظائف الدينية المسجد في أول رجب 490 والموافق ل 1097 من طرف يوسف تاشفين[1]. والجامع الأعظم كان لديه أهمية كبرى عند سكان مدينة الجزائر باعتباره أعرق وأكبر الجوامع بها[2] .

ب- مسجد علي بتشين : يعد مسجد علي بتشين من أهم مساجد تلك الفترة وكان علي بتشين من رياس البحر خلال القرن 11هـ- 17م وقام ببناء هذا المسجد من ماله الخاص والذي حمل اسمه وتم بنائه سنة 1032هـ- 1622م ويقع في نهج باب الواد والقبة المركزية الواسعة فهي تشبه طراز المسجد العثماني وتم تحويله إلى كنيسة سنة 1843م، وما يمكن قوله أن الاعلاج كانو يعملون لصالح الإسلام والمسلمين من خلال بناء المؤسسات الدينية وفي مقدمته المساجد وتحصين الأوقاف لها .

ج- مسجد كتشاوة : يعتبر مسجد كتشاوة من أشهر مساجد العاصمة ويقع في الساحة المسماة حاليا ساحة بن باديس كان يحمل اسم كتشاوة وتم بنائه منذ القرن 19هـ وقد ذكر في القرن 16 من بين المساجد السبعة الموجودة بمدينة الجزائر ولكن أعيد بنائه تماما من طرف حسان باشا في سنة 1209هـ/1795م وكان مظهره أنذاك عبارة عن قبة واسعة، وكانت المئذنة التي لم يعد لها الان فقد كانت من الطراز المغربي أي على شكل مربع وحفظت لنا الرسوم والنقوش ثراء الزخرفة ورحابة قاعة الصلاة بأعمدتها الرخامية العظيمة[3].

---

[1] يوسف بن تاشفين: ولد ثاني ملوك الدولة المرابطية بعد ابن عمه ابو بكر بن عمر اللمتوني- حوالي سنة 400 للهجرة الموافق 1009 ميلادية في منطقة لمتونة، وهي إحدى قبائل صنهاجة بموريتانيا، ووالده هو إبراهيم بن تورفيت بن وارتقطين، ووالدته هي فاطمة بنت سير بن يحي بن وجاج بن وارتقطين، ابنة عم أبيه وتوفي شهر محرم، عام 500هـ،الموافق 1106م ، انظر الى غير معروف، يوسف بن تاشفين اللمتوني مؤسس الدولة المرابطية الكبرى، موسوعة العالم العربي، اطلاع عليه 20-01-2024، الساعة 20:45، انظر الى: https://www.aljazeera.net.

[2] نوال سقاي، شريفة يوسف عشيرة ، (**الحياة الاجتماعية والثقافية في مدينة الجزائر في أواخر العهد العثماني**)، مذكرة شهادة أستاذ التعليم الأساسي، جامعة بوزريعة، 2008، ص 38.

[3] نفسه، ص ص 41-42.

الزوايا :

عرفت الجزائر في هذا العهد انتشارا للزوايا خاصة في الريف وربما يعود ذلك لافتقار الأرياف للمراكز التعليمية الاخرى اضافة الى انتشار الطرق الصوفية والتي عادة ما تتخذ من الزوايا مراكز لها، ومع مرور الزمن احتلت الصدارة بين المؤسسات الثقافية الأمر الذي سمح لها بالجمع بين الوظيفتين الدينية والتعليمية فعادة ما كانت تمثل المسجد والدراسة في ان واحد حيث تكون مركز للعبادة وكذا تدريس علوم الدين والفقه وتعليم مبادئ القراءة والكتابة إضافة إلى كونها ملجا لعابري السبيل .

عرفت معظم المدن والأرياف انتشارا للزوايا ومنطقة زواوة وبجاية تبقى من أغنى مناطق الجزائر بالزوايا قد تصل الى خمسين ومن الزوايا التى لعبت دورا ميدان التعليم ونشر الوعي الديني بين سكان زواية تيزي راشد (الزاوية بن اعراب كان يقصدها التلاميذ من مختلف النواحي، وممن تخرجو منها محمد الفريرا الذي تولى ولاية التيطري وزارية الشيخ محمد التواتي التي اخرجت أجيالاً من المتعلمين وكذلك اشتهرت تلمسان وضواحيها بزوايا منها زاوية سيدي الطيب وزاوية بومدين[1]، كما عمت في الصحراء الزوايا منها زاوية قرومة وزاوية طولقة[2] .

ويقول يحي بوعزيز[3] انها عملت على تحفيظ القرآن الكريم ونشر التعليم والإسلام في المناطق النائية ولا زالت مخازن للكتب والمخطوطات كما ساهمت في إزالة الفوارق الاجتماعية وتوطيد العلاقة بين فئات المجتمع وحاربت السلطة المستبدة فالزاوية الواحدة [4] تضم الفقير والغني والعالم والأمكان للزوايا

[1] حميد ايت حبوش، "واقع التعليم في الجزائر اواخر العهد العثماني "، كان التاريخية، ، تلمسان، ع 37، 2017، 27.

[2] بمقاسم قرياش، التعليم ومؤسساته في الجزائر العثمانية، 1700-1830، مجلة المعيار، جامعة أم البواقي، مج: 28، ع:1، 2024، ص 777.

[3] يحي بوعزيز من مواليد يوم (27ماي 1929م) بقرية ودائرة الجعافرة من ولاية برج بوعريريج، حفظ القرآن الكريم وتعلم مبادئ اللغة العربية، والفروض الدينية على والده الشيخ الحاج عبد الرحمن بوعزيز، وشارك تعليم وتحفيظ أبناء القرية للقرآن الكريم، انظر الى سليمان قوراري، يحي بوعزيز ودوره في ابراز اعلام الجزائر ومأثرهم، مجلة رفوف، جامعة ادرار، ع 7، 2015، ص 228.

[4] صبيحة بخوش، وضعية التعليم في الجزائر في العهد العثماني ، مجلة حوليات التاريخ والجغرافيا ،المدرسة العليا للأساتذة في الأدب والعلوم الانسانية، ، المجلد1، العدد2، 2008،ص 139.

أوقافها وكانت تعتمد في الإنفاق على المتمدرسين والمدرسين و على أموال الهبات والزكاة والهدايا التي يقدمها افراد القبيلة إضافة الى تبرعات المسافرين والزوار.

الكتاتيب:

تمثل مراكز للتعليم التحضيري أو الابتدائي وكان يطلق عليها في الأرياف اسم الشريعة وذلك لتدريسها الشريعة أما في المدن فيطلق عليها اسم المسيد أما عن الغرض ما وجودها فيرى د. يحي بوعزيز انها اسست لتجنيب المساجد ضوضاء الأطفال والحفاظ على نقاوتها وطهارتها ليجد فيها المصلون جو الخشوع العبادة[1].

وكانت هذه المؤسسة التعليمية منتشرة في كامل البلاد ، الأمر الذي ادهش الفرنسيين عند احتلالهم للجزائر، والجنرال دوماس كتب تقريبا له : أن التعليم الابتدائي في الجزائر كان منتشرا وكانت اتصالات بالأهالي في الاقاليم الثلاثة أظهرت أن نصف السكان من الذكور يعرفون القراءة والكتابة، وكذلك قالت ايفون توران " إن لم يكن كل الأطفال قد تعلموا القراءة والكتابة فإنهم جميعا قد مروا بالمدرسة الابتدائية " وكذلك تقول: وكانوا يستطيعون قراءة القرآن في صلواتهم.

وتم تخصيص الكتاب لحفظ القرآن وتعليم القراءة والكتابة وبعض مبادئ الحساب وكان عدد المتمدرسين في الكتاب الواحد بين خمسة عشر وعشرين طفلا، ويقضون في الكتاب ثلاثة واربعة أعوام، في الحضر كانوا يرغبون في مواصلة الدراسة يبقوا سنين أخرى لحفظ القرآن عن ظهر قلب أو يلتحقون بالمدرسة أين يتلقون تدرسيهم في الفقه والتوحيد والنحو على يد العلماء من أئمة ومفتين وقضاة أما في الريف كانوا يلتحقون غالبا بالزوايا لإكمال دراستهم في الثانوية[2] .

[1] يحي بوعزيز، أوضاع المؤسسات الدينية بالجزائر خلال القرنين 19-20، مجلة الثقافة، ع 63، 1989، ص 46.

[2] رشيدة شدري معمر، المراكز التعليمية في الجزائر العثمانية، 1518-1830م، مجلة معارف، جامعة البويرة، ، ع 20، 2016، ص 92.

ومعظم الكتاتيب القرآنية في الجزائر بسيطة المظهر والمبنى قليلة الإمكانيات المادية وأصحابها الطلبة والمشايخ من الطبقة الفقيرة والكادحة يتصدون لتعليم للحصول على لقمة العيش أساسا ويستعملون العصي والأسواط التأديب الأطفال الشرسين والبلهاء والمنحرفين والاغلبية منهم يحفظون دون فهمه.[1] ورغم على ذلك انها ساهمت في الثقافة الإسلامية وتعليم الصغار القراءة والكتابة وبناء رصيدهم المعرفي، ورفع الامية عن المجتمع الإسلامي ومقاومة السياسة المسيحية[2].

الرباط:

وهي عبارة عن معاهد دينية [3] وكانت الرباط تشبه الزوايا مع بعض الوجوه. فهي مثلها في خدمة الدين والمجتمع، ولكن الرابطات كانت تمتاز بانها قريبة من مواقع الاعداء وان تأسيسها يهدف بالدرجة الاولى الى خدمة الجهاد والدفاع عن حدود الاسلام مع أداء مهمة العلم أيضا.

– ولعل ما انشاه المرابطون في العهد العثماني الاخير من مؤسسات لنشر التعليم المضادة للنظام العثماني.

– كما يعتبر الرباط من اهم مراكز التعليم والتربية.

– ثم ازدادت أهميته حيث أصبح قبلة لتحصيل العلم والثقافة، فقد جاءت الربط متقدمة عن سواها من المؤسسات التعليمية الاخرى التي سبقتها من ناحية الشكل والمضمون بحيث انها أصبحت مهيأة تماما لتحقيق الغرض التعليمي الذي انشا لاجل[4] .

---

[1] يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص 48.

[2] مريم لعمارة، ابتسام عاشور، (**العلماء وعلاقتهم بالسلطة في الجزائر خلال العهد العثماني**)، شهادة ماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2022، ص 5.

[3] صبرينة لقرع ، (**الحياة الثقافية في الجزائر خلال عهد الدايات 1830–1671**)، شهادة ماستر، جامعة غرداية، 2014، ص 17.

[4] مهاني بشرى، شيماء شتيوي، (**المؤسسات التعليمية في الجزائر خلال العهد العثماني**)، شهادة ماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2020، ص ص 43-44.

ونذكر امثلة عن الرباطات:

– رباط وبونة، رباط شرشال، رباط الفتح، رباط جبل المائدة. ذكر شارح الثغر الجماني بانه اسس بين سيدي معروف والبريدية، على يد الباي محمد الكبير وهو في الاصل عبارة عن مجموعة من المغاور تمركزها بعض المجاهدين لمقاومة النصارى الاسبان وملاحقتهم ومضايقتهم يحي بوعزيز مدينة وهران كما وجد على قمة الجبل المطل على وهران غربا[1].

المدارس:

كانت المدارس العلمية مؤسسات ثقافية تتمثل وظيفتها في تعليم مختلف العلوم الدينية وغير الدينية والجزائر لم تكن بها جامعات أو مدارس عليا وكانت دروس مساجدها وزواياها تفوق دروس الجامع الأعظم في المشرق العربي كالجامع الأموي بدمشق والحرمين الشريفين.

عرفت الجزائر انتشار كثير في المدارس غير أنه يصعب تحديد عددها الموجودة في هذه الفترة وخاصة الإبتدائية إذ يصعب التمييز ان العاصمة كانت تضم 299 مدرسة اشهرها القشاشة و اشتهرت قسنطينة بمدارسها التي بلغت عشية الإحتلال الفرنسي حوالي 90 مدرسة ابتدائية و7 مدارس ثانوية اشهرها مدرسة الكثانية التي شيدها صالح باي عام 1776 وكان يعلم بها مختلف العلوم واشتهرت تلمسان بمراكزها الثقافية ومدارسها وأشار الحسن الوزان، باهتمام اهل تلمسان ببناء المدارس والإنفاق عليها ويشير الفرنسيون بعد الإحتلالهم لتلمسان بأنهم وجدوا خمسين مدرسة إبتدائية ومدرستين التعليم الثانوي والعالي وهما: مدرسة أولاد الإمام مدرسة الجامع الكبير. وفي الغرب إنتصرت مدرسة مازونة التي بناها محمد الشريف الأندلسي أواخر القرن 10هـ/ 16 م، والمدرسة المحمدية بمعسكر التي شيدها الباي محمد الكبير فاتح وهران والتي حملت إسمه[2].

[1] مهاني بشرى، شيماء شتيوي، مرجع سابق، ص 64.

[2] فاطمة بوعمامة، التعليم ومناهجه في الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي ، مجلة حوليات التاريخ و جغرافيا ، مدرسة العليا اللاساتذة، ع 07، بوزريعة، 2013، ص 535.

يذكر الرحالة الفرنسي فانتو ردي باردي إلى ان الجزائر كانت تضم علاء مدارس عليا في القرن 18م وتتألف هيئة التدريس من أساتذة يتقاضون مرتبات من الاوقاف المجعلى المساجد والزوايا والمدارس والمواد التي يدرسها أساتذة المدارس والشيوخ هي القواعد والمنطق والفلسفة ثم والهندسة وعلم الفلك وعلم الجداول يساعد في تحديد مواقيت الصلاة الشرعية الخمسة ويكتمل التعليم يعلم الصخور لزخرفة المخطوطات ورسم الرقيات لتفادي الأمراض ومعالجتها[1] .

وقد تنوعت العلوم والمعارف التي تدرس بتلك المدارس إلى ثلاث أصناف :

العلوم الدينية مثل تحفيظ القرآن الكريم وشرحه وتفسير الحديث وتعليم والفقه .

والعلوم اللغة والآداب كالنحو، العرف، البلاغة والعروض وقواعد الإنشاء وتعليم بإعتبارها أداة ووسيلة لإتقان العلوم الدينية .

العلوم التطبيقية والتجريبية كالفلك، الطب، الهندسة كانت المدارس تتخذ منهجا تعليميا واحدا دون أن تكون لها هيئة مركزية لتوحيد غير أن العلوم المتداولة والكتب المتوفرة هي التي تعرض منهاجا واحدا كما كان المعلمون والشيوخ ينتقلون من منطقة إلى أخرى والذي كان يعلم في الجزائر تجده يعلم في قسنطينة او وهران وكان تلاميذ العلم يلازمون مدرسيهم و شيوخهم لسنوات عدة لغاية إتمام العلوم الدينية والفقيه وغيرها وفي نهاية تكملة تحصيلهم العلمي يجري احتفال كبير لهم وتمنح للتلاميذ المتفوقين الإجازة التى تؤهلهم حق التدريس ومن اشهر المدارس تجد مدارس مدينة تلمسان والتي كان عددها 50 مدارس ثانوية عليا وهذا ما ذكره الرحالة المعري ابن خليل عبد الباسط والكاتب المغربي الحسن الوزان اللذان انشاط تأهل لتلمسان ومستواهم العلمي إضافة لها وجد الفرنسيون 50 مدرسة ابتدائية ومدرستين للتعليم الثانوي والعالي ومما مدرسة الأولاد الإمام ومدرسة الجامع الكبير[2] .

[1] فاطمة بوعمامة، مرجع سابق، ص 535.

[2] هاجر بو شحدان ، شيماء جميلي، (**تعليم الاهالي و تاثيراته على المجتمع الجزائري 1830–1900**)، شهادة ماستر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2018، ص ص 17-18.

أنجبت هذه المدرسة علماء بلغت شهرتهم، مثل: أبي راس الناصري وتلميذه محمد بن علي السنوسي[1].

المكتبات :

انتشرت المكتبات بكثرة في العهد العثماني في ايالة الجزائر [2] وحافظ عليها أبنائها، فكانت الكتب تكتب محليا اوعن طريق التأليف أو تجلب من الخارج بلاد الاندلس و مصر و الشام والحجاز، كما جلب الجزائريون المخطوطات من الدولة العثمانية و بلاد المغرب تشتمل على كتب في الفقه الحنفي والتفاسير والأحاديث الدينية والتوحيد والعلوم اللغوية والحساب والطب والبلاغة والعروض والفلك والتاريخ والجغرافيا والفلسفة وتنقسم المكتبات الى قسمين :

المكتبات العامة :

وهي تضم مختلف المخطوطات في شتى الفنون يلجأ إليها الطلبة والأساتذة ما جميع النواحي للمطالعة وكانت وقفاً على مساجد و الزوايا والمدارس .

المكتبات الخاصة :

كانت تعرف البلاد بين العائلات المشهورة بالعلم كعائلة من فكرون، والأعيان الذين لديهم اهتمام بالكتب ونسخها .

إن المكتبات كانت متفرعة في جميع أنحاء البلاد في الجزائر وقسنطينة وتلمسان، ولم تكن في المدن فقط وكذلك توجد في البوادي حيث يقول المستشرقين الفرنسيين المعروف أن بعض القبائل من الرحل تملك مجموعة من الكتيب[3].

---

[1] قمر عمرون، شهناز طويرات، (**أساليب ومناهج التعليم في الجزائر خلال العهد العثماني**،) شهادة ماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2022، ص 17.

[2] شهرزاد عثماني، ليلى زياية، (**الاوضاع الثقافية في الجزائر من 1830م–1870م**)، شهادة ماستر، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2023، ص 18.

[3] ربيعة زقب، نصيرة عيونات، (**السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر، 1830_1914**)، شهادة ماستر، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2017، ص 13.

كانت هذه المكتبات سواء العامة أو الخاصة تحتوي على كتب دينية ككتب التفسير والحديث والفقه والتوحيد [1] ،وكذا على بعض كتب العلوم اللغوية والعقلية .

والمكتبات لديها اهمية في أنحاء البلاد كمكتبة بني ميزاب في بني يزقن بحيث حافظ عليها أصحابها كعائلة التميمي واطفيش ومكتبات زوارة ورقلة وهذا كله يدل على وفرة الكتب في الجزائر حتى في المناطق النائية حيث كان للعلماء في بيوتهم صناديق وخزانات خاصة يحتفظون فيها بالكتب والمخطوطات[2].

المطلب الثاني: نسب المتعلمين في الجزائر:

الإحصائيات :

– تمثل التحصيل في التعليم الإبتدائي فكانت محددة بحوالي أربع سنوات يتعلم الطفل له خلالها مبادئ القراءة والكتابة ويحفظ القرآن وأركان الإسلام وشعائر الدين، اذا كان الفقراء يكتفون بهذا القدر من التعلم فإن الأغنياء يواصلون تعلمهم وبعد ذلك ينتقلون إلى المرحلة الثانوية.

– وأما عن المعطيات الإحصائية في التعليم الثانوي فكان يتلقى العلم حوالي 3000 تلميذ في كل إقليم من الأقاليم الثلاثة "اقليم وهران – إقليم الجزائر – إقليم قسنطينة وينال الطالب في النهاية إجازة تشهد له بأنه قد درس جميع العلوم التي تدخل في نطاق تخصصه و الاجازة ليست شهادة مكتوبة، ولكنها تعبير شفوي من المدارس إلى التلميذ[3].

ومتى حصل التلميذ على الإجازة يصبح طالبا يستطيع قراءة القرآن في الجامع ويتولى وظيفة مؤدب أو كاتب.

---

[1] رضا لزرق، انور لوعيل، (**العلوم النقلية والعقلية في الجزائر خلال العهد العثماني 1518م–1830م**)، شهادة ماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2022، ص 25.

[2] زهية دباب، وردة برويس، السياسة التعليمية في الجزائر في العهد العثماني قراءة سوسيو تاريخية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ، المجلد 21، ع 01، 2021، ص ص 179–180.

[3] صليحة بردي، الممارسة التعليمية في الجزائر أثناء الحكم العثماني دراسة في الواقع والمعطيات، مجلة الذاكرة، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة ، ع 11، 2018، ص ص 132.

– بالنسبة التعليم العالي كانت الاحصائيات لعدد طلبة إلى أنهم كانوا بين600 إلى 800 في كل إقليم يواصلون تعليمهم العالي وكانت الدروس العالية تعطى في الزوايا وأهم الجوامع ففي إقليم وهوان كان الجامع الكبير وفي تلمسان جامع سيدي العربي والزواية القادرية وفي إقليم الجزائر كانت زاوية ابن المبارك القليعة وزاوية مليانة، وزاوية بني سلميان، وزاوية بين محي الدين أما في إقليم قسنطينة فهناك الجامع الأخضر، وجامع سيدي عقبة وزواية ابن علي الشريف في جوجرة[1].

المطلب الثالث: السياسة التعليمية قبل الاحتلال :

1– دور السلطة و الحكومة في التعليم :

كان العلماء يمثلون الرأي العام في الجزائر خلال العهد العثماني[2] وكشف لنا تتبع سير العلماء الذين شاركوا في تأسيس دولة العثمانيين جملة من المعطيات تسمح بتعيين مرتكزات العلاقة ناشئة بين جمهرة العلماء والسلطة الأخذة في تكوين وترسخ فهم في غالبيتهم علماء عارفون توصلوا الى مكانة خاصة داخل تكوينات دورة الاجتماع الاسلامي بعد أن اجتازوا مسالك معقدة تدخلت في تشكيل مبانيها تجارب معرفية واخرى علمية ترتبط ارتباطا وثيقا بشتى القضايا وتفيد سيادة نموذج الفقيه العارف في سير غالبية العلماء الذين ساهموا في ارساء دائم الدولة العثمانية .

وانتشرت تيارات فكرية متجددة و استطاعت ان تتخطى جوانب اساسية من ازمة الفقيه المنخرط ضمن منار السلطة السلجوقية وشارك العالم في نشأة الدولة العثمانية وتوحدت تيارات فكرية واجتماعية و سياسية لها مرتكزاتها الثابتة المتمثلة بشتى المؤسسات العلمية المدارس وتعبودية المساجد والزوايا والاجتماعية {طوائف الحرف والمهن والسياسية الطرق الأحيان جمهرة المرابطين والمجاهدين هذه المؤسسات التي تشكل نسيج دورة الاجتماع الاسلامي هي التي وفرت مكانة خاصة لعالم عارف[3]

[1] صليحة بردي، مرجع سابق، ص 133.

[2] لبنى مهدي، صباح شريفي، (**الحركة التعليمية في الجزائر العثمانية**)، شهادة ماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017، ص 33.

[3] زهية دباب، وردة برويس، المرجع السابق، ص ص 183–184.

تتيح له مشاركة الفاعلة في توازناتها وافاق حراكها سواء منها المتصل بأهداف ومقاصد فرعية أو منفتح على قضايا المدار اجتماعي العام التي تتوزع بين محاور عديدة منها محور الدعوة ومحور الجهاد بتعبيراته الداخلية و الخارجية و محور التشريع والقضاء.

وكان العلماء يملؤون الرأي العام في الجزائر خلال العهد العثماني، فرغم ترفعهم الطبقي كانوا على صلة بالناس في الدروس والمجالس الفتوى والقضاء والزوايا وخطب الجمعة وكان الناس يثقون في العلماء[1] اكثر مما يثقون في رجال السياسة ولهذه المكانة التي كانت عند العلماء كان العثمانيون يقدرونهم ويتقربون منهم و يمنحونهم الهدايا. وكانوا العلماء في الى الباشوات والبايات طمعا في مال وكانت علاقتهم في الواقع المطردة.

2- دور العلماء في نشر التعليم:

كان التدريس أقل المناصب تنافسا بين العلماء باعتبارها من الوظائف العامة لهم، وكان تعيين العلماء والمدرسين في الوظائف التعليمية لا يخضع لإدارة الحكام، وقد ارتبطت بوظائف أخرى كالمفتي والخطيب، كان المفتي يتولى الإمامة والخطابة والتدريس، في حين لا يمكن للمدرس أن يكون مفتيا ولا خطيبا، تقتصر مهمته على التدريس فقط.

ويمكن أن نصف النوعين من المدرسين معلمو المدن و معلمو الأرياف والفرق بينهم في التصنيف والدرجة؛ فمن يدرس الشباب هو أستاذ وشيخ ومن يدرس الفتيان هو معلم أو مدرس ومن يدرس الأطفال فهو مؤدب، وهو الذي يتم اختياره من قبل سكان الحي بالمدن في حين يقوم سكان الريف والدوار باختيار مؤدب الصغار[2] .

[1] زهية دباب، وردة برويس، مرجع سابق، ص ص 183-184.

[2] مختار مخفي، دور علماء الجزائر اجتماعيا واساسيا خلال العهد العثماني 1518-1830، مجلة متون، جامعة الجيلالي اليابس، بلعباس، المج 8، ع 4، 2017، ص ص 372-373.

أما في مسالة تعيين المدرس فيتم تعيينه من قبل الباشا أو خليفته، أما في البايليكات فيتم تعيينه من قبل الباي أو حاكم الدار، أما في الريف فيختار من قبل شيخ القبيلة، كما وجد من عرف بالمعلمين الزائرين وهم الذين لا يتقاضون أجرا، وهذا ما كان يفعله الورتلاني حينما يزور بجاية كل عام خلال شهر رمضان بقوله: «ناويا الرباط، وتعليمي للطلبة راجيا أن يكون لي حظ وافر منهم ونصيب كامل من عندهم ، وهناك كثيرا من علماء الجزائر خلال العهد العثماني اشتهروا بالتدريس وفضلوه على باقي الوظائف، فقد عرف أبو الرأس الناصري بطريقة تدريسه وفصاحة لسانه وإلمامه الواسع بالمواضع التي يعالجها، مكرسا حياته في التأليف والتدريس لمدة تزيد عن ست وثلاثين سنة بلا انقطاع، مع تولي مناصب ومهام أخرى 3 منها الفتوى والقضاء والخطابة[1] .

وهذا سعيد المقري كرس حياته في التدريس وخرج مجموعة من تلاميذ مثل ابن أخيه أحمد المقري، وسعيد قدورة، واشتهرت أسرة سعيد قدورة وأبناؤه بالتدريس، خاصة محمد الذي عرف بفصاحة لسانه وكثرة علومه، ويعتبر عمر بن محمد الكماد القسنطيني المعروف بالوزان، وأحمد بن عمار من الذين كرسوا حياتهم للتدريس ورفض تولي منصب القضاء والتقرب من الحكام.

ورغم ضعف الحركة الثقافية وتراجع دور العلم والعلماء، إلا أن حركة التأليف تميزت بكثرتها وديمومتها، بحيث لا نكاد نجد عالما إلا وله مؤلفات كثيرة في شتى العلوم[2].

[1] مختار مخفي، مرجع سابق، ص 373.

[2] نفسه، ص 373.

المبحث ثاني: السياسة الاستعمارية التعليمية في الجزائر.

المطلب الاول: مفهوم السياسة التعليمية الفرنسية:

يعد موضوع التعليم خلال الفترة الاستعمارية من المواضيع الهامة التي تبرز ملامح السياسة الفرنسية العامة، والوجه الآخر الذي يعكس فلسفة الاستعمار الفرنسي في إحتلال وإخضاع المجتمعات الإنسانية. فالإدارة الإستعمارية كانت تهتم كثيرا بالقضية التعليم بإعتباره قضية مصيرية في الأمم حاضرها ومستقبلها وأحد معايير الرئيسة لقياس رقي المجتمعات وإزدهارها، إلى درجة أن ذهب الأمر ببعض رجال السلطة الفرنسية إلى تفضيل حركة التعليم كوسيلة فعالة للتوسع أكثر من وسيلة السلاح[1] .

السياسة التعليمية يحددها النظام السياسي الذي يترجم نوع التعليم الذي يريده،[2] وهي جزء من السياسة الإستعمارية الفرنسية التي طبقتها فرنسا في الجزائر، فقد سعت إلى لإيجاد نوع من التعليم تخص به الأهالي الجزائريين والذي يتماشى مع سياستها التمايزية الإستعمارية وطموحات الأهالي إقتصاديا واجتماعيا.

ويفرغ الشخصية الجزائرية من مضمونها ويؤهل الأهالي للخضوع للمستوطنين، رأى في المدرسة الجمهورية وفي المشروع الذي تصوره لها الحل الكبير للمشكل الجزائري.

وكذلك كانت مختلفة في الإجراءات والتدابير المنتهجة من طرف الإدارة الفرنسية في مجال تعليم أفراد المجتمع، قصد السيطرة والوصول بهم إلى الإندماج الفعلي والتام في المجتمع الفرنسي فهذه السياسة كانت نتيجة لإدراك خبراء أبنية المجتمع وايمانهم بأن المدرسة والنظام التعليمي هو الحقل الأنسب للسيطرة على العقول.

---

[1] دنيا حمودة، حسناء بشيش، (**السياسية التعليمية الفرنسية في الجزائر،1870_1919**)، شهادة ماستر، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2022، ص ص 7-8.

[2]Fatima Nekkal, Portées et limites des Politiques éducatives en Algérie Université Oran2, Volume 08, N° 01, 2017, p 311.

كانت سياسة تهدف من خلال سلطة الإحتلال إلى خلق جيل من المتفرنسين، ونخبة من العملاء تضمهم إلى صفوف الناشرين لحضارتها والمدافعين الأمناء على وجودها[1].

إذن فالسياسة هي تلك الطرق أو المراحل التي سطرها الإستعمار الغاشم على الشعب الجزائري ابتداء من 1830م لطمس الهوية الجزائرية والقضاء عليها وسلخ الشعب الجزائري عن إمتداده العربي الإسلامي. وهدفها السامي تشويه تعليم الجزائريين [2].

الا ان الحاكم العام كتب سنة 1842 الى وزير الحرب يخبره عن فشل هذه الفكرة باعتبار انه لم يعثر على زعيم جزائري يقبل بإرسال ابنه، بحيث اجاب احد اعيان الجزائر لنفس الجنرال عندما طلب منه هذا الاخير ايفاد ابنائهم الى باريس[3] .

المطلب الثاني: الأساليب و الوسائل:

محاربة اللغة:

كانت رؤية الفرنسيون أن اللغة العربية هي إحدى أبرز مقومات الشخصية الجزائرية و بقاء هذه اللغة، يعني بقاء الشخصية الوطنية للجزائريين التي تناقض حضارتهم وتعرقل أهدافهم ومشاريعهم، لهذا عملوا للقضاء عليها بمختلف الطرق ولتفكيك المجتمع الجزائري وفصله عن ماضيه ليسهل ضمه، وكانت الميادين التي خاضتها السلطات الفرنسية للقضاء على اللغة العربية هي ثلاث: المدارس الصحافة ونهب الكتب والمخطوطات[4].

[1] دنيا حمودة، حسناء بشيش، مرجع سابق، ص 9.

[2] كميلية حاجي، (**المؤسسات التعليمية الرسمية بالجزائر والتعليم 1850–1954**)، شهادة ماستر، جامعة موالي الطاهر، سعيدة، 2013، ص 15.

[3] زوينة بن عمارة، الحاكم العام الفرنسي في الجزائر الجنرال بيجو واثر سياسته على الجزائريين 1841-1847، مجلة الحياء، المج 22، ع 30، 2022، ص 5.

[4] رشيد مياد، السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر ورد فعل الجزائريين اتجاهها 1830-1954، مجلة دراسات وابحاث، جامعة د يحي فارس، المدية، ، مجلد 14، ع 01، 2022، ص 854.

المدارس:

استولى الفرنسيون على بعض البنايات المدرسية، بدعوى استغلالها وفق حاجاتهم وحولوها إلى مكاتب إدارية مدنية أو عسكرية وهناك مدارس اضطرت إلى غلق أبوابها بعد مقتل معلميها في المعارك أو لهجرتهم إلى مناطق آمنة بعيدة داخل الوطن أو خارجه ذلك أن السلطات الفرنسية كانت تعتبر المعلم الجزائري خطرا يجب محاربتها لأنه الحامل والحافظ للمقومات الشخصية للشعب الجزائري.

لهذا عملت على غلق الكثير من المدارس وطرد معلميها، لتحويل المجتمع الجزائري إلى مجتمع أمي وسنت قانونا يمنع تنقل بهدف اكتساب العلم والمعرفة في الداخل والخارج " وباسم سياسة الدمج ثم العلمنة حددت المدراس القرآنية بدقة، ورقبت مدارس الزوايا وأغلق الكثير منها وتناقص عدد معلمي القرآن، وحينها تقهقرت معرفة اللغة العربية الأدبية، إذ كانت لا تكاد تدرس.

وجاء في أحد التقارير الفرنسية (للجنة الفروض الاستثنائية سنة (147) : لقد تركنا المدارس تسقط واتقناها، لقد أطفأت الأنوار من حولنا. أي أننا حولنا المجتمع المسلم إلى مجتمع أكثر جهلا وبربرية مما كان عليه قبل معرفتها" [1].

وفي المدن الكبرى منع تعليم اللغة العربية والقرآن الكريم، أما في الجهات التي لم تمس فيها مدارس القرآن البسيطة، فقد منع عليها فتح أبوابها خلال أوقات عمل المدارس الفرنسية، حتي لا تمنع عنها التلاميذ. وعندما استوليت الاحتلال على الأوقاف حرمت المساجد والمدارس من موردها الأساسي الذي كان يمونها، فتضاءل مردودها، ثم العدم في جهات كثيرة إلا في الحالات التي تدخل فيها السكان للتكفل بحاجيات المعلم الذي أصبح يتعاقد مع القبلية أو الدوار فيما يدعى مشارط وفي عام 1970 كان هناك 36 مدرسية ابتدائية عربية فرنسية و1300 تلمينا، ومعهدان عربيان فرنسيان وثلاث مدارس دينية إسلامية، وعملت الجمهورية الثالثة على الحد منها وتقليصها فانخفضت إلى 16 مدرس عام 1882 م،[2]

[1] خير الدين بن ترزي ، التعليم في الجزائر خلال فترة الاحتلال ، مجلة حوليات التاريخ والجغرافيا، المدرسة العليا للأساتذة، ع 07، بوزيعة، 2013، ص ص 104-105.

[2] نفسه، ص 105.

وحاول جول فيري أن يؤسس 15 مدرسة وزاوية تمول باريس ثلاثة أرباعها ورغم أن قانون 12/02/1883 م قد قرر تعليم اللغة العربية إلى جانب اللغة الفرنسية في المدارس الابتدائية الخاصة بالجزائريين إلا أن إدارة الاحتلال عملت على عرقلة دخول اللغة العربية في المدارس بدعوى عدم وجود العدد الكافي من المعلمين باللغة العربية.

وفي نفس السنة (1883م) طبق التشريع المدرسي الجديد في الجزائر. فاستاء المستوطنون، وشيوخ البلديات من ذلك وأعلنوا رفضهم لبناء مدارس لما سموة "جماهير الصعاليك من الأهالي وتعملوا ببهاضة التكاليف.

وتسعي الأهالي المتعلمين بعد ذلك لتحقيق الجزائر العربية "كما منع فتح المدارس العربية وبخاصة منذ صدور قانون 18-10-1892 الذي يقضي بعدم فتح آية مدرسة إلا برخصة من السلطات الفرنسية[1].

الصحافة:

هي التي أشرفت عليها فرنسا و امتازت بالاستمرارية بدأت بإصدار جريدة التبشير، لكن هذه الصحافة لم تكن سوى ركيزة لتثبيت الوجود الفرنسي بينما كانت تصدر بالعربية للتأثير على مساعينا أكثر، وهي تعبر في أول الأمر عن موقف المعمرين من القضايا التي كانت تهمهم فالصحافة الاستعمارية لم تهتم بقضايا المسلمين.

وتندرج تحت هذا الإطار تلك الصحف التابعة للإدارة الاستعمارية تبعية مباشرة وغير مباشرة كالتبعية التمويلية أو الإشراف المهني من أرباب الإدارة الاستعمارية، وتأتي في المقدمة جريدة المبشر التي صدرت سنة 1849 كوكب إفريقيا 1907 النجاح 1919، الصدى، وكوكب الشرق النصيح، المغرب الأحياء[2] .

[1] خير الدين بن ترزي، مرجع سابق، ص 106.

[2] شافية حريش، مليكة احمد بهاليل، (**الصحافة المحلية خلال الاستعمار الفرنسي 1930– 1954 دراسة نماذج**)، شهادة ماستر، جامعة 08 ماي 1945، قالمة ، 2022، ص 15.

كما نجد في الصحيفة دعوة للجزائريين لارسال ابنائهم للمدرسة الفرنسية وكذلك اخبار عزل المفتي الكبابطي 1843[1] .

حسب أبو القاسم سعد الله[2] أن هذا النوع من الصحف هو الذي صدر بالفرنسية والذي كان خاصا بالفرنسيين الذين استوطنوا الجزائر، وكذلك الإداريين والعسكريون ومن هذا النوع ما كانت تشرف عليه الإدارة للدعاية لنفسها وحماية سياستها والرد على المهاجمين لها من المعارضة مثل صحيفة الجزائر الفرنسية التي أسسها كوجوجو لتكون لسان حال إدارته وجيشه وهناك ما هو صحافة خاصة أسسها المستوطنون على غرار صحف بلادهم

الأصلية ظلت صحافة المعمرين الأوروبيين في الجزائر معتدلة حتى عام 1848 مع الأحداث التي أثرت عليها مثل ثورة الأمير عبد القادر في 07 ديسمبر 1847 وإعلان الجمهورية الفرنسية في 23 فبراير 1848، أثرت هذه الأحداث على الحياة السياسية للأقلية الأوروبية في الجزائر وبالتالي على وسائل الإعلام التي تحدثت باسم تلك الأقنية والتي سرعان ما بدأت تنمو حتى الحرب العالمية الأولى. وتوجد العاصمة الجزائرية العديد من الصحف التي تمثل الأقليات الأوروبية (12 صحيفة يومية وأسبوعيه وشهرية) وكذلك وهران وقسنطينة ولكل منها جرائدها وآراؤها الخاصة ولدى مدن الداخلية وبعض القرى المعمرين نشرة إخبارية وصحيفة خاصة بها[3] .

[1] سعيد بو خاوش، من مظاهر سياسة الفرنسة ومحاربة اللغة العربية في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي، مجلة اللغة العربية وادابها، جامعة البليدة 2، ع 2، 2013، ص 45.

[2] أبو القاسم سعد الله: من مواليد 1930م بضواحي قمار وادي سوف الجزائر ، باحث ومؤرخ، حفظ القرآن الكريم، وتلقى مبادئ العلوم من لغة وفقه ودين وهو من رجالات الفكر البارزين، ومن أعلام الإصلاح الاجتماعي والديني، انظر: الحاج عيفة، "السيرة الذاتية لشيخ المؤرخين الجزائريين الدكتور ابو القاسم سعد الله "، دراسات تاريخية، ع 04، د س، ص 11 .

[3] شافية حريش، مليكة احمد بهاليل، مرجع سابق، ص 15.

كان هذا النوع من الصحف يتدفق تدفقا عجيبا وينشر انتشارا واسعا يكفي أن تعرف أنها بلغت في تعدادها أثناء هذه المدة (1839-1847) ما يزيد عن مائة وخمسين جريدة ما بين دورية ويومية بينما لم نزد الصحف العربية في الجزائر عن سنة وستون جريدة بما في ذلك الصادرة باللغتين العربية والفرنسية ويصرف النظر عن اتجاهاتها المختلفة حتى الصادرة منها عن الدوائر الاستعمارية.

التي كانت تتمتع بها هذه الصحافة أصبحت قادرة على فتح فجوة في أسطورة القوة التي بفضل الحريات لا تقهر لفرنسا من خلال انتقاد هذه الصحف لانتقادها للسياسة الفرنسية، تنعكس هذه الحرية في صحف المعمرين الجزائريين المثقفين على وجه الخصوص أدرك أولئك الذين نشأوا في المدارس الفرنسية أهمية الدفاع عن حقوقهم والتعبير عن مطالبهم كما تمكن قلة من الناس في أوروبا من ممارسة حقوقهم بمهارة وحكمة في هذا المجال، كما أن المثقفين الجزائريين مقتنعون بأهمية الإعلام كوسيلة فعالة للتواصل ونقل مشاكلهم ومطالبهم إلى المسؤولين في الحكومة الفرنسية[1].

نهب الكتب والمخطوطات الجزائرية :

حين كان التوسع العسكري على أشده في مختلف جهات الوطن الجزائري، كان الفرنسيون من مدنيين وعسكريين يستولون على ما تحتويه المكتبات العامة والخاصة في المساجد والزوايا والدور.

وقد لقيت مكتبة الأمير المصير نفسه بعد سقوط عاصمته المتنقلة "الزمالة" سنة 1843م. وتلت هذه العملية عمليات نهب وسطو على مختلف المخطوطات في مختلف المجالات، وكان الكثير من الفرنسيين من صحفيين وعسكريين أو هواة أو غيرهم يتنقلون بين المدن والقرى وفي المؤسسات الثقافية، يجمعون هذه الكنوز الثمينة بطريقة أو بأخرى لدراستها أو بيعها لدور الوثائق والمخطوطات في فرنسا نفسها أو غيرها من البلاد الأوروبية[2].

[1] شافية حريش، مليكة احمد بهاليل، مرجع سابق، ص 16.

[2] رشيد مياد، مرجع سابق، ص 855.

– غلق المدارس الجزائرية:

استولى الفرنسيون على بعض البنايات المدرسية بدعوى استغلالها وفق حاجاتهم وحولوها إلى مكاتب إدارية مدنية أو عسكرية، وهناك مدارس اضطرت إلى غلق أبوابها بعد مقتل معلميها في المعارك أو هجرتهم إلى مناطق آمنة بعيدة داخل الوطن أو خارجه، ذلك أن السلطات الفرنسية كانت تعتبر المعلم الجزائري خطرا يجب محاربته لأنه الحمل والحافظ للمقومات الشخصية للشعب الجزائري، لهذا عملت على غلق الكثير من المدارس وطرد [1] معلميها لتحويل المجتمع الجزائري إلى مجتمع أمي، سنت قوانين بمنع تنقل الأشخاص من مكان لآخر بدون رخصة، فكان ذلك عقبة في وجه طلبة العلم الذين ينتقلون بهدف اكتساب العلم والمعرفة في الداخل والخارج.

وحددت المدارس القرآنية بدقة وروقبت مدارس الزوايا وأغلقت وتناقص عدد معلمي القرآن والمدرسين ومنذ ذلك الحين تقهقرت معرفة اللغة العربية كما منع فتح المدارس العربية وخاصة منذ صدور قانون 18 أكتوبر 1892 الذي يقضي بعدم فتح أي مدرسة إلا برخصة مع شروط كثيرة، وفي سنة 1904 صدر قانون يمنع فتح أي مدرسة لتعليم القرآن إلا برخصة من السلطات، وإذا ما سمح بفتحها فإنه يمنع عليها تدريس تاريخ الجزائر وجغرافيتها أما في المدن الكبرى منع تعليم اللغة العربية والقرآن الكريم، أما في الجهات التي تسمح فيها بمدارس قرآنية بسيطة فقد منع عليها فتح أبوابها خلال أوقات عمل المدارس الفرنسية حتى لا تمنع عنها التلاميذ .

وكان يتم غلق جل المدارس بعد فترة وجيزة من افتتاحها رسميا كما يسجن معلموها. و من بين المدارس التي تم غلقها بأمر من الإدارة الفرنسية مدرسة دار الحديث" التابعة لجمعية العلماء المسلمين والتي أسست في مدينة تلمسان عام 1937[2].

[1] عزوز فاطمة انفال، عباس خيرة، (**السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر ما بين 1870–1945**)، شهادة ماستر، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2015، ص ص 26-27.

[2] احمد صغيري، السياسة التعليمية في الجزائر 1923-1972، مجلة المنارة للاستشارات، جامعة منتوري، قسنطينة، د س، ص 94.

ا- انشاء المدارس الفرنسية:

عرف الفرنسيون أن تعليم لغتهم لأبناء الجزائريين هو السبيل السهل للسيطرة عليهم لهذا دعا الكثير من عسكريهم ومدينيهم إلى الاهتمام بتعليم الأهالي اللغة الفرنسية، ومن أشهر هؤلاء نجد الجنرال بيجو الذي كان يرفع شعار السيف والمحراث والقلم، وكان الدوق دومال هو أيضا من المطالبين بهذا، حيث يقول: "إن فتح مدرسة في وسط الأهالي يعد أفضل من فيلق عسكري لتهدئة البلاد.

لهذا قاموا بفتح مدارس لتعليم اللغة الفرنسية بهدف القضاء على ما يسمونه بالتعصب الديني، وغرس الوطنية الفرنسية في أذهان الناشئة، وتسهيل لتألف مع الأوروبيين، وكسب الأجيال الصاعدة إلى جانبهم ليخدموا مصالحهم بين مواطنيهم. لم

يكن هدفهم نشر التعليم لترقية المجتمع الجزائري، بل كان التعليم بسيطا أوليا، كي لا ينافسهم هؤلاء أو يُعرضوا وجودهم للخطر، حتى يبقى الجزائريون أسرى الجهل والأمية، كي يمكن استغلالهم على أوسع نطاق ممكن [1].

في هذه المدارس يتعلم الطفل اللغة الفرنسية وقواعدها، والتاريخ الفرنسي والحضارة الأوروبية فينشأ محبا لها، يعتبر نفسه جزء منها، ولكن لم يكن يسمح لهؤلاء بإكمال تعليمهم، كما أن الكثير منهم كان يضطر إلى ترك المدرسة بسبب الفقر الذي كانت تعيشه الأسر الجزائرية، وإذا كان التعليم الابتدائي إجباريا على أبناء الأوروبيين، فإنه ليس كذلك بالنسبة لأبناء الجزائريين.

وقد تم فعلا تكوين فئة من الجزائريين خدموا في المؤسسات الرسمية الفرنسية كمترجمين وقضاة وكتاب إداريين بسطاء [2].

[1] رشيد مياد، مرجع سابق، ص 855.

[2] نفسه، ص 855.

وفي عام 1838 كانت الكنيسة تهتم بالتعليم في الجزائر، وفتحت مدارس ابتدائية تحت سلطتها، وفي عقد الستينيات، وبخاصة بعد كارثة المجاعة التي أصابت الحرث والنسل، قام الكاردينال "لافيجري" بتأسيس جمعية "الآباء البيض"، التي انتشرت في شمالي إفريقيا، تفتح المدارس والمصحات ومراكز التكوين المهني للتوغل بين السكان في محاولة لتقريبهم من النصرانية إن لم تستطع تنصيرهم كليا.وقد جذبت إليها أعداداً هامة من الأطفال في المدارس.

واهتمت بالبنات في مراكز التكوين المهني. وقدمت الدواء للمرضى والمشردين والعجزة تحت ستار المساعدة والأعمال الخيرية، بينما كان الهدف تنصير الجزائريين بالتعليم ذي البرنامج لهدم العقيدة والأخلاق الإسلامية، وبث التقديس للأمة الفاتحة ولحضارتها وثقافتها[1].

وقد اشتركت في هذه الأعمال مدارس المبشرين والمدارس العمومية الأخرى على السواء، لتفكيك تماسك الأسرة الجزائرية عن طريق تربية دينية تخالف تعاليم أسرهم المتوارثة.

وقد كان هناك تيار معارض لتعليم الأهالي وبخاصة من قبل المعمرين في الجزائر وفي فرنسا نفسها، وكان المعمرون أكثر تشددًا في هذا المجال، و كانوا يرون أن تعليم الجزائريين يعني نشر الوعي بينهم ليخرجوا للمطالبة بحقوقهم كمواطنين فينافسون الأوروبيين ويشاركونهم السلطة والنفوذ،

وبدلا من ذلك طالبوا بتعليم أبناء الفلاحين تعليما فلاحيا لخدمة مصالحهم ومصالح المستعمرة، لتكوين يد عاملة محلية رخيصة لمواجهة اليد العاملة الأوروبية، التي تطلب أجورا أعلى، وإبقاء الجزائريين في الأرياف بعيدا عن الحواضر، حتى لا ينافسوا الأوروبيين في الوظائف، اذا ماتبعوا التعليم العادي[2].

[1] رشيد مياد، مرجع سابق، ص 855.

[2] نفسه، ص 855.

– القوانين التعليمية الفرنسية:

قانون 12 جويلية 1875: الذي أسس للاستقلالية الضرورية لقيمة وفعالية التعليم والبحث العلمي[1].

قانون 1876: التعليم الغربي.

قانون 11-12-1880: مدراس التكوين المهني.

قانون 16 جوان :1881 مبدأ مجانية التعليم

قانون 1883-1882: إجبار الحكومة بالتعليم الأهالي .

قانون 1883: تعليم العمومي.

قانون 1885-02-01: تأسيس المدارس الرئيسية و المدارس التحضيرية.

قانون 1892: توجيه المعلمين على طلب رخصة للتعليم.

قانون 1895: اعادة المدارس الشرعية.

قانون 30 أكتوبر 1896: المتضمن تنسيق التعليم.

قانون 1904: منع فتح أي مدرسة لتعليم القرآن الكريم[2].

المطلب الثالث: اهداف السياسة التعليمية الفرنسية .

1) إخضاع المجتمع الجزائري: والسيطرة عليه حيث جاء في تقرير لأحد المسؤولين الفرنسيين مؤكدا على هذا الهدف بقوله: أن بناء مدرسة أفضل من فيلقين لإقرار الأمن ومما يؤكد أيضا على هذا الهدف للسياسة التعليمية ذلك الطابع العسكري[3].

[1] امحمد بن علي، خالدية مكي، "واقع التربية والتعليم في الجزائر خلال مرحلة الاستعمار الفرنسي وغداة الإستقلال "، كلية الحقوق، تيارت، 2011، ص 38.

[2] احمد بو عافية، (**التعليم في الجزائر اثناء الاحتلال الفرنسي 1830-1962**)، شهادة ماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018م، ص ص 30-36.

[3] سمير ابيش، اهداف وخصائص السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر، مجلة الدراسات و البحوث الاجتماعية جامعة محمد خيضر، بسكرة، ع 23، 2017، ص ص 131-132.

2) الوصول بالمجتمع الجزائري إلى الاندماج التام: وهو القصد الأكبر والهدف الأسمى من وراء هذه السياسة وقد صرح أحد القساوسة الفرنسيين الذين كانوا يقومون بتنفيذ هذه السياسة بأنه ليس الهدف من فتح المدارس الفرنسية في شمال إفريقيا هو أن تكون عقولا مثل عقول فولتير أو جان جاك روسو إن الهدف هو أن نبدل لغة بلغة ودينا بدين وعادات بعادات وكتب الأستاذ أحمد توفيق المدني[1] على أن الحركة النشطة في بناء المدارس وفتح أبوابها أمام أبناء البلاد، لم يكن المقصد منها يومئذ الاستجابة لصوت الأمة بل كان المقصد منها حسب اعتراف كبار الساسة والأساتذة هو تقريب الجزائريين من فرنسا بواسطة تعليمهم لغة الدولة المحتلة وآدابها وعلومها حتى يسهل ابتلاعها ويسهل إدماجهم.

3) هدف اقتصادي تمثل في تلبية مطالب السوق الفرنسية: حيث أنه من بين أهداف السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر هو خلق يد عاملة تلبي حاجيات الطلب من هذه اليد داخل السوق الفرنسية ولذلك ربطوا كمية وطبيعة التعليم المقدم للشعب الجزائري بحاجيات تراكم رأس المال والمقصود منه تكوين قوة عاملة مؤهلة للأعمال الزراعية وعلى أبعد تقدير تشجيع التعليم التقني وقد برز هذا الهدف بشكل واضح خلال فترة الحرب العالمية عندما أفرغت المصانع والمناجم والورشات الصناعية من العمال الذين توجهوا إلى ساحات القتال وهو ما سبب عجزا كبيرا للنظام الاقتصادي الفرنسي في ما يخص العنصر البشري بكل أنواعه، لم يجد القائمون على هذا النظام من حل إلا في تأهيل أبناء مستعمراتها من وراء البحار الذين شكلت الجزائر أهم هذه المستعمرات[2].

[1] أحمد توفيق بن محمد بن أحمد المدني: ولد يوم 16 جوان 1899، من أبوين جزائريين لاجئين إلى تونس بعد وقوع الجزائر في قبضة السيطرة الاستعمارية الفرنسية وما تلاها من سياسة جهنمية ضد الجزائريين، انظر: عبد القادر خليفي، (**احمد توفيق المدني ودوره في الحياة السياسية والثقافية**)، شهادة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007، ص 48.

[2] سمير ابيش، مرجع سابق، ص 132.

4) تقسيم المجتمع الجزائري : وللوصول إلى هذا الهدف أعطت السياسة التعليمية الفرنسية الأفضلية منه 1892 بشكل منظم لمنطقة القبائل بقصد تقسيم السكان الجزائريين، كما كانت هذه السياسة تعطى بعض الفرص التعليمية لفئة معينة فقط من أفراد المجتمع الجزائري في حين يتم ترك البقية من أفراد الشعب الجزائري دون أي تعليم وذلك لتصنع الفارق بين جنس متعلم وجنس أرغموه على الأمية والجهل والفقر ليقيموا بعد ذلك حدودا بين النموذجين نموذج المتعلمين ونموذج غير المتعلمين[1].

5) فرنسة المجتمع الجزائري : وقد أشرنا سابقا إلى أن السياسة العامة للاحتلال الفرنسي كانت سياسة مترابطة ومتداخلة يخدم ويكمل كل فصل منها الآخر، فالتنصير للفرنسة [2]

وهما للإدماج وهكذا، وقد عبر وزير التربية والتعليم دوكورسيل عن هذا الترابط بقوله: لا يمكن للجزائر أن تكون فرنسية إلا إذا كانت مسيحية ، ولقد استعملت إدارة الاحتلال الفرنسي المدرسة والنظام التعليمي كأداة من أجل فرنسة المجتمع الجزائري وقطعه عن جذوره من خلال قصر اللغة الفرنسية دون سواها خاصة في المراحل الابتدائية إضافة إلى فرنسة محتوى وبرامج هذا التعليم، ولقد ذكر التعليم على أحد تلاميذ هذه المدارس التي أقامتها إدارة.

الاحتلال الفرنسي في قريته بقوله : أنه مع الأيام اكتشفنا أن البرامج المقررة علينا من طرف الإدارة الفرنسية ليست هبة خيرية وإنما كانت ترمي إلى تحقيق هدفين أحدهما تحطيم اللغة البربرية والعربية وتعويضها بالفرنسية وتربية جيل كامل منقطع عن أصوله الثقافية والحضارية ولقد جعلت الإدارة الفرنسية التعليم فرنسيا بحتا حيث ذكر المؤرخ الأستاذ أحمد توفيق المدني الذي عاصر هذه السياسة التعليمية أن التعليم كان ولا يزال فرنسيا بحتا لا عربيا ولا جزائريا فاللغة الفرنسية فيه هي لغة الوطن وبلاد فرنسا هي الوطن وتاريخ فرنسا فيه هو التاريخ الوطن[3].

[1] سمير ابيش، مرجع سابق، ص 132.

[2] غير معروف، لسياسة التعليمية الفرنسية وانعكاساتها على المجتمع الجزائري، أكاديمية النورس، اطلاع عليه: 04-04-2024، الساعة 14:46، انظر: https://nawrasaca.blogspot.com/

[3] سمير ابيش، مرجع سابق، ص 133.

6) الوقوف في وجه الأيديولوجيا المناهضة لفرنسا: وقد كتب المؤرخ الفرنسي أجرون عن الهدف من تأسيس المدارس الفرنسية نقلا عن المتصرف الإداري لجرجرة بأن هدفنا الحقيقي هو مكافحة شيوخ الزوايا الذين يملكون سلاحين خطرين ينشران بهما الدعاية المعادية لفرنسا هما اللغة العربية والتعليم القرآني) .

المبحث ثالث: ردود الفعل الوطنية ضد السياسة التعليمية الفرنسية.

المطلب الاول: الطرق الصوفية:

يعرف ابن خلدون الطريقة الصوفية قائلا، هي العلم بكيفية تطهير القلب من الخبائث والكدرات بالكف عن الشهوات وإخماد القوى البشرية بقطع جميع العلائق البدنية والاقتداء بالأنبياء عليهم الصلاة والسلام[1].

ورد في كتاب الصوفية بأنها مجموعة التعاليم والآداب والتقاليد التي تختص بها جماعة من هذه الجماعات، وهي الحياة الروحية التي يحياها السالك، أن كان بالاعتبارها المعراجالروحي، ويعبر عنها بالسفر والسلوك والمعراج[2].

اشهر الطرق الصوفية:

الطريقة المدينية:

هي أول ما عرفت الجزائر من الطرق، ويعد أبو مدين الغوث، لسان الطريقة الصوفية ومحييها ببلاد المغرب وشيخ مشائخ المغرب، وأحد اكابر عباده في وقته، و بعد أشهر ممثل للتيار الصوفي السني في بلاد المغرب الإسلامي ككل، ويبين لنا كتاب التراجم من العرب على أن أبا مدين كان متفننا في

[1] بشرى شابو، مريم شابو، (**الزوايا والطرق الصوفية ودورها في مواجهة الاستعمار الفرنسي بالجزائر خلال القرن العشرين– الطريقة الرحمانية انوذجا**)، شهادة ماستر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2020م، ص 9.

[2] كمال بوغدير، (**الطرق الصوفية في الجزائر الطريقة التيجانية نموذجا**)، شهادة الدكتوراه، جامعة الدكتور محمد لمين دباغين، سطيف، الجزائر، 2015م، ص 196.

علوم الإسلام المختلفة تقليها وعقليها. ونرى مما تقدم أن أبو مدين كان بفاس في الوقت الذي انبعثت فيه مذاهب الموحدين في بلاد المغرب، والذي نهضت فيه العلوم الكلامية والفقهية بتأثير تلك المذاهب[1].

ولكن يظهر أن الطالب الأندلسي الحديث لم يبد أي ميل نحو هذه الأنظار الجديدة لأن ذوقه وجهه إلى التصوف بصفة خاصة، وسافه في هذا الطريق الشيخ أبو يعزى الذي بلغ به إلى مرتبة الصوفي الكامل بالقيام والصلاة و التقشف المتواصل الشديد و لم يجد أبو مدين – لفقره المدفع أية صعوبة في التخلص من هذا العالم و من ملذاته الزائلة.

فتنقل متدرجا في كل مراتب الصوفية حتى بلغ مرتبة القطب و الغوط استوطن أبو مدين مدينة بجاية، وكانت تحت سلطة الموحدين، فقضى بها أكثر من خمسة عشر عاما، يدرس بها بعض كتب التصوف، وذلك بزاوية أبي زكريا الزواوي الحومة اللؤلؤة و منهجيته تختلف عما تلقاه في المدارس الثلاث، حيث مزج بين التصوف المغربي و النظريات الصوفية الشرقية والأندلسية وثار على أسلوب المعاهدات النفسية القاسية للمدرسة المغربية.

فغير من معنى الزهد والتقشف السطحي القائم على التخلي عن ملذات الدنيا وزينتها، فلبس الثياب الحسنة و ترين برائحة المسك و الطيب حتى شبه الملوك ، وحصر معنى الزهد والتقشف في تطهير القلب من حب الدنيا، وملئه بحب الله تعالى و يتم بالذكر.

وهذا المنحى الصوفي كان له أثر عميق على المدينيين في بجاية وتلمسان، خاصة متصوفة أسرة المرازقة، و طريقة أبي الحسن الشاذلي[2].

[1] عبد الكريم بليل، الطرق الصوفية في الجزائر، مجلة المعرف، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، الجزائر، ع 18، د س، ص ص 92-93.

[2] نفسه، ص 93.

الطريقة الرحمانية:

وتنتسب إلى العالم الجزائري الشيخ محمد بن عبدالرحمن القشوطي الإدريسي الحسن الأزهري الذي جاء بها من المشرق حيث كان يدرس. وقد ظهرت هذه الطريقة في النصف الثاني من القرن الثاني عشر الهجري وعرفت انتشارا واسعا وكان لها في المقاومة الوطنية ضد الاحتلال الفرنسي اليد الطولي بفضل شيوخها وأتباعها الذين أعلنوا الجهاد المقدس على الغزاة المحتلين في القطاع القسنطيني، ومن أعالي جرجرة، وقمم أوراس الشامخة ضاربين للأجيال أروع الأمثلة في الشجاعة والبطولة، وعلقنين الأعداء أعظم الدروس في التضحية والفداء رحمهم الله وقدس أرواحهم[1].

الطريقة القادرية:

فالطرقية وحدت المجتمع روحيا إلى حد كبير وهو ما عجزت عنه السلطة العثمانية لأن للطرق الصوفية نظاما إداريا يشبه النظم الإدارية للحكومات لذلك العهد ولاسيما فيما يتصل بتسخير الأتباع في استثمار الأراضي والعقارات المحبوسة على زوايا الطريقة .

انتشرت الطريقة القادرية في المغرب العربي عن طريقين هما: مصر و الأندلس، حيث استقر في مصر أحد أبناء الشيخ وهو الشيخ عيسى مؤلف كتاب " الطائف الأنوار" فيالتصوف أما عن طريق الأندلس فقد انتشرت عبر ذرية ابنه إبراهيم وعبد العزيز بعد هجرتهم من الأندلس لقاس.
و هنالك روايات على أن إبراهيم ابن الشيخ عبد القادر هاجر مباشر من المشرق الفاس لم المنطقة الأوراس بالجزائر، و أسس زاوية المنعة[2] .

[1] سعد الله ابو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص 155.

[2] عبد الجليل ساقني، الصديق تياقة، الطريقة القادرية كمنهج في التصوف بالجزائر، مجلة البحوث والدراسات، المركز جامعي تامنغست، الجزائر، المجلد 9، ع 18، 2019، ص 171.

وتولى أمرها والد الأمير عبد القادر الشيخ محيي الدين، ثم خلفه بعد وفاته ابنه الأكبر الشيخ محمد العيد أخو الأمير الأكبر.

قادت المقاومة في بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر بزعامة الشيخ في الدين بن مصطفى الغريسي وابنه الأمير عبد القادر الجزائري وتعاونت معها بقية الطرق، أورد رين إحصاء رسميا للطريقة سنة 1882م، حيث بلغ عدد الزوايا في الجزائر 29 زاوية قادرية، و 268 مقدما قادريا، وبلغ أتباعها 14574 خونيا[1].

الطريقة التيجانية:

منذ ظهورها استمرت في الانتشار بالجزائر لتنتشر إفريقيا السمراء وسر انتشارها هو أن اذكارها الله خاصة واعتنقها العلماء ولها أدلة وبيان، أذكار ليست فيها شوائب ولا خرافات وبدع حيث أن أتباعها بشرية بالإسلام في غرب إفريقيا وأوساطها وأدخلوا معظم السودان عن طريق الإرشاد والتعليم وبالأخذ والعطاء وبالمصاهرات مع ملوك الزنج، فهم يدعون إلى الإسلام، ويدخلون الأفواج فيه، وصار لهم تأثير شديد في قلوب الناس كما قال القائد الفرنسي (زين) في شأن النهضة الإسلامية الحديثة ولهم رسل ومريدون يطوفون البلاد الإسلامية التي لا حد لها، ومنهم الشيخ عمر الفوتي التجاني الذي حارب الاستعمار الأوربي بالعلم والسلاح حتى توفى شهيدا، ومنهم الحاج بن عمر التجاني من حين قام بنشر الإسلام في أكثر من 15 قطرا (1948-1952).ودعوتها إلى الله ونشر الإسلام وخدمة المجتمع الإسلامي[2] .

[1] عبد الكريم بليل، مرجع سابق، ص 100.

[2] سعيدة زيزاح، الطريقة التجانية النشأة والتطور، مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة الاغواط، الجزائر، ع 09، 2014، ص ص 76-77.

المطلب الثاني: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

هي حركة سياسية ذات طابع ثقافي علمي اجتماعي تأسست في 5 ماي 1931 برئاسة عبد الحميد بن باديس[1]، هدفت إلى حماية التراث الوطني من الذوبان في الحضارة الأوروبية، عن طريق تعليم الشباب و خلق الوعي الاجتماعي و محاربة رجال الدين المزيفين ، فعملت على غرس بذور الروح الوطنية و تعليم الشباب لغة أباءهم وأجدادهم ، وتعريفهم بالتراث الإسلامي حيث تكون لهم عزيمة و تعلق كبير بالجزائر من اجل محاربة الاحتلال الذي سعى إلى ابتلاع و محو مقوماتها العربية الإسلامية فظهرت هذه الجمعية عندما تكاثر الحديث حول اندماج الجزائر بفرنسا والتخلي عن الهوية العربية للحصول على الجنسية الفرنسية ، من أجل تحقيق مبتغاها تعاونت مع رجال الإصلاح في تونس والمغرب ومصر وبقية الدول العربية الإسلامية من أجل توحيد الصفوف ضد الغربيين، كما سعت المحاربة الزوايا لأنها عبارة عن حجر عثرة أمام الحركة الوطنية[2] .

وكانت باعتبارها حركة إصلاحية وطنية دور رائد في ميدان نشر التعليم وتعميمه، فبعد ما كان محصورا في مجالات ضيقة ولفائدة عدد قليل من الجزائريين ويدرس بأساليب ومناهج قديمة، جاءت جمعية العلماء لتحدث تغيير كبير من حيث الأساليب وبتوفير الإمكانيات البشرية والمادية اللازمة.

فيقول الشيخ الإبراهيمي كذلك سعت الجمعية إلى إصلاح أساليب التعليم فقضت في تعليمها بقسميه المكتبي والمسجدي على تلك الأساليب العتيقة الذي كان يباشر بها التعليم ، ورغم العراقيل التي وضعت في طريق العلماء من طرف الإدارة الاستعمارية كالعودة إلى العمل بقانون 1904[3]

[1] هاجره عطيلي، (**موقف الاحتلال الفرنسي من المؤسسات العلمية والدينية في الجزائر 1830–1938**)، شهادة ماستر، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2019، ص 83.

[2] زمزم قوادشي، (**السياسة التعليمية الإستعمارية الفرنسية في الجزائر ومقاومتها 1830–1945**)، شهادة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2019، ، ص 54.

[3] امحمد بن علي، خالدية مكي، مرجع سابق، ص ص 35-36.

الذي يمنع على أي جزائري أن يفتح أو يدير مدرسة عربية إلا بترخيص من حاكم المقاطعة، وتدخله في البرامج الدراسية باستبعاده للمواد العلمية والتاريخية والأدبية واختصاره على تحفيظ السور القرآنية دون تفسيرها، إلا أن الجمعية واصلت نشاطها حتى انها قامت في العام الدراسي 1951-1952 بتوجيه أول بعثة لها للتعليم العالي خارج نطاق المغرب العربي أي إلى مصر، تضم خمسة وعشرون طالبا وطالبة واحدة توزعوا على مختلف أقسام كليات الآداب، دار العلوم، والكليات الأزهرية وبعض الثانويات في القاهرة، ثم أرسلت بعثة أخرى إلى العراق في العام الموالي بلغ عدد أفرادها أحد عشر طالبا التحقوا كلهم بدار المعلمين العالية التابعة لجامعة بغداد ما عدا واحدا التحق بكلية الحقوق،[1] وقد بلغ عدد الطلبة المبعوثين من قبل جمعية العلماء للدراسة في معاهد وجامعات المشرق العربي حتى سنة 1955 مائة وتسعة طالب وطالبة، كما نسجل أن الجمعية وضعت شروطا يجب أن تتوفر في عضو البعثة الدراسية و "دستور أخلاقي يجب على الطالب الالتزام به".

واعضاء جمعية هم :[2]

- الشيخ عبد الحميد بن باديس رئيسا: يتولى جهة الشرقية انطلاقا من القسنطينة باعتباره مقيما هناك.

- محمد البشير الابراهيمي نائبا للرئيس: يتولى العمل يجري بالجهة الغربية من البلاد انطلاقا من تلمسان.

- الشيخ الطيب العقبي الكاتب العام: يتولى الاشراف على العمل الذي يجري في العاصمة وما جاورها[3].

[1] امحمد بن علي، خالدية مكي، مرجع سابق، ص ص 35-36.

[2] سليمان مداح، اسهامات جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في مجال التربية والتعليم، مجلة روافد ، جامعة احمد دراية، ادرار ، مج 06، ع خاص، 2022، ص 45.

[3] رابح دبي، (**السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر ودور جمعية العلماء 1830-1962**)، شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر 2، 2011، ص 185.

خلاصة الفصل:

عملت إدارة الإحتلال منذ دخولها الجزائر إلى القضاء على التعليم الذي كان موجودا بها وذلك عن طريق الإستيلاء على أملاك الأوقاف التي تعتبر الممول الرئيسي للتعليم وتحويل المنشآت التعليمية إلى كنائس وثكنات عسكرية والبعض منها تم هدمها وغلقها.

أن فرنسا هدفت من وراء سياستها التعليمية فرنسة المجتمع الجزائري من خلال محاربة اللغة العربية وإحلال محلها الفرنسية إلى بالإضافة التي تنصير المجتمع الجزائري وجعله مجتمعا مسيحيا دينيا ولغويا ولم تكتفى عند هذا الحد بل تعدته إلى سياسة الإدماج التي كانت تخطط من ورائها إلى دمج الجزائر في فرنسا.

أن السياسة التعليمية تجسدت في شكل تشريعات ومراسيم نقلتها السلطات الاستعمارية لتضفي عليها صبغة قانونية واتبعت فرنسا سياسة مخادعة ظاهرها تعليم الجزائريين وتدينهم والقضاء على الجهل والأمية، أما باطنها تحطيم المجتمع الجزائري القوانين المستعمرة طبقت على السكان الجزائريين الاصليين.

استطاعت المدرسة الفرنسية عن طريق سياستها التعليمية التي قدمت التاريخ الفرنسي على أنه تاريخ وطني، أن تكون فئة من الجزائريين انفصلت عن شعبها واندمجت في الحضارة الأوروبية، وتجنست بالجنسية الفرنسية ودافعت عنها وخاصة منذ مطلع القرن العشرين، وهذه الفئة هي فئة النخبة.

والطرق الصوفية لها بالغ التأثير في المجتمع الجزائري باختلاف طبقاته، كما تفاعل أهل الطرق مع مجريات الأحداث والتحولات السياسية والاجتماعية و تداول الأيام و الدول، فكانوا بين مساير ومغضوب عليه، لكن نشاط الزوايا والطرق استمر في تعليم المجتمع مبادئ الشريعة وتحفيظ كتاب الله تعالى و الدراسة للتصوف الجزائري ينبغي عليه إفراد كل طريقة بما لها، ثم النظر في المتفق بينها و المختلف.

جمعية العلماء المسلمين التي مثلت حصنا منيعا ورمزا للمقاومة التعليمية مدافعة على اللغة العربية و تعليمها وما ارتبط بها من عناصر الهوية والدين الإسلامي، عبر وسائل عديدة أبرزها الصحف والمدارس لتعليم أبناء الشعب ثقافتهم التي حاربها الإستعمار .

الفصل الثاني: السياسة التعليمية الفرنسية في تونس.

- التعليم في تونس قبيل الإحتلال .

- التعليم في تونس في فترة الحماية الفرنسية.

- اثار السياسة التعليمية الفرنسية على التونسيين.

تمهيد:

في اطار هذا تعرضت تونس حالة من الضعف العام بداية من القرن 19م، بفعل التدخلات الأجنبية واستيطان أعداد كبيرة من الجاليات الأوروبية لاسيما الفرنسية والإيطالية، لاستحواذها على مرافق الدولة الاجتماعية. وتعد فرنسا من أكثر الدول التي سعت إلى زيادة نفوذها الاجتماعي في تونس، إذ انتعشت مصالحها الثقافية بحصولها على العديد من الامتيازات، ضف إلى ذلك أن فرنسا رأت في تونس ميدانا لاحتواء أزمتها الداخلية وملاذ آمنا لمنتجاتها وخزانا إضافيا للمواد الأولية، وهو ما دفعها لإقامة القواعد البحرية، ولاسيما في تونس.

استمرت المؤسسات التعليمية في عطاءاتها العلمية والفكرية وزرع اليقظة في نفوس طلابها، باعتبار ذلك قاعدة لحماية المملكة من الوقوع بين فكي كماشة الحماية الفرنسية لو وجدت النية الصادقة من رئاسة وحكومة تونس خلال مرحلة قريبة من خروج تونس من عهد الاستقلال إلى عهد الحماية الفرنسية ، فيبدو أن سلطة الحماية عولت أشد التعويل على قطاع التعليم باعتباره القطاع الأكثر حيوية ومصدر رقي وتقدم الأمم، ولأنها رأت فيه اكثر ضمانا للهيمنة على المملكة ومن ثم السعي سعيا حثيثا لفرض رقابة مشددة عليه، ومحاصرة التعليم الحر والتعليم الرسمي الأصيل كجامع الزيتونة. تجاوزت رغبة فرنسا تجاه الشعب التونسي إلى أبعد من أن يتخلى الفرد التونسي عن جلده وتقمص جلد فرنسي، بل أرادته فردا فرنسيا قلبا وقالبا متشبعا بثقافتها وديانتها، وممارسة لعاداتها وتقاليدها قاطعا الصلة بكل أصوله وروابطه تجاه مجتمعه وأمته العربية متجاهلا أو متناسيا انتماءاته الحضارية المتناهية في العمق التاريخي، وسنبين في هذا المبحث تأثره بالسياسة التعليمية على فئات المجتمع التونسي المختلفة، وعلى ديانته السمحاء، وعلى مكونات ومقومات هويته.

المبحث اول: التعليم في تونس قبيل الاحتلال:

المطلب الاول: التعليم في تونس:

قبيل الحماية الفرنسية على تونس كان الواقع التعليمي التونسي مجسدا في المؤسسات التعليمية الدينية السائدة (الكتاتيب، فروع الجامع الأعظم، وجامعة الزيتونة)، هذا بالإضافة إلى المدارس التي أنشأها خير الدين باشا قبيل الحماية والمتمثلة في: مكتب باردو الحربي، المدرسة الصادقيه.

فالتعليم في المجتمع التونسي اكتسى أهمية بالغة، وكان في أول أمره بتونس في ديار العلماء وفي أقرب المساجد إليهم وكان لجامع الزيتونة حظ وافر من دروس أهل العلم من عهد علي بن زياد صاحب مالك، إلا أنهم ما كانوا يقتصرون عليه وكان الذي يدعوهم إلى إلقاء الدروس بالجوامع هو قلة المدارس وبساطة أهل البلاد فلم يكن لهم من المواضيع العامة غير المساجد[1].

تميز النظام التعليمي الأصيل بتونس قبيل الحماية، بكونه نظاما لم يتغير عبر العصور كغيرها من البلدان الإسلامية سواء في القرى أو المدن، من خلال الاستناد إلى القرآن الكريم حيث يتم التركيز في التعليم الأولي على الحفظ عن طريق الترديد، ويلتزم الفقيه الذي يحفظ القرآن بتدريسه لتلامذته وعليهم تعلم الأبجدية العربية والخط على الألواح الخشبية، التي يحتفظ بها في المسجد وتتوارثها الأجيال.

فالتعليم التقليدي الأصيل كمنظومة ومؤسسات، فطابعه العتيق يساير البنيات التقليدية المتواجدة ويحافظ على استمرار كما إرتبط هذا التعليم التقليدي بأماكن العبادة مساجد، جوامع زوايا، كتاتيب ويقدم تعليما محدودا خاصا بنخبة محظوظة لها إمكانيات مادية لمساعدة أبنائها على مواصلة الدراسة، وتبقى أساليب هذا التعليم تقليدية من حيث الاعتماد على الذاكرة والتكرار، إذ يعامل المتعلم [2]

[1] فاطمة الزهزة غولة، هاجر صماري، (**تأثير السياسة التعليمية الفرنسية على المجتمع التونسي، 1881–1930**)، شهادة ماستر، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2022، ص 17.

[2] نفسه، ص 18.

الصغير وكأنه راشد، وعلى الحكم المعرفي والتحمل والاستيعاب، وإرتكازه على العلوم النقلية في غياب للعلوم العقلية، فالهدف الأساسي من هذا التعليم هو الحفاظ على إستمرارية نخبة ثقافية متشبعة بالتعاليم الإسلامية وإتقان اللغة العربية وقواعدها لتدبير شؤون الدولة والمجتمع وإعادة إنتاجهما.

ومنه فإن التعليم في تونس قبيل الحماية الفرنسية، كانت مؤسسات العلم والمعرفة متعددة ومتنوعة تكاد تنحصر في أماكن العبادة والطاعة ذات غاية واحدة وهي بالأساس تثبيت وترسيخ العقيدة الإسلامية ومبادئها في أعماق المجتمع التونسي، وإكتساب المعارف المؤسسة لها بدءا من القرآن الكريم وحفظه والفقه، والعلوم ذات الصلة به إلى جانب ذلك النحو والصرف والبلاغة وأسس اللسان العربي الفصيح وغيرها من له دعامة للإسلام والعقيدة.

وعلى الرغم من المجهودات التي بذلها البايات في هذا المجال، إلا أنهم لم يحققوا هدفهم فقد رفض المجتمع التونسي هذا المنهاج التعليمي الجديد واتهموهم بالزندقة فكانت الأمية هي الغالبة على معظم التونسيين قبيل الحماية 1881م[1] .

المطلب الثاني: المؤسسات التعليمية في تونس:

أ) المساجد:

زخرت البلاد التونسية بالعديد من الجوامع والمساجد وتعددت على أرضها والتي تصل إلى حوالي 500 مسجدا والتي تغطي كل المحطات التاريخية، كان من أشهرها جامع القيروان والزيتونة حيث كان هذا الأخير مقصد الطالب العلم والعبادة:

جامع عقبة بن نافع: بناه عقبة بن نافع الفهري بمدينة القيروان، الذي أسسه سنة (50 -55هـ) للهجرة[2].

[1] سامية عباد، منال عروب، (**السياسة الفرنسية الاقتصادية يف تونس أواخر القرن 19م وبداية القرن 20م وآثارها على المجتمع**)، شهادة ماستر، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2020، ص 30.

[2] فاطمة الزهزة غولة، هاجر صماري، مرجع سابق، ص ص 17-18.

جامع الزيتونة : يعد مسجد الزيتونة من أهم المساجد الاثرية في تونس وأقدمها تاريخيا وأروعها مظهرا وقد اشتهر هذا بالجامعة الاسلامية بني في تونس سنة 732م ويعد ثاني أقدم جامع بعد جامع عقبة بن نافع ولم تحدد الفترة التى تم بناء المسجد فيها لأنه بني عبر مراحل ففي كل فترة يتم زيادة [1]

جزء فيه لأنه في البداية لم يكن منتظم ومكتمل مثل الهياكل الداخلية و الواجهة حيث تخرج منه العديد من العلماء ورواد الفكر الاصلاحي من مختلف أقطار دول المغرب مثل الغبريني و البرزاني والقاسم القسنطيني وعمر الكلشاني وغيرهم ويعتبروا كذلك أئمة.

وينسب أمر تشييده إلى عبيد الله بن الحبحاب وإلى هشام بن عبد الملك كما ينسب إلى الحسان بن النعمان الغساني فاتح تونس وقرطاجنة .أما عن تسميته بالزيتونة فيعود أصل التسمية لأنه بني في موضع كان مشجرا بالزياتين وقطعت كلها، ولم يبق منها غير زيتونة واحدة سمي بها الجامع ويعد جامع الزيتونة أول جامع علمية إسلامية، فتحت أبوابها أمام طلبة العلم والمتعطشين للمعرفة والباحثين عن أسرار الدين الجديد، فأمته أعداد هائلة من طالبي المعرفة فهو إلى جانب الأزهر بمصر والأموي بسوريا والقرويين والشريعة[2].

كانت جامعة الزيتونة في تونس منذ 1873م تشرف على جميع مؤسسات التعليم التقليدية (الكتاتيب – حلقات الدرس في الجوامع بالبلاد بمستوياتها المختلفة وانتشرت فروعها في أغلب مناطق البلاد إذ تقوم بتأهيل الناجحين منهم للإلتحاق بجامعة الزيتونة بالعاصمة وفروعها بالوسط والجنوب، مثل الجامع اليوسفي و الحفصي[3] .

---

[1] نور الهدى بالطيب، (**الحياة الثقافية في تونس أواخر العهد العثماني 1705م–1880**)، شهادة ماستر، جامعة غرداية، 2022، ص 8.

[2] فاطمة الزهزة غولة، هاجر صماري، مرجع سابق، ص 19.

[3] محمد بو طيبي، تعليم في جامع الزيتونة خلال النصف الاول من القرن العشرين، مجلة المغاربية للمخطوطات ، جامعة حي فارس، ع 5، المدية، 2017، ص 195.

الزوايا:

اعتبرت الزوايا محلا للتعليم بصبغة صوفية، ونقاط التقاء مشايخها، و الفقراء، والمريدين من كل مكان، وأعدت لإقامة المسافرين، كما اعتبرت معهدا علميا يتلقى فيه التلاميذ القرآن الكريم، ومبادئ العربية، وبعض المتون في الفقه أو اللغة، يتغذون بمبادئ الطرق الصوفية، وأقوالهم مع بعض شطحاتهم، أغلبها انتشرت في البوادي والقرى، كما يحتفظ بأقوال صاحبها الولي الذي يصل اهتمام مريديه إلى حد التقديس.

وغالبا ما تكون الزوايا مرتبطة بضريح ألحد المرابطين المشايخ من أهل الزهد، والكرامات، بها بيوت للوافدين عليها من زوار وطلبة او الحجيج في طريقهم إلى الديار المقدسة، أو العائدين منها قصد الاستراحة، وغالبا ما تحتوي على مطعم وتحبيس أملاك، وكانت تنظم فيها الدروس على العهد الحفصي مثلا، وأصبحت بتونس خلال القرن الخامس هجري والحادي عشر ميلادي مراكز للتعليم، وتأدية الرسالة التربوية الاجتماعية والثقافية، وخصوصا بني أبناء الريف.

مواردها المالية الصدقات، والزكاة، والهبات ومع مرور الوقت ظهرت مدارس ومؤسسات اجتماعية؛ كالكتاتيب (سبق الحديث عنها والتفصيل فيها) فانقطعت الادوار التعليمية عن الزوايا، وتخصصت في تعليم الطرق الصوفية، فأصبح إقبال المريدين عليها ليرددوا أذكار ومدائح في أوقات معينة[1].

الكتاتيب:

كانت منتشرة في كامل أنحاء البلاد التونسية فمثلا بلغ عددها في القيروان 650 كتابا حيث يتردد عليها الاطفال الصغار لحفظ القرآن، وكان يدرس بها المؤدب الذي يقوم بتلقين هؤلاء الاطفال ما تيسر من القرآن الكريم، نظرا للدور الذي تمثله الكتاتيب في صقل موهبة الطفل من خلال تعلمه طريقة الحفظ وتنمية ذاكرته[2].

---

[1] بوفلجة حماوي، محمد عبلاوي، (**تأثير نظام الحماية الفرنسية على التعليم في تونس 1881–1956**)، شهادة ماستر، جامعة احمد دراية، ادرار، 2019، ص ص 33-34.

[2] عائشة بن يوسف، (**المؤسسات الدينية والعلمية بتونس ودورها في مواجهة السياسة الدينية والثقافية الفرنسية 1881–1956**) ،شهادة ماستر، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2019، ص ص 12-13.

ولا يعني انتشار الكتاتيب في تونس أنها كلها في حالة جيدة من حيث هي فضاء لتلقي التعليم، ذلك أن أبنية عدد منها هشة، قليلة التهوية رثة المرافق والمفروشات، وهذا ما يرجع سببه إلى سوء تصرف وكيل الاوقاف الذي يزور الحسابات ليستحوذ على مداخيل الاوقاف العمومية ولهذا السبب بادر خير الدين لما تولى الوزارة الكبرى في سنة 1873م، ببعث إدارة الاوقاف سنة 1874م، [1] سميت فيما بعد "بجمعية الاوقاف"، وذلك لتجنب الاختلاس والوضع الفوضوي لموارد الاوقاف العمومية.

أما فيما يخص تنظيم التعليم الابتدائي في الكتاتيب، فقد صدر قرار في فيفري سنة 1876م يتعلق بضبط مقاييس دقيقة في اختيار مؤدبي الكتاتيب إذ أصبحوا خاضعين لتزكية الحكومة، ولتنفيذ هذا القانون تشكل في كل بلدة، لجنة تتألف من عضوين:

أحدهما من المجلس الشرعي، والآخر من أمين المؤدبين بالمنطقة، وأوكلت إليهما مهمتان هما:

ضبط قائمة بالمؤدبين، والقيام بزيارة تفقد منتظمة للكتاتيب.

المدارس:

تميزت الفترة الحديثة في تونس بتعدد وتنوع المدارس حيث تنوعت حسب فترة التأسيس وطريقة التعليم فيها لان التعليم والتدريس قديما يختلف عن التعليم في الفترة الحديثة وكذلك تتحكم فيه البنية الاجتماعية والاوضاع السياسية للبلاد لان أغلب المدارس كانت تستغل للخروج من الاضطرابات والتحولات السياسية والنهوض بالدولة وتطور الادب بمختلف الوسائل البسيطة فانتشرت في البداية في القرى ثم توسعت في المدن[2] .

[1] عائشة بن يوسف، مرجع سابق، ص 13.

[2] نور الهدى بالطيب، مرجع سابق، ص 15.

أسست المدارس في تونس من زمن الحفصيين لتدريس الادب، واللغة، والتارو الفقه، والحديث، وتفسير القرآن الكريم، وتوسعت هذه المدارس لعلوم غير دينية ليتسنى للوافدين من الاقطار الاخرى كالأندلسيين تدريس هذه المواد، ومن هذه المدارس من أقيمت على مقربة من المساجد، خصصت فيها مقرات لاقامة القاصدين من بعيد.

يشرف عليها قيم يتولى مسؤولياتها، وتعتبر نشأة المدارس من أهم عوامل ازدهار الحياة التعليمية بتونس، وإقبال الطلبة على التعليم[1] .

المبحث ثاني: التعليم في تونس فترة الحماية الفرنسية.

سيطرت فرنسا على التعليم فأخضعته لأنظمتها الفرنسية حيث أصبح الطالب يتقن اللغة الفرنسية ويفقه أسرارها ويتذوق آدابها، أما لغته وآدابه فقد كانت بعيد كل البعد عنه[2] .

المطلب الاول: المؤسسات التعليمية في تونس اثناء الحماية الفرنسية

1- المؤسسات التعليمية العربية في تونس:

المدرسة الصادقية:

اسسها خير الله بن مصطفي[3] بعد تقطن المصلح خير الدين باشا إلى دور التعليم في النهوض بالبلدان وإثارة العقول معتبرا أن تقدم الدول الأوربية ناتج عن تمهيد طرق العلوم والفنون وتسهيل أسباب تحصيلها، قام سنة 1875م بإنشاء المعهد الصادقي نسبة إلى محمد الصادق باي وهو المعهد الذي ادخلت في برامجه لأول مرة بعد المدرسة الحربية التي أغلقت اللغات الأجنبية والعلوم العصرية كما فتحت أبوابها الجميع سكان البلاد دون تمييز، كما أقر خير الدين مبدأ التعليم، كما قام أيضا بتنظيم التعليم الزيتوني.

---

[1] بوفلجة حماوي، محمد عبلاوي، ص 36-37.

[2] أم الشيخ مرسلام، جازية ماينى، (**صالح بن يوسف والحماية الفرنسية على تونس**)، شهادة ماستر، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2017، ص 29.

[3] نجوى غراية، فريدة تزات، (**الحركة الوطنية التونسية مابين الحربين العالميين 1919-1939**)، شهادة ماستر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2020، ص 21.

أما عن مكان المدرسة فأختار قشلة الزنايدية وهي ثكنة قديمة بناها حمودة باشا في أوائل القرن 19م، وباشرت المدرسة عملها يوم 27 فيفري 1875م حيث عين العربي زروق رئيسا لها يساعده كل من الأمير آلاي اسكندر وعمر بن بركات، وبلغ عدد التلاميذ المرسمين عند افتتاحها 167 تلميذا.

أما برنامج التعليم بها فأسند إلى علماء جامع الزيتونة تدريس اللغة العربية، الحديث وعلوم الدين والنحو والصرف والتاريخ والأدب وغيرها، وتعليم اللغات الأوروبية من بينها اللغة الفرنسية والإيطالية إلى جانب اللغة التركية بإشراف أساتذة فرنسيين يترأسهم العالم توسن روكا كما جهز المدرسة بقاعة للتمريض ومكتبة ومسجد يؤمه الإمام البارودي[1] .

جامع الزيتونة:

جامع الزيتونة يعتبر من أرفع المؤسسات التعليمية العربية الإسلامية مكانة، بل هو من أقدم المساجد وأشهرها وشهرته لم يكن يستمدها من طابعه الديني فقط بل من دوره العلمي[2] والتضامني الذي اضطلع به وصار فضاء للتعليم، تلقى فيه الدروس العلمية على اختلاف مواضعها وأنواعها منذ القرن الثالث الهجري، وتم تنظيمه في عهد الدولة الحفصية (1207- 1574) التي ازدهر في عهدها التعليم، فجامع الزيتونة ذاع صيته وأخذ صبغة نظامية ولكن مع مرور الأيام راعه شيء من الفتور استوجب إصلاحه، وخير الدين باشا (1873- 1877) اهتم بالتعليم الزيتوني وأصدر مجموعة من القرارات واوامر اصلاح التعليم الزيتوني ونظام الدراسة فيه.

وقد استطاع جامع الزيتونة انشاء جسر دائم يربط بينه وبين الجماهير الشعبية التي كانت تنظر إليه على أنه الحارس الأمين للتراث القومي وتشعر بعمق الصلة التي تربطها بأبنائه أمثال عبد العزيز الثعالبي والطاهر الحداد وأبي القاسم الشابي وغيرهم[3].

[1] عائشة بن يوسف، مرجع سابق ص 32- 33.

[2] محمد سريج، موقف التونسيين من فرض نظام الحماية الفرنسية 1881- 1910، مجلة الرواق، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجلد 9، ع 1، 2023، ص 673.

[3] الطاهر عبدالله، الحركة الوطنية التونسية، 1830-1956، ط 2، دار المعارف، سوسة، تونس، 1975، ص 226.

المدرسة الخلدونية:

هي أول مدرسة ذات طابع تجديدي تأسست في تونس بعد انتصاب الحماية الفرنسية كان مقرها منزل الإمام ابن عبد السلام عالم حفصي وقاض مسلم وبلغ رتبة الاجتهاد في الزهد، ثم بعد ذلك مقر المدرسة العصفورية.

تأسس المعهد الخلدوني سنة 1314هـ الموافق ل22ديسمبر1896م بتونس العاصمة بمبادرة من قدماء المدرسة الصادقية على رأسهم البشير صفر [1]، وشيوخ جامع الزيتونة كمحمد الطاهر بن عاشور فلقد أحرزت منذ إنشائها نجاحا باهرا في وسط المجتمع الثقافي العلمي وبالتخصيص طلبة جامعة الزيتونية[2] .

جمعية قدماء الصادقية:

تاسست في 23 ديسمبر 1905 بمبادرة من علي باشا حانبة غايتها دعم الحياة العلمية والثقافية بتونس، ومؤازرة معهد الخلدونية في دروسها تلامذة الزيتونة، ومن برامج الجمعية إلقاء دروس عمومية في المساء التاريخ والجغرافيا وعلم الاجتماع والاقتصاد السياسي والفيزياء والكيمياء والعلوم الطبيعية. وتنظيم دروس في النحو واللغة العربية والادب وإنشاء مكتبة مفتوحة للجميع، وقامت بمحاضرات أسبوعية يعقبها نقاش. وكان لجمعية قدماء الصادقية تأثير كبير في الوسط الزيتوني، ونظمت محاضرات حتى داخل المدن حول الرياضة والموسيقى والخمر والمنتوجات الفلاحية والصناعية والامراض الجنسية[3].

[1] بشير الصفر: هو أحد قادة الحركة الإصلاحية التونسية حتى انه لقب ب"أبي النهضة التونسية" الثاني بعد خير الدين التونسي، تعلم بالمدرسة الصادقية وبعد إنهاء دراسته بها أرسل على حساب الحكومة التونسية عام 1880م ضمن بعثة طلابية إلى باريس، ثم التحق عام 1884م بالإدارة التونسية وفي عام 1892م عينته الحكومة رئيسا لجمعية الأوقاف وفي عام 1908م عينته الحكومة على رأس منطقة الساحل التونسي حيث سمته محافظا وبقي بهذا المنصب إلى وفاته، انظر الى محمد محفوظ، تراجم المؤلفين التونسيين،ج3، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1984، ص 237.

[2] رباب جرايد، وهيبة خليف، (**المؤسسات العلمية بتونس الصادقية والخلدونية دراسة تاريخية 1875–1956**)، شهادة ماستر، جامعة أحمد دراية ، أدرار، 2022، ص 44.

[3] حمزة عمر، حركة الاصلاح في تونس 1837–1934، جمعية تونس الفتاة، تونس، 2016، ص ص 17–18.

المدرسة القرآنية العصرية:

إن ما افرزه مؤتمر شمال إفريقيا بباريس 1908م من أطروحات لمختلف أفكار النخبة التونسية المختلطة منها أطروحة خير الله بن مصطفى الذي طرح فكرة ضرورة إحداث تعليم أولي للناشئة التونسية يكون بتنظيم كتاب القرآن مع ترقية أساليبه، وفق المنهج السوري والمصري، الأمر الذي أثار جدلا كبيرا وسط الشبيبة المثقفة غربيا، وأحدث صدمة عنيفة في نفوس أنصار الثقافة الغربية، وانشقاق في صفوف المفكرين، ووسعت به الصحف صفحاتها خصوصا "جريدة التونسي"[1].

والتي رد من خلالها مصطفى بن خير الله[2] بمقال لعلي باشا الذي اعتبر اللغة العربية لا تستطيع أن تكون أداة للتعليم العصري، مما دفع خير الله إلى تطبيق المشروع ميدانيا، فأسس مدرسة حرة سميت بالمدرسة القرآنية العصرية، فكانت أول معهد ابتدائي حر لتعليم اللغة العربية، واعتمد فيه على كتب طبعت بمصر، وكتب ألفت بتونس.

أعطت المدرسة نتائج ايجابية اثبت التلاميذ قدرتهم على التحصيل العلمي، فتوسع نشاط هذه المدارس بهذا النمط في سوسة، وبنزرت، ومن ثم تراجع علي باشا حانبه عن تحكمه واستبشر بهذه المدارس خيرا، وأتاحت جريدة "التونسي إصدار نشره باللغة العربية في أكتوبر 1909م من محرريها عبد العزيز الثعالبي، والصادق الزمرلي.

وكانت بحق تواكب العصر، إذ تزودت بسكنى لبعض المعلمين ووسائل الإيضاح، واشتملت على وسائل الراحة واللعب، ووجبات الإطعام يدفع متمدرسيها ثلاث فرنكات شهريا، وفي أول شهر لها استقبلت 200 تلميذا[3] .

---

[1] رباب جرايد، وهيبة خليف، مرجع سابق، ص 17.

[2] خير الله بن مصطفى 1867-1965 مواطن وموظف سياسي، أجنبي الاصل، وجيء به إلى تونس وأسندت له رئاسة جمعية قدماء الصادقية سنة 1905 شارك في مؤتمر باريس ،1908 وكان عضو في جريدة التونسي، أنظر غلى كتاب الصادق الزمرلي، أعلام تونسيون، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، 1986، ص ص 313-323.

[3] رباب جرايد، وهيبة خليف، مرجع سابق، ص ص 17-18.

2- المؤسسات التعليمة الفرنسية في تونس:

أ- المدرسة العلوية:

أنشِئت هذه المؤسّسة التكوينيّة، بعد مضيّ ما يقارب الثلاث سنوات عن انتصاب الحماية على البلاد التونسيّة، وسُمّيت المدرسةَ العلويّة، نسبة إلى الأمير عليّ باي، الذي أراد أن يسير على خطى سلفه الأمير الصّادق باي، مؤسّس المدرسة الصّادقيّة سنة 1875. وقد أقيمت العلويّة في فضاء منشَئ منذ 1860 بحيّ القرجانيّ بالعاصمة، الذي يقع في مرتفع من أفضل الأماكن صحيّا بالمدينة على أنقاض مدرسة كانت تُعْرف بمدرسة الشّيخ محمّد بن ملوكة، كانت مخصّصة لإيواء بعض طلبة جامع الزيتونة. كما كتب الشّيخ الفاضل ابن عاشور قائلا "كان أوّل عمله (يقصد لويس ماشويل) أن أنشأ دارَ معلمين، لتكوين معلمين ابتدائيّين للغة الفرنسيّة من التونسيّين[1] .

ب- مدرسة البنات المسلمات:

فتح أول مكتب للبنات المسلمات بتونس في 7 ماي 1900م قرب حي الحفصية ويعد أول مكتب لتعليم البنات ويرجع الفضل في تأسيسه؛ إلى قرينة المقيم العام الفرنسي " لويز روني ميلي وقد تم إسناد إدارة هذه المدرسة إلى أرملة كاتب الدولة العام في الإقامة العامة السيدة شارلوت ايجينشناك" وهي فرنسية الأصل.

وكانت هذه المؤسسة في بداية الأمر عبارة عن مؤسسة مستقلة ترعاها وتنفق عليها الإقامة العامة، وقد أعدت خصيصا لتعليم الفتاة المسلمة أمور تدبير المنزل، وكذا فن الطرز والخياطة والبيانو لمن أردت ذلك، وتعلم القران والعقائد الإسلامية[2] .

---

[1] هادي بحوش، منجي عكروت، المدرسة العلويّة أولى مؤسّسات تكوين المعلمين بتونس، موقع المدونة البيداغوجية، اطلاع عليه: 25-03-2024، الساعة 01:30، انظر: https://akroutbouhouch.blogspot.com/

[2] فاطمة الزهزة غولة، هاجر صماري، مرجع السابق، ص 51.

بدأت المدرسة نشاطها بإحتشام بخمس تلميذات عند فتحها سنة 1900م وتومها بنات العائلات البرجوازية بالعاصمة؛ ليرتفع عددهن إلى 18 تلميذة سنة 1901م ، 40 تلميذة سنة 1904م ليبلغ سنة 1905م 100 تلميذة وفي سنة 1909م بلغ تعداد المدرسة حوالي 200 تلميذة، تولت جمعية الأوقاف برئاسة البشير صفر مسؤولية الإنفاق على المدرسة سنة 1905م للعزم على تكبير مدرسة البنات وإقامة فروع ومقرات جديدة ملحقة لها بإيجار جمعية الأوقاف يبلغ سنويا 2100 فرنك[1].

وتأسست مدارس عديدة للفتيات المسلمات وبلغ عددها سنة 1930م حوالي أربعة وعشرين مدرسة تؤمها 3806 فتاة، ومما شجع لويز روني ميلي على هذه المبادرة هو إتقانها للغة العربية والتي من خلالها تمكنت من نسج علاقات وطيدة ومنتظمة مع الأسر التونسية الكبيرة والتردد على بيوتهم لحملهم على إرسال بناتهم إلى المدرسة وأحسنت إقناعهم.

وفي هذا الشأن كذلك أدت المعلمات الفرنسيات القائمين على تعليم البنات المسلمات أدوارهن على أكمل وجه وبطريقتهن الخاصة واستطعن من إستقطاب بعض العائلات وكانت إحدى بنات البشير صفر من الأوائل اللواتي إنخرطن في مدرسة البنات المسلمات.

اما التعليم فكان بالفرنسية ماعدا مؤدب اعمى بلغ الثمانين يقرئ البنات القرآن رمزا لتعليم العربية[2].

المطلب الثاني: انماط التعليم في تونس اثناء الحماية الفرنسية:

التعليم الحر:

منذ 1881م أصيب التعليم الوطني بإضطهاد حكومي لا يرحم فقد عمدت الحكومة على ضرب المؤسسات بدل المساعدة على تطويرها[3].

[1] فاطمة الزهزة غولة، هاجر صماري، مرجع السابق، ص 51.

[2] عبد العزيز الثعالبي، تونس الشهيدة، تر وتق، سامي الجندي، ط،1 دار القدس، بيروت، لبنان، 1975، ص 67.

[3] تامر الحبيب، هذه تونس، د ط، مكتب المغرب العربي، مطبعة الرسالة، القاهرة،1948، ص 58.

ومنذ فرض الحماية الفرنسية إعتمدت على فرض الرقابة على التعليم بشكل عام والمدارس الحرة بشكل خاص لم تسمح يفتح مدارس الحرة إلا بنسب ضئيلة المختلفة وهي تضع العراقيل في وجه من يطلب فتح مدرسة حرة، ويبقى طلبه في دواوين الإدارة سنوات دون أن يحظى بالقبول حتى أنه في سنة 1929 أي بعد نصف قرن من فرض الحماية لم يتعد عدد المدارس الحرة 12 مدرسة وكان عدد التلاميذ فيها 2646، وفي سنة 1936 تحسنت حالة التعليم فبلغ عددها في العهد الحاضر 46 مدرسة بها 14261 تلميذا[1] .

التعليم الرسمي :

بعدما أصبحت اللغة الفرنسية لغة رسمية تدرس في المدارس ولغة ضرورية في المجال الإداري والوظيفي وأداة ترقب بالنسبة للتونسيين الراغبين في العمل أو الحصول على الوظيفة العمومية.

فهي التي تمكنهم من المشاركة في المناظرة لدخول دار المعلمين، أو السعي إلى وظيفة في الإدارة التونسية حتى أصبحت اللغة الفرنسية تحتل أكثر فأكثر مكانة مرموقة نظرا لتضخم النصوص المحررة بالفرنسية وبالتالي تم إحداث سلك المترجمين.

ونظرا ما تمر به الحالة الاقتصادية 1820-1881م وما ترتب عنها من آثار السياسة الاستعمارية أصبح الإرتقاء في سلك التعليم من وسائل الترقية وقامت بعض العائلات[2] .

[1] تامر الحبيب، هذه تونس، مصدر سابق، ص 58.

[2] احمد قصاب، تاريخ تونس المعاصر 1881-1956، ط 1، تح: حمادي الساحلي، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1986، ص 40.

التعليم المهني:

نظرا لإقبال التونسيين على التعليم العصري الرسمي ويمكن النخبة المثقفة من فهم الحضارة الغربية وعلى وجه خاص الفرنسية وهذا الوضع الذي ارتقى إليه بعض التونسيين المحظوظين لم يرق له المعمرون ولم يستطيعوا تحمله فشنوا سنة 1889م حملة شديدة للمطالبة بتخفيض وحتى إلغاء تعليم الفرنسية للأهالي لأن هذا التعليم الجديد (العصري) آثار في نفوس التونسيون أفكار الحرية والمساواة وهكذا وصل تأثير حملة المعمرين إلى دوائر إتخاذ القرار فدعا وزير الخارجية الفرنسية المقيم العام إلى الحد من تعليم الأهالي.

هذا القرار الذي جاء مؤكدا على الأخطار المنجرة على المسلمين من تعليم اللغة الفرنسية التي ستجعل منه أناس منحطين عن مقامهم وبناءا على ذلك فقد انحدر عدد التلامذة المسلمين المرسمين بالمدارس المزدوجة اللغة من 4656 سنة 1897م إلى 3820 تلميذ في سنة 1899م مقابل 3157 فرنسيا و 3747 إسرائيليا و 3526 ايطاليا وتم غلق حوالي عشر معاهد مدرسية بالمراكز التي يقطنها السكان المسلمون مع تشجيع الأهالي على الاقتصار على التعليم التقليدي الذي يتلقونه باللغة العربية وحدها[1].

وابتدءا من سنة 1903م إتجهت النية إلى تخصيص الأطفال التونسيين بنوع من التعليم يكتسي صبغة عملية ويرمي بالخصوص إلى تكوين اليد العاملة البارعة، هذه السياسة التي أثارت إحتجاجات الإصلاحيين التونسيين الذين نددوا بها في جريدتهم الناطقة باللغة الفرنسية جريدة التونسي ولكن المسؤولين الفرنسيين لم يأبهوا باحتجاجات الإصلاحيين التونسيين فأقدموا منذ سنة 1908م على إحداث مصلحة للتعليم المهني بإدارة التعليم العمومي، كما أحدثوا بعض المدارس التدريب الزراعي والصناعي بتونس وسوسة وصفاقس وقابس[2] .

[1] احمد القصاب، مرجع السابق، ص ص 299- 300.

[2] نفسه، ص 300.

قد ظهرت المدارس الأولى التي من هذا النوع في سنة 1908م ويشتمل برنامجها على ما يسمى بالتعليم العام الذي يختص على بضع ساعات في الأسبوع مخصصة للأخلاق والقراءة والمحفوظات وكذلك يشمل حصص مخصصة للأشغال المنزلية وتربية الأطفال والتطريز والخياطة على أن تلك المدارس قد ساعدت على ظهور فكرة تحرير المرأة وهذا ما سيتم تناوله في النقطة التالية[1].

تعليم البنات:

لقد ظلت المرأة التونسية حتى السنوات الأخيرة في منجى عن محاولات حكومة المقيم العام نظرا لما تعول عليه من أمل في تعليمها كي تصل إلى قلب المجتمع التونسي، أنها ترى من أقوالها إن تلك الوسيلة هي أفضل طرق التذويب وتؤكد أنه يستحيل تذويب الرجال علينا مادامت نساؤهم خارج نطاق تأثيرنا فين يحللن سريعا ما ربطته في المدرسة صابرين[2].

كانت المرأة التونسية قبل الحماية ذات خبرة بالصناعات اليدوية مثل الخياطة والفصالة والتطريز والغزل والنسيج والتشييك، تعرف بدار المعلمة يؤمها البنات من سائر الطبقات على النحو المعروف في مدارس اليوم[3].

وفي سنة 1915م أنشأ معهد آرمون فاليار للفتيات والإضافة إلى مدارس ابتدائية عليا للبنين والبنات بتونس وسوسة وصفاقس، ولقد تباينت الآراء حول مسألة تعليم الفتاة التونسية في ظل المطالبة بتحسين ظروف العمل وفتح أفاقه أمام التونسيين الذي أصبح أمرا مفروغا منه ومتفق عليه، فإن فكرة تعليم الفتاة لقيت خلاف بين المفكرين والمصلحين فعزوف الفتاة عن التعليم في المراحل الأولى في المدارس يرجع في غالب الأحيان إلى الأولياء الذين اعتقدوا أن تعليم الفتاة في المدارس من شأنه أن يفسد الروح الدينية والأخلاقية لدى البنت المسلمة[4] .

---

[1] احمد القصاب، مرجع السابق، ص 300.

[2] عبدالعزيز الثعالبي، مصدر سابق، ص 66.

[3] حسن حسني عبد الوهاب، شهيرات التونسيات، بحث تاريخي ادبي في حياة النساء النوابغ بالقطر التونسي من الفتح الاسلامي الى الزمان الحاضر، المطبعة التونسية، 1353، ص 105.

[4] احمد القصاب، مرجع سابق، ص 302.

كما اعتبر الشيخ عبد العزيز الثعالبي[1] تعليم المرأة بات مطلب الرأي العام التونسي فإن كان ولابد يجب أن يكون في إطار عربي مع بعض الدروس الفرنسية مادامت هذه الأخيرة ضريبة ضرورية لوجود التعليم. ومن دعاة تعليم الفتاة المسلمة الشيخ البشير صفر الذي مول مدرسة البنات المسلمات بإعتباره رئيسا لجمعية الأوقاف وكانت إبنته من أوائل المتمدرسات بها، حتى ما إن أشرفت سنة 1930م وصل عدد تلك المدارس إلى أربعة وعشرين مدرسه تحتوي على3806 فتاة.

إقتنع المسؤولون الفرنسيون مع عهود الحماية الأولى أن المجتمع المسلم لا يمكنه القبول إلا إذا كسبنا المرأة بإعتبارها حامية القيم كما اعتبروا أن إتمام مشروعهم لن تستكمل حلقاته إلا من خلال المرأة لذا كله تم النظر إلى المبادرة الهادفة تعليم المرأة التونسية على أنها إشكال ذي أهمية تتعدى في خلفيتها الإهتمام الموجه للذكور[2] .

المطلب الثالث: المواقف التونسي من السياسة التعليمية الفرنسية:

1- موقف عموم الشعب:

منذ أن أرست فرنسا أركانها بتونس سعت جاهدة لنشر الثقافة الفرنسية وقيمه وكذا تعميم اللغة الفرنسية بكل القطاعات والمؤسسات بدل اللغة العربية، وعليه إذن فقد كان التعليم الوسيلة الجماهيرية المثلى لتحقيق تلك الغاية غير أن الشعب التونسي لم يقف مكتوف الأيدي تجاه سياسة فرنسا في التعليم وصاروا يهاجمونها، فبعد أن قام الفرنسيون بتأسيس إدارة العلوم والمعارف سنة 1883م، ووضع برامج لإنشاء مدارس إبتدائية فرنسية للأوروبيين والعرب[3].

[1] عبد العزيز الثعالبي: هو عبد العزيز إبن إبراهيم بن عبد الرحمان الثعالبي من أصل جزائري ولد بتونس أصدر جريدة التونسي وانتسب إلى حزب تونس الفتاة، سجنه الفرنسيون ثم أطلق سراحه، فسافر إلى باريس واسطنبول والهند، وبعدها رجع إلى تونس ليباشر في الأعمال السياسية، حيث قام بتقديم مذكرة في مؤتمر الصلح سنة 1919م، انظر إلى محمود شاكر، التاريخ الإسلامي التاريخ المعاصر بلاد المغرب ، ط 02 ، ج 18 ، المكتب الإسلامي، بيروت، 1996، ص 130.

[2] عبد العزيز الثعالبي، مصدر سابق، ص 66.

[3] الحبيب تامر، مصدر سابق، ص ص 56-57.

شن الشعب التونسي حملات عنيفة على السلطة الفرنسية، رافضين هاته المدارس وبل أخضعوا سلطات الحماية على إدخال اللغة العربية في برنامج هذه المدارس العربية الفرنسية بالبلاد وقد مكثت اللغة العربية إلى سنوات لاحقة إختيارية وأصبح التعليم باللغة العربية يحتل ثلث أوقات الدراسة وهذا راجع لقيام الشعب منذ أول عهد الحماية بالمطالبة بنشر التعليم في كافة أنحاء البلاد وجعله باللغة العربية، كما سعت إدارة الحماية إلى محاربة انتشار التعليم في تونس عموما، وهذا بعدما أودع الشعب التونسي التعليم في مقدمة مطالبه القومية.

إضافة إلى هذا كله فقد دفعت السياسة التعليمية الفرنسية الشعب التونسي إلى الاعتماد على نفسه إذ حمل على عاتقه تأسيس مدارس حرة من أمواله الخاصة، لإشباع رغبته المحلة في العلم والثقافة رغم محاولات فرنسا بمحاربة هذه المدارس وتضييق الخناق عليها.

كانت المدارس الفرنسية واللغة التي تدرس بها لم ترض التونسيين الذين يحرصون على تثقيف أبنائهم بلغتهم القومية فظلوا يرفعون الاحتجاجات مطالبين السلطة الفرنسية بجعل لغة البلاد هي اللغة الرسمية للتعليم[1].

2- موقف النخبة:

لقد برز عمل النخبة المثقفة في مواجهة السياسة التعليمية الفرنسية، من داخل تونس العاصمة بالضبط، وكانت الانطلاقة في التصدي لمشروع (ماشويل)، صادرة من أبناء الصادقية والجامع الأعظم الزيتونة – رغم ما قيل عن التباعد بين الاتجاهين، فقد انتهج كل منهما أسلوبا مغايرا لتحرك الطرف الآخر، غير أن المهم في كل ذلك، أنهما كانا يتقاطعان في نقطة واحدة مهمة، ألا وهي الهم التونسي المتمثل بالدرجة الأولى في مواجهة السياسة الفرنسية الموجهة تجاه التعليم في تونس[2].

[1] الحبيب تامر، مصدر سابق، ص 58.

[2] محمد قدور، (**السياسة التعليمية الفرنسية في تونس 1883–1939م**)، شهادة ماجستير، جامعة جزائر، 2004، ص 297.

3- النخبة الصادقية:

كانت الثقافة في تونس – إلى حدود سنة 1881م – عربية إسلامية خالصة، وكان التعليم القرآني الابتدائي منظما بالكتاتيب ثم يتوصل بالجامع الأعظم الساهر على تكوين إطارات البلاد الدينية والإدارية إلا أن ذلك العهد لم يستمر طويلا خاصة بعد تأسيس المدرسة الحربية بباردو، والمعهد الصادقي سنة 1875م، حيث كان لهذا الأخير الأثر الكبير في تنظيم تعليم اللغات الأجنبية والمواد العلمية وتخريج تلاميذ وطلبة متشبعين بثقافة فرنسا وحضارتها، وبالتالي بالثقافة الغربية الأوروبية إضافة إلى ذلك أن مجموعة من هؤلاء الطلبة واصلوا تعليمهم العالي بفرنسا ما مكنهم من القيام بدور هام جدا في بعض ميادين النشاط الثقافي والصحافي، بوجه خاص[1] .

فلم تكن الشبيبة الصادقية إلا أحد جناحي النحية التونسية، التي قامت بتنشيط العديد من التظاهرات الثقافية من خلال الوسائل المتاحة، مثل الصحافة والمحاضرات واللقاءات والمؤتمرات وغيرها، حيث كان لهؤلاء دورا كبيرا في عقد أول مؤتمر لممثلي المغرب العربي خلال الفترة الممتدة ما بين 20 إلى 22 أوت 1931م، ألا وهو مؤتمر الخلدونية بالعاصمة تونس، والذي اعتبرت محاور جلساته بمثابة اعلانات، إضافة إلى أنها رمت إلى تمتين الأواصر بين شعوب المغرب العربي، كما أنها استهدفت الحرص والمحافظة على اللغة العربية من التلاشي، والبحث عن حلول للمشاكل المتعلقة بالقطاع التعليمي، بما في ذلك التعليم المهني ومثله الموجه للفتيات.

ولقد اتسمت جهود النخبة الصادقية في بداية الأمر بطبيعتها السلمية المستوحاة من مبادئ الثورة الفرنسية، حيث أنهم لم يلجؤوا للعنف في شكل الإضرابات والمظاهرات إلا بداية من سنة 1922م، عندما استخدموا منهاج القوة في الاحتجاج، أثناء قيامهم بأول إضراب مدرسي، وإن كانوا قد عارضون ذلك قبل سنوات[2] .

[1] احمد القصاب، مرجع سابق، ص ص 321-322.

[2] محمد قدور، مرجع سابق، ص ص 299-300.

4- النخبة الزيتونية :

شكلت الزيتونة أحد قلاع مقاومة التغلغل الاستعماري بتونس، الذي يهدف إلى مسخ الهوية اللغوية للتونسيين، إذ قام طلبة الزيتونة بجهود فكرية للدفاع عن اللغة العربية ومقاومة السياسة التعليمية الفرنسية من خلال العديد من المؤتمرات؛ كمؤتمر اللغة والآداب والفنون العربية عام 1931م . كما أن جامعة الزيتونة كانت منهل للعلوم والمعارف العربية، وحاملة الأمجاد الإسلام، فقد غرست في نفوس طلابها الروح الأدبية، واصطبغ خريجوها بالولاء للعروبة والإسلام، وبذلك كانوا رواد وطلائع القوى الوطنية لشق طريق الجهاد ضد المستعمر الفرنسي، وغدت ممثلة بعلمائها وخريجيها في الصف الأمامي من خط المجابهة، منذ بداية انتصاب الحماية على تونس.

وبهذا عدت الزيتونة مركزا للإشعاع الفكري والعلمي، ساهمت في الحياة الفكرية والعلمية والأدبية التي طبعت البلاد التونسية في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، والتي انعكست تأثيراتها الفكرية على الحركتين الإصلاحية والوطنية التونسيتين، وامتدت إلى البلدان المغاربية[1] .

المبحث الثالث: آثار السياسة التعليمية الفرنسية على التونسيين.

المطلب الاول: آثار السياسة التعليمية الفرنسية على المجتمع التونسي:

1- آثارها على الفئة المثقفة :

المثقفة أدت التناقضات المترتبة عن مختلف أوجه السياسية الاستعمارية في تونس، خاصة ما تعلق بالشطر الاجتماعي وبشكل أدق التعليمي منه، إلى ظهور الوعي الوطني، رغم أن الانطلاقة كانت بداية من مدينة تونس[2] .

[1] بوفلجة حماوي، محمد عبلاوي، مرجع سابق، ص ص 104-105.

[2] محمد قدور، مرجع سابق، ص 408.

فقد أمد التع ليم الحركة الوطنية التونسية برجالاتها، الذين خاضوا المقاومة ضد الاستعمار الفرنسي، حيث نشأت نخبة من هؤلاء وترعرعت في الزيتونة، فأنتجت لنا حركة وطنية سلفية، مرتبطة بأفكار محمد عبده، وجمال الدين الافغاني، وبحركات التحرر في المشرق العربي، كما نشأت نخبة أخرى بالمدرسة الصادقية، فأنتجت لنا حركة وطنية متأثرة بالثقافة والحضارة الغربية مما يجعلنا نقسم هذه النخبة الوطنية التونسية من حيث تكوينها العلمي إلى تيارين متمايزين هما :الاتجاه الزيتوني والاتجاه الصادقي[1] .

ا– النخبة الزيتونية:

أن الزيتونيين هم في غالبيتهم من أبناء الطبقة الكادحة من التونسيين المنتشرة في المناطق القروية والأحياء الهامشية وقد كانوا يدمجون في المناصب التعليمية والقانونية كالعدول، انتقدت هذه النخبة فرنسة التعليم برامجا وموادا، وما يتسم به كونه تعليما فئويا، ضيق الإنتشار أساسه التدجين والدمج والاحتواء، لذلك عمدت هذه النخبة إلى دعوة الأهالي للإقبال على العلم، بإعتباره عدوا للإستعمار الذي سعى بسياسته إلى التجهيل[2] .

ما فتئت هذه النخبة تعبر عن رفضها المستمر لسياسة فرنسا المنتهجة في التعليم بحيث جند روافدها للتعبير عن حال التعليم ومدى تأثيرات السياسة التعليمية الفرنسية على النخب المثقفة التونسية وأفكارها وكون النخبة الزيتونية ضلعا منها، ففي مطلع القرن العشرين برزت كغيرها من النخب العلمية الأخرى وأصبحت تتبع الحراك السياسي والاجتماعي ببلاد العالم العربي الإسلامي، وعليه وما يلزم ذلك الحراك من تساؤلات فكرية فالكثير من أبناء الزيتونة ساهموا في نشوء الحركة الإصلاحية التونسية منذ بداياتها، ومنهم دعاة التجديد والاجتهاد، الذين إطلعوا على العلوم الغربية، [3]

[1] احمد سوالم، النخبة التونسية من خلال التعليم، موقع انفاس نت، اطلاع عليه: 01-04-2024، ساعة 00:40، انظر: https://anfasse.org.

[2] نفسه.

[3] محمد بوطيبي، مرجع سابق، ص 197.

والذين من أفكارهم إرتوت الجرائد والصحف التونسية، إن السياسة التعليمية الفرنسية في تونس أثرت في النخبة الزيتونية سواءا من قريب أو بعيد، من خلال تلك النتائج المترتبة عنها، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

. في الميدان السياسي فقد قام الوسط الزيتوني بدور هام في التصدي للوضع الإستعماري.

. تشجيع فرنسا للتعليم العصري الذي يولي أهمية بالغة للعلوم دفع بالزيتونيين للمطالبة بإصلاح التعليم الزيتوني، إعتبارا إن التعليم الزيتوني والزيتونيين أصلا من أصول الروح الوطنية ومظهرا من مظاهر ثورة التونسيين قاطبة في وجه الاستعمار ودحره[1] .

ب– نخبة الصادقية:

كما عرفتهم سابقا هم خريجي المؤسسة الصادقية والجامعات والمعاهد العليا الفرنسية وينتمون إلى العائلات البرجوازيه فبمجرد تخرجهم يشتغلون في مناصب إدارية، وحكومية كموظفين ومترجمين إلى جانب عملهم في المهن الحرة العصرية وكانت أبواب العمل مفتوحة أمامهم في أجهزة تونس الحديثة، أما إجتماعيا فوضعهم كان ممتازا نسبيا مقارنة مع الزيتونيون وعموم الشعب التونسي بحكم ثقافتهم وتخرج الكثير منهم من فرنسا ذاتها .

آمنت هذه النخبة بالنموذج الفرنسي متخذة شعار "المشاركة"، ورددت عبارة التثقيف بالفرنسية، والتعليم العربية مما يعكس نظرتها للتعليم من أبرز زعماء هذا الإتجاه باشا حانيه الذي كتب مجموعة من المقالات سنة 1909م بخصوص المدرسة الفرنسية – العربية والتي كان يريدها المدرسة الوحيدة التي يتعلم فيها أبناء تونس، شأنهم شأن الجاليات الأوروبية في ذلك التي تتوفر على مدارسها [2] .

[1] محمد بوطيبي، مرجع سابق، ص 197.

[2] فاطمة الزهزة غولة، هاجر صماري، مرجع سابق، ص ص 82-83.

تفننت هاته النخبة المتكونة أساسا تكوينا غربيا في نشر الأفكار الإصلاحية والحداثية المستوحاة من الغرب واتخذوا من الصحافة منبرا لهم لبثها كما برزوا في الميدان السياسي بقوة، إلا أنهم أصابهم العقم في الجانب الأدبي والفني على غرار الزيتونيين الذي شاع بريقهم في هذا الميدان .

وبذلك أنتجت لنا السياسة التعليمية الفرنسية نخبة جديدة متأثرة بالثقافة الفرنسية ومتشبعة بالأفكار الغربية الأوروبية، إتخذت من الصحافة وسيلة لها " الصوت التونسي و العمل التونسي، ومن النضال السياسي سلاحا فتاكا فركبته واقتحمته فتزعمت الحركة الوطنية التونسية والمشهد السياسي[1] .

2- آثارها على الفئة المهمشة:

الفئة المهمشة ممثلة في التونسيين الذين حرموا من التعليم، أو لم ينالوا إلا جزءا بسيطا منه، سواءا في الكتاب أو المدارس المهنية الفرنسية، وذلك في ظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتردية التي كانت تعيشها تونس في ظل الحماية الفرنسية[2] .

فقد اقتصر التعليم على الطبقات الميسورة الحال، من سكان المدن وملاك الأراضي، بينما حرم منه سكان الأرياف والقرى والمناطق النائية في تونس، وإن عانى عموم البلاد التونسية من قلة المتعلمين نتيجة سياسة التجهيل التي انتهجتها فرنسا ضد المجتمع التونسي؛ حيث عبر عبد العزيز الثعالبي عن ذلك بقوله : توجد في تونس بعد ثمانية وثلاثين عاما من الاحتلال، 291 مدرسة، منها 60 مدرسة للتونسيين، حد الطلاب الوطنين الأعلى فيها هو 9000 طالب، أي ما نسبته 0.4% من السكان أما عدد التلاميذ من غير المسلمين من فرنسيين وإيطاليين ويهود فهو 30000 [3] .

وقد أرجع الحبيب ثامر السبب الرئيسي لسياسة فرنسا من حرمان العرب من التعليم إلى حرصها على بقاء الأمية، ليسهل عليها الاحتفاظ بنفوذها [4] .

---

[1] فاطمة الزهزة غولة، هاجر صماري، مرجع سابق، ص ص 82-83.

[2] عبد العزيز الثعالبي، مصدر سابق، ص 54.

[3] نفسه، ص 65.

[4] الحبيب ثامر، مصدر سابق، ص 60.

3- آثارها على المرأة التونسية:

تعد المرأة التونسية المسلمة ركيزة من ركائز المجتمع بل وأهمها، فهي بذلك قلب المجتمع النابض، طريقه المنير نحو تثبيت القيم الاجتماعية داخل المجتمع الواحد، ومن هذا المنطلق عرفت فرنسا كيف تصل إلى هذه الركيزة وتخترقها، حيث رأت فيها تلك الوسيلة لتذويب المجتمع التونسي في الحياة الأوروبية، فعلى حد قول الصحافة الاستعمارية وما تراه في سبيل طمس هوية البلاد وسلخها عن مقوماتها وإسلامها.

يذكر عبد العزيز الثعالبي رأي هذه الصحف التي تقول : يستحيل تذويب الرجال علينا ما دامت نساؤهم خارج نطاق تأثيرنا فهن يحلن سريعا ما ربطناه في المدرسة صابرين وللإشارة فقد استدمت السلطات الفرنسية ورقة تعليم البنات التونسيات في المدارس الحكومية التي تعتمد على المناهج الفرنسية، واستمالة العائلات التونسية وخاصة البرجوازية منها، والتي تتركز بشكل كبير بتونس [1] العاصمة، حيث ضمت مدرسة لويز روني ميلي على سبيل المثال حوالي مائتي تلميذة في سنة 1920م، وهو ما أدى إلى ظهور فكرة انفتاح المرأة، نتيجة لتلك المناهج التعليمية الموجهة للتلاميذ عامة، كما ساهمت هذه المناهج والسياسة التعليمة الفرنسية الموجهة للبنات التونسيات في:

- تمكين بعض الفتيات من تحسين مواهبهن وفر الجهن، واكتشاف آفاق جديدة، من خلال الاتصال بالمعلمات الفرنسيات وتكوين علاقات مع زملاء الدراسة من مختلف الأوساط الاجتماعية.
- الخروج من الوسط التونسي المحافظ، والذي يتمثل في البيت العائلي، وهذا ما ستتشكل عنه آثار كبيرة ستظهر فيما بعد على المجتمع التونسي[2].

[1] محمد الامين بو لعشار، عقبة بو مصباح، (**السياسة الفرنسية في تونس وآثارها الاجتماعية 1881-1920**)، شهادة ماستر، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2022، ص ص 95-96.

[2] نفسه، ص 96.

- المطلب الثاني: آثار السياسة التعليمية الفرنسية على البرامج والمناهج:

كانت تونس ذات كيان ثقافي مستقر ضاربة جذوره الأصالة فلم يكن اليسير على الإستعمار أن يمحو هذه الشخصية الثقافية رغم تعمدها تهديم المدارس والزوايا وحتى المساجد وتقزيم دورها وحافظت اللغة الفرنسية على مكانة متميزة في البرامج التعليمية التونسية، ولقد تعددت الأنماط والمستويات التعليمية في تونس زمن الحماية بعضها نتاج إستراتيجية مسطرة وحنكة المؤسسين لإدارة العلوم والمعارف وعلى رأسهم المقيم العام بول كامبون ولوي ماشويل والآخر منها جهود بعض المسؤولين والمعمرين للحد من المنافسة الإجتماعية والثقافية بين الجاليات الأوروبية والتونسيين واستدراك خطر تعليم التونسيين ومزاولته في المدارس الرسمية[1] .

إن تسارع نسق تطور التعليم الأوروبي في تونس زمن الحماية الفرنسية وتعدد أنماطه ومواده من نمط تعليمي الخالص الموجه إلى الأطفال الفرنسيين وأبناء الجاليات الأوروبية الإيطاليين والمالطيين إلى جانب اليهود والنمط المختلط الموجه إلى أبناء التونسيين كان الغرض منه التغلغل لغويا وثقافيا في الناشئة من أجل إرساء قيم الولاء للدولة الحامية.

وسعت بذلك إلى تكريس التمايز الثقافي والقومي والديني في التعليم عبر الآليات التربوية مما أفرز إلى تصنيف المدارس حسب أصل التلاميذ القومي والديني شديد الوضوح تحمل سماتهم وانتماءاتهم الدينية تتماشى وفق برامج ومناهج تقوم على إستراتيجية إنتقائية في التدرج التعليمي والمعرفي في نوعية التعليم المخصص لكل فئة وتستجيب لأهداف معينة.أصبحت الإزدواجية اللغوية والثقافية هي الخيار الرسمي في المنظومة التعليمية لسلط الحماية ولم يفعل المستعمر سوى شحن هذه النعرات القومية والفرقة وهذا عائد بالأساس إلى تحولات المجتمع التونسي في تلك الحقبة[2] .

[1] بوفلجة حماوي، محمد عبلاوي، مرجع سابق، ص ص 125-126.

[2] فاطمة الزهزة غولة، هاجر صماري، مرجع سابق، ص 95.

بينما حققت إستراتيجية الإنتقاء المعرفي رهاناتها بدءا بتكريس قيم التمييز العنصري على خلفيات التلاميذ وأصولهم وديانتهم، وعلاوة على ذلك نجد أن المستعمر إنتهج تمييزا داخليا بين التونسيين أنفسهم إذ سمحت لبعض الأهالي الموالين للحماية والمقربين من الطبقة الأوروبية بضم أبنائهم لصفوف التعليم الفرنسي المحض وبقيت الغالبية الساحقة من أبناء الشعب حبيسة أنماط تعليمية تقليدية محدودة الآفاق .

وبذلك ضمنت فرنسا من وراء هذه السياسة ليس فقط تعميق التفاوت بينهم بحسب إنتماءاتهم بل إلى تمزيق الوحدة الوطنية بين التونسيين من أجل إحكام السيطرة على أرواحهم وعقولهم ومن ثمة تحقيق النقاء من خلال هاته المناهج التعليمية التربوية الموجهة.

فمنذ أن أحكم ماشويل قبضته على التعليم في تونس نصب لمساره وضع برامج ومواد تعليمية مماثلة للبرامج التعليمية بفرنسا بدءا بالمعهد الصادقي الذي سطر له برنامج يتماشى مع المناهج والبرامج الفرنسية ملغيا بذلك تعليم اللغات الإيطالية والتركية وفاسحا المجال واسعا للغة الفرنسية[1] .

ومن أثار نظام الحماية على المناهج التعليمية هو أن المناهج التربوية مع إختلاف أنماطها حسب النمط التعليمي المعتمد أكان حرا أو مهنيا أو رسمي وتوجهه تبعا للسياسة المتبعة لتحقيق مراميها والأهداف المسطرة تربويا.

.شمولية هذه المدارس في مناهجها حتى فيما يوفر حفظ المدرسة من الصحة والأمن العام.

. إنتهاج تدريس المواد الفكرية مثل: دقة القياس، القراءة، المحاسبة.

. تقويض الشخصية التونسية من خلال تهديم معالم الثقافة المحلية في المدن الكبرى[2] .

[1] فاطمة الزهزة غولة، هاجر صماري، مرجع سابق، ص ص 95-96.

[2] ثامر الحبيب، مصدر سابق، ص ص 58-60.

المطلب الثالث: اهداف السياسة تعليمية فرنسية في تونس .

الحكومة الفرنسية على تحقيق هدفان في هذا المجال هما :

– كسب الفئة الميسورة بالإيالة من خلال تعليمهم اللغة الفرنسية وبالتالي ترفع من عدد المؤيدين لمختلف قرارتها الصادرة.

– وكذلك يخص الجالية الأوروبية بتونس حيث تعمل السلطات الفرنسية على فرنستهم لكي يصبحوا تحت نفوذها بالتالي تجنب الصعوبات والمخاطر التي كان من الممكن ان تقوم بها هذه الجالية[1] .

– تعمل المدرسة في إطار وظيفتها التعليمية على ضمان تعليم جيد للجميع، يتيح اكتساب ثقافة عامة ومعارف نظرية وعملية، ويمكن من تنمية مواهب المتعلمين، وتطوير قدراتهم على التعلم الذاتي والانخراط في مجتمع المعرفة.

– المدرسة مدعوة بالخصوص إلى تمكين المتعلمين من إتقان اللغة العربية بصفتها اللغة الوطنية تون وحدق لغتين أجنبيتين على الأقل، وتطوير ملكات التواصل، وتوظيف كل أنواع التعبير اللغوي والفني والرمزي والجسماني، وحذق استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصال[2].

[1] آمنة حريدة، آمنة دمناتي، (**السياسة الإستعمارية الفرنسية في كل من تونس 1881–1930 و المغرب 1912–1930 دراسة مقارنة)**، شهادة ماستر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2020، ص 55.

[2] رضا جوامع، السياسات التعليمية في بلدان المغرب العربي، مجلة اللسانيات التطبيقية، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق اهراس، مجلد:07، ع: 01، 2023، ص 14.

خلاصة الفصل :

-ومن خلال دراستنا الموضوع السياسة التعليمية الفرنسية في تونس وتأثيراتها على المجتمع التونسي من 1881 إلى غاية 19300م خلصنا إلى جملة من الاستنتاجات التالية: عرفت الحياة الثقافية العلمية منها في تونس قبل فرض الحماية الفرنسية انتعاشا وواقع مزدهر شكل التعليم التقليدي (العربي الإسلامي الحر) أبرز محاوره ضمن مؤسساته الرائدة انذاك المساجد والكتاتيب والزوايا.

- ان الهدف الرئيسي الذي كانت فرنسا ترمي إليه من خلال سياستها التعليمية هو تعليم اللغة العربية وتغريب المجتمع التونسي المسلم وهذا الفرضها العديد من المشاريع الانتصارية التعليمية المتعددة.

- من أجل بسط سيطرتها وتوسيع نفوذها قادت تخلف العديد من الهيئات المساعدة ضمن سياستها الغربية وتقويض الهوية الإسلامية ومنها إدارة العلوم والمعارف.

بعد تركز فرنسا في ربوع الإيالة التونسية ظهر التعليم الرسمي وكذا التعليم المهني الذي يهدف إلى إنتاج طبقة عمالية في المجال الاجتماعي إما بالقوة أو الاختيار، خاصة بين أبناء الأرياف والمناطق النائية، كما ظهر كذلك تعليم الفتاة المسلمة الساعي إلى دفعها نحو التعليم وخروجها من بوتقة الواقع المنزلي المعتادة عليه .

- أن تنوع المؤسسات خلال الفترة الاستعمارية ما هو إلا تعبيرا عن تنوع المجتمع ولعبد قومياته المتعايشة عند الاحتلال الفرنسي لتونس 1881م رتبت سلطة الحماية نظاما تعليميا في البلاد التونسية وقامت بناء مؤسسات تعليمية مختلفة ظاهريا تسعى لضم أبناء التونسيين ومنعهم التعليم المناسب لهم، لكن في الواقع معايرة تماما متعدد الأنماط التعليمية كلفت عن عدم تكاثر الأصناف التعليمية والصراع القائم بين هذه القوميات فالهدف المنشود من هذه المؤسسات هو الرقي بالنظام التعليمي على شاكلة المعاهد الأوروبية ولمسايرة مظاهر الحداثة الغربية وجعل التونسيين مواطنين فرنسيين.

– ساهم تواجد الجاليات الأوروبية المختلفة من يهود وإيطاليين ومالطيين والجليز وغيرهم باليات التونسية على بروز مدارس تعليمية خاصة بهم ينتظمون بها وفقا قومياتهم وتوفر لهم تعليم على شكل التعليم المتواجد بالوطن الأم.

– لقد كشفت السياسة الفرنسية الاستعمارية عن خبايا غواياها وطبيعتها الاستعوادية والصيف والظلم الذي تعرض له الشعب التونسي طيلة زمن الحماية الذي حاول تجريد الشعب من كل مقوماته، ان الصراع بين التقليد والتجديد بين النخبة التونسية (الزيتونيين والصادقيين) كان منوع الأساسي المحافظة والحداثة قد طغى بشكل كبيرا في المشهد التونسي إبان الحماية وبعد الإستقلال وتحلي في التصفية الفريق الأول من الحكم وتولي مقاليد السلطة في إطار النهج العربي الإسلامي أو العلماني الحداثي خاصة ببروز الشخصية بورقيبة وتوليه سدة الحكم.

الفصل الثالث: دراسة مقارنة في واقع التعليم بالجزائر و تونس.

- أهم التشريعات الفرنسية المنظمة لعملية التعليم بالجزائر وتونس

- أوضاع التعليم في الجزائر وتونس.

- المواقف الإحتلال السياسة التعليمية ونتائجها في الجزائر وتونس.

تمهيد:

عمدت السياسة الاستعمارية الفرنسية على تشويه كل ما يتعلق بالثقافة الإسلامية العربية في الجزائر و تونس وكل المناطق التي فرضت عليها السيطرة الفرنسية حيث أن الإدارة الاستعمارية كانت متيقنة من أن هذه الثقافة هي العائق الرئيسي الذي يمكن أن يقاوم ما تسعى إليه من تشويه ومحو للهوية الجزائرية حيث صرح أحد الفرنسيين قائلا : إننا لن ننتصر على الجزائريين ما داموا يعرفون القرآن ويتكلمون اللغة العربية، فيجب أن نزيل القرآن من وجودهم و أن نقتلع العربية من ألسنتهم . ففي نظر الفرنسيين فتح مدرسة لتعليم اللغة العربية في الجزائر أخطر من فتح محششة يدار فيها الأفيون والكوكايين وبقية السموم حسب قول الشيخ فضيل الورتيلاني .

ومن أكثر المجالات الثقافية التي استهدفتها الإدارة الاستعمارية مجال التعليم وذلك لما يكتسبه من قيمة كبيرة في تطور الأمم وصناعة أمجادها.

المبحث الأول: أهم التشريعات الفرنسية المنظمة لعملية التعليم بالجزائر وتونس:

عملت الإدارة الفرنسية جهود كبيرة في عملية تنظيم التعليم في الجزائر وتونس والغرض من هذه الجهود ليس إلا محاولة لفرنسة المجتمع الجزائري والتونسي ومحو أصالته وعروبته، لهذا وضعت العديد من المخططات الخاصة بالميدان التعليمي.

المطلب الأول: أهم التشريعات التعليمية الفرنسية في الجزائر :

وفي إطار السياسة الفرنسية التعليمية في الجزائر فقد أصدرت الإدارة الفرنسية في عهد الجمهورية الثالثة[1] مجموعة من المراسيم في مجال التعليم أهمها ما يلي:

-مرسوم 16 فيفري 1876م: وضع النظام العلمي و الإداري والصحي للمدارس الثلاث والمتكون من 13 مادة يحمل إمضاء الوالي العام شاتري 1873م-1879م. وهو يحقق الهدف السياسي المرجو من تأسيس هذه المدارس عبر مواصلة مراقبتها من طرف العسكريين كما نص على إبقاء تسييرها في يد الحاكم العام الذي يكون دائم الإطلاع على ما يحدث فيها، حيث أن مدير التربية لا يستطيع إجراء أي تبديل أو توظيف أو إصلاح إلا إذا وافقت عليه القيادة العسكرية.

كما دعم بمرسوم آخر في 29 جويلية من نفس السنة والذي يمكن اعتباره قانونا أساسيا يشمل 77 مادة تضمن الرقابة السياسية من طرف السلطة العسكرية لوضع نظام سير المدرسة كما خصصت نفقات مالية للمدرسة لإعداد المصاريف ووضع نظاما للإدارة والتدريس وكيفية تعيين المدير من ذوي الأقدمية والأهلية من المعمرين للمدارس الثلاث، كما يتولى الطبيب العسكري الحالة الصحية لتلاميذ وموظفي المدرسة[2].

---

[1] الجمهورية الثالثة: انهارت إمبراطورية نابليون الثالث في فرنسا تحت ضربات الجيش الالماني في حرب السبعين 1870-1871، انظر الى: محمد يحيى أحمد عباس الجوعاني، الاوضاع الداخلية في الدول الاوربية 1870-1914، محاضرة 7، جامعة الانبار، د س ، ص 1.

[2] كمال خليل، (**المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر التأسيس و التطور 1850-1951**)، شهادة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008، ص 78.

فهذا المرسوم يهدف إلى السيطرة على المدارس وتوجيهها أساسا، إذ أن فتح المدارس كان يتماشى والجانب السياسي لدى المعلمين الذين يتشبعون بالولاء لخدمة السياسة الاستعمارية وكذلك الطلبة الذين يريدون الالتحاق بها بهدف خلق طبقة من الموظفين للمهام الدينية والقضائية والتعليمية.

– مرسوم 28 مارس 1882م:

المادة 1: تنص على أن التعليم الابتدائي يشمل التعليم الأخلاقي والمدني، القراءة والكتابة، اللغة الفرنسية إلى جانب الجغرافيا والتاريخ بفرنسا، وبعض مفاهيم القانون والاقتصاد والسياسة وكذلك الفيزياء والرياضيات.

المادة 2: يوم الأحد هو يوم راحة حتى يسمح للأولياء الذين يريدون إعطاء تعليم ديني خارج إطار المدرسة، هذا ما أدى بنا إلى التساؤل هل حقا سمحت فرنسا للجزائريين بأخذ تعليم ديني، أم كان مجرد كلام على ورق؟[1] .

المادة 4: التعليم الابتدائي إجباري للأطفال الذين تفوق أعمارهم 6 سنوات فما فوق وللجنسين .

المادة 6: شهادة التعليم الابتدائي تمنح للتلاميذ بعد إجراء امتحان عمومي ابتداء من سن 11 سنة.

نص مرسوم 1882م على تعديلات تخص تنظيم التعليم الابتدائي الفرنسي والذي حاول بعض الجمهوريين المؤيدين لتعليم الأهالي بتطبيق بعض ما جاء في هذه المراسيم في الجزائر إلا أن تأسيس المدارس الجزائرية كان مهمشا من طرف المجلس البلدي الذي لم يكن عادلا في توزيع الميزانية في كل المناطق بل حظيت المدن أكثر من القرى والأرياف إلى جانب النظام الإجباري الذي لم يطبق في كل المدارس الجزائرية وإنما في بعض المناطق فقط، لأن فرنسا عملت على جعل التعليم تعليما مقسما حسب خصوصيات كل منطقة[2] .

[1] نهى بو عبسة، ريان شيباني، (**السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر وتونس 1900–1939**)، شهادة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2022، ص 3.

[2] نفسه، ص 3.

– مرسوم 13 فيفري 1883م :

صدر هذا المرسوم الجمهوري لتنظيم التعليم الأهلي وينص على ما يلي:

– إجبار البلديات على تأسيس مدرسة أو مدارس مجانا للأطفال الأوروبيين والأهالي على حد سواء

– وضع نفس التعليم ونفس المدارس لكل من الأطفال الأهالي والأوروبيين في البلديات كاملة السلطة والبلديات المختلطة.

– إعطاء التعليم في البلديات الأهلية بالغتين العربية والفرنسية في المدارس الخاصة.

– إثبات مبدأ إجبارية التعليم .

– تؤسس ثلاثة أقسام للمعلمين موجهة لتحضير الأهالي إلى وظائف التعليم[1] .

– إحداث كتب خاصة بالتعليم الأهلي.

– تأسيس هيئة من المدرسين الأهالي علمانية التعليم وضمان حرية الفكر عند التلاميذ تؤسس ثلاث أقسام للمعلمين موجهة لتحضير الأهالي وظائف التعليم.

حيث عمل هذا المرسوم على تأسيس المدارس الابتدائية لاستقبال الجزائريين والأوروبيين على حد سواء لكن هذا لم يتحقق بالواقع بشكل فعلي حيث تأسست مدارس خاصة بالأوروبيين أما المدارس الخاصة بالجزائريين لم تظهر على الوجود لكثرة المشاكل والمعارضة أكمل مرسوم 13 فيفري 1883م بمرسومين الأول في 1 فيفري 1885 م الذي نص على تأسيس المدارس الرئيسية والمدارس التحضيرية أما الثاني في 30 أكتوبر 1886م الذي نظم التعليم الابتدائي وقسمه إلى:

– مدارس تحضيرية وأقسام الأطفال.

– المدارس الابتدائية الرئيسية.

– مدارس التكوين المهني[2] .

[1] نهى بو عبسة، ريان شيباني، مرجع سابق، ص 4.

[2] نفسه، ص ص 4-5.

-مرسوم 1887 :

يعتبر مرسوم 1883 قانون التعليم العمومي في الجزائر الذي أكمل بمرسوم ثاني في 02-01-1885م والذي أوصي هو الآخر بتأسيس المدارس الرئيسة والمدارس التحضيرية في البلديات المختلطة وكذا في البلديات كاملة السلطة بنفس الشروط التي أسست فيها هذه المدارس وهذان المرسومان أكملا بمرسومين لعام 1887م، حيث نظم الأول وهو مرسوم 08-11-1887م تطبيق قانون 30-01-1886م حول تنظيم التعليم الإبتدائي، أما الثاني وهو 09-01-1887م لينظم بدوره التعليم العمومي والتعليم الخاص بالجزائريين، إضافة إلى فتح المدارس التي ستقام وسط التجمعات السكانية الأهلية فقد رتبها المرسوم إلى ثلاث أصناف :

1- مدارس التعليم العام العادية: يشرف عليها فرنسيون وفرنسيات.

2- المدرسة الرئيسة المدرسة الأهلية

3- المدرسة التحضرية الأهلية.

لقد نص هذا المرسوم على إمكانية فتح مدارس الحضانة خاصة بالأهالي، وتستقبل الأطفال فيها بين سن الرابعة والسابعة وحتى سن الثامنة بالنسبة للبنات، كما حدد المرسوم الشروط التي يجب أن تتوفر، لكي تكتسب المدرسة صفة كونها رئيسية بقرار يصدره الوالي العام بهذا الشأن[1].

ويرتكز على تصنيف المدارس الواقعة بالمنطقة الأهلية البعيدة عن المدن الأوربية ويشترط فيها أن المدير يستطيع مراقبة على أقل 06 أقسام بما في ذلك المدرسة التحضرية القريبة من المدرسة الرئيسة نفسها، أما بقي المدارس الإبتدائية الأخرى التي لا تتوفر على نفس الشروط فهي تنتمي إلى صنف جديد، إضافة لتعيين مفتشين خاصين يتكلفون بدورهم بتعيين كل موظفي التعليم بما فيهم مديري المدارس الرئيسية [2] .

[1] دنيا حمودة، حسناء بشيش، مرجع سابق، ص 48.

[2] نفسه، ص 48.

وقد ألغى مرسوم 09-12-1887م عدة قرارات تخص تحفير الجزائريين من بينها المكافأة المالية التي تقدر بـ 300 ف والتي جاء بها مرسوم 1883م كعامل تشجيعي تعطي للتلاميذ الجزائريين الذين يتفوقون في معرفة اللغة الفرنسية وألغيت كذلك شهادة الأهلية أي الخاصة بالجزائريين دون الأوربيين، وهي تختلف عن الشهادة الإبتدائية العادية في مواضيع إمتحاناتها كما جاء في إمتحانات وشهادات الأوربيين وظل تعيين الإطار المدارس من إختصاص مدير التربية والتعليم.

وأخضع مرسوم 1887م مهمة تأسيس المدارس كسابق عهدها على حساب البلديات، وترتيبات الإطار المدرس على حساب الحكومة الفرنسية غير أن البلديات لم تطبق تعليمات وقرارات أي مرسوم من المراسيم ، بدعوى عجزها المالي وأن المدارس الأهلية تكلف الحكومة الكثير من الأموال لذلك تأخرت في تأسيس المناصب والمدارس عامة، بل تلك القروض التي تقدمها الحكومة الفرنسية بمساعدة البلديات لم توظف ولم تستثمر كلها في موضعها واستعملت في مشاريع غير تعليمية لا يستفيد منها الجزائريون حوالي 219000 فرنك وبهذا لم يضف مرسوم 1887م أي شيء جديد يحسن وضعية تعليم الجزائريين[1] .

-المرسوم18-10-1892م:

الذي يرمي أيضا لإعادة تنظيم التعليم للمسلمين كما يعدد الاهداف التربوية للمدرسة الأهلية و يضبط مهام المعلمين الأهالي و يجعلهم خاضعين للسلطة ومراقبة الحكم العام و من ضمن شعارات هذا ان نجعل من الأهالي أناسا شرفاء يحبون العمل و يقبلون بتأهيل حديث حتى يتقربوا من ثقافة المعمرين و هذا لا يتحقق إلا بإكتساب ناحية اللغة الفرنسية[2] .

[1] دنيا حمودة، حسناء بشيش، مرجع سابق، ص ص 48-49.

[2] احمد بو عافية، مرجع سابق، ص 34.

- يجب أن تتوفر كل بلدية على عدد كافي من المدارس لاستقبال كل الأطفال الذكور من الأهالي.
- تخضع المدارس الإسلامية وكذلك المدرسين إلى موافقة الحاكم العام.
- يقوم مفتش التعليم الابتدائي الأهلي بمراقبة وتفقد كل من المدارس العمومية والخاصة[1].

- مرسوم 23 فيفري 1895م:

جاء هذا المرسوم لإصلاح المدارس الإسلامية الحكومية (المدارس الثلاثة) و أعطى الأولوية للدراسات الفرنسية على حساب اللغة العربية إذ أنه لم يغير الشيء الكثير في نظام هذه المدارس وتم من خلاله تحديد فترة الدراسة بأربعة سنوات وتليها سنتان في المدارس العليا ليحصل المتعلم بعد ذلك على شهادة للدراسة العليا والتي تمكنه من الوصول إلى وظائف عليا، إذ أن هذا المرسوم تناول في مضمونه 13 مادة مقسمة إلى عنوانين:

العنوان الأول: تناول المدارس الشرعية الثلاث.

العنوان الثاني: تناول القسم الأعلى لمدرسة الجزائر .

ومن المواضيع التي يتم تدريسها حسب هذا المرسوم بالإضافة إلى الحساب والهندسة واللغة الفرنسية يدرس أيضا العلوم الشرعية الإسلامية كما تشتمل الدراسة في القسم الأعلى على مواضيع الدين الإسلامي وتفسيره، الشريعة الإسلامية ومصادرها، الأدب العربي، وتاريخ الحضارة الفرنسية، ومبادئ القانون الفرنسي والتشريع الجزائري[2] .

-مرسوم 18 مارس 1905:

جاء هذا المرسوم التنظيم التعليم بالمدارس الإسلامية أصدره جونار ومن أهم ما جاء فيه :

المادة 1: ينقسم طلاب المدارس إلى ممنوحين وإلى تلاميذ أحرار .

[1] نهى بو عبسة، ريان شيباني، مرجع سابق، ص 6.

[2] كمال خليل، مرجع سابق، ص ص 85-86.

المادة 2: يقبل التلاميذ بعد إجراء مسابقة للأهالي الحاصلين على شهادة الدراسة الابتدائية.

المادة 3: يواصل الطلاب الناجحون إلى القسم العالي من المدرسة في أخذ منحهم.

المادة 4: يبلغ مقدار كل منحة 36 فرنك سنويا .

المادة 5 : يشتمل الإطار المدرس لكل مدرسة على أساتذة ومساعدين .

المادة 6: تبلغ مرتبات المساعدين 2000 فرنك بينما تتراوح رواتب الأساتذة ما بين 500 كحد أدنى و 2500 كحد أقصى.

المادة 7: تعيين حارس أو أكثر بالعمل في المدرسة وتتراوح رواتبهم ما بين 1000 و 1200 فرنك.

المادة 8: يعين الحاكم العام المدرسين باقتراح من مدير التعليم.

المادة 9: يكون الأستاذ في هذه المدارس متحصل على شهادة من القسم العالي بمدرسة الجزائر.

المادة 10: يسير كل مدرسة أحد الأساتذة من جنسية فرنسية[1].

المطلب الثاني: أهم التشريعات التعليمية الفرنسية في تونس.

عمدت فرنسا على انتهاج سياسية تعليمية معينة في تونس وضعت أعمدتها عبر 5 مشاريع كبرى منها حتى ما قبل الحماية تمثلت هذه المشاريع في:

أولا: مشروع جول فيري والمدرسة الابتدائية العليا 1880م – 1882م:

ظهرت نية الفرنسيين في التوسع على حساب الأراضي التونسية وبرزت معها اهتمام السلطات بمسألة تعليم التونسيين وهنا وضع جول فيري خطته من خلال عمليات جس نبض أوساط الجاليات العربية المسلمة من أجل تنفيذ برنامجه .

حيث تمثلت خطته في تأسيس مؤسسة للتعليم الابتدائي الأعلى التي تستهدف فرنسة الطبقة الوسطى من عمال تجار والحرفيين بغية توفير المحاسبين والموظفين والأعوان وصغار المهندسين والمدنيين [2] .

[1] نهى بو عبسة، ريان شيباني، مرجع سابق، ص ص 8-9.

[2] محمد قدور، مرجع سابق، ص 38.

كانت هذه المدارس موجهة للتلاميذ الذين تتراوح أعمارهم ما بين الحادي والثاني عشر سنة يتم انتقائهم في مرحلة أولى من بين أولئك الذين تمدرسوا بالمؤسسة الدينية والمدرسة الصادقية والذين يجيدون المبادئ الأولى في اللغة الفرنسية.

من هنا ارتأى جول فيري إلى ضرورة إنجاز مدرسة "فرنسية مسلمة"، حيث يتم تدريس المسلمين العرب على يد معلمين عرب وهذا المشروع كان يبحث عن فرنسة التونسيين وإدماجهم مع التشجيع على الاستيطان[1] .

ثانيا : مشروع جون جوسران والإبقاء على الواقع 1881م:

اقتنع جون جوسران أن تعليم اللغة الفرنسية للتونسيين بعد أحسن وسيلة مؤهلة لإدماجهم، إلا أن ذلك لم يكن يعتبر الأداة الوحيدة حيث كان مقتنعا بـ أن إنجاز مهمة الإدماج بواسطة الدين المسيحي بعد أمرا صعبا حيث أنه من الصعب التأثير على التونسيين، كما أكد جون جوسران على ضرورة عدم المساس بالمدارس الدينية وأولى عناية كبيرة بتعليم أبناء تونس من المسلمين وذلك خدمة لمصالح السلطات الفرنسية والمتمثلة في الاستفادة من ذكاء هؤلاء الأطفال واستغلالهم في المستقبل.

لذلك الاعتماد على المعلمين الجزائريين كونهم يتقنون اللغة الفرنسية لان هذه المدارس كانت تخصص دروس لحفظ القرآن حتى تجذب التونسيين وهو ما حدث بالفعل أين لقيت هذه المدارس استحسان كبير على المدى البعيد، كما كانت هذه المدارس خاضعة لرقابة من المفتشية العامة المكلفة بفرض احترام مبادئ المواطنة الراغبة في تجسيدها دوائر الحماية وكانت هذه المفتشية ترسل تقارير مفصلة عن حالة الدروس والدراسة[2] .

[1] محمد قدور، مرجع سابق، ص 38.

[2] نهى بو عبسة، ريان شيباني، مرجع سابق، ص ص 11-12.

ثالثا: لجنة الشؤون التونسية 1882م:

تونس وأمورها المختلفة وفي تقريرها المنبثق عن مناقشتها التي تمت في 16 مارس 1882م، رأت هذه اللجنة أن إثارة مسألة التعليم في تونس في تلك الفترة لا فائدة منها وتأجيل ذلك إلى وقت لاحق كما تم التطرق إلى وسائل التشجيع المقدمة للمدارس الدينية التابعة كانت لجنة الشؤون التونسية التي اجتمعت في أكثر من مناسبة تهدف في جملة نشاطها إلى إعادة تنظيم لمختلف الطوائف وتطوير التعليم خاصة المتصل باللغة الفرنسية، كما توصلت اللجنة إلى ضرورة تنظيم مؤسسة التعليم الابتدائي والتي كان يشرف عليها معلمون فرنسيون وعلمانيون نقصد بالعلمانية فصل الدين عن الدولة بهدف تهيئة المحيط من أجل نجاح المهمة الفرنسية ولمواجهة إيطاليا خاصة وكخطوة لتشجيع الهجرات الاستيطانية الأوروبية نحو تونس[1].

رابعا: لويس ماشويل المهندس الفعلي لمديرية المعارف 1883:

أنشأ المقيم العام بول كامبول إدارة عامة للتعليم عام 1883م وأسند إدارتها للويس ماشويل هذا الأخير ساهم في تأسيس المؤسسات التعليمية المعروفة بالمدارس الفرنسية العربية في تونس، تفهما للمطالب التونسية بإنشاء مدارس للتعليم الابتدائي والمهني.

ولم تتوقف جهود ماشويل عند هذا الحد بل تعدته إلى التعليم الثانوي، ولعل في موقفه من الصادقية ما يثبت ذلك، عندما اعتبر أنها ستوفر على فرنسا الجهد والوقت والمال، وضمن تلك الجهود كذلك تم تأسيس مدرسة ترشيح المعلمين في عام 1884م ومثلها تلك المتعلقة بالمدرسات بعد عقد من الزمن كما أن جهود ماشويل تواصلت من خلال تأسيس أول مدرسة ابتدائية عليا ذات طابع مهني سنة 1904 م، والتي لن تكتفي بتكوين عمال وميكانيكيين فقط بل ستكون كما معتبرا من الموظفين المتخصصين[2].

[1] محمد قدور، مرجع سابق، ص 42.

[2] نهى بو عبسة، ريان شيباني، مرجع سابق، ص 13.

خامسا : مشروع سيباستيان شارليتي : 1908م – 1918م:

كان هذا المشروع امتداد لسياسة لوي ماشويل وتلبية لرغبة المستوطنين حيث حاول شارليتي من خلال مشروعه هذا الانتقال من الجانب النظري إلى الجانب التطبيقي حيث وبالإضافة إلى التعليم الابتدائي المتعارف عليه تم إضافة تعليم آخر له علاقة بالتجارة والصناعة.

إذن نرى أن هذا المشروع يسعى إلى توجيه التونسيين إلى التكوين المهني حيث أنه عمل على توفير اليد العاملة المؤهلة والرخيصة من التونسيين للكثير من المشاريع والشركات الفرنسية من جهة واستجابة المطالب التونسيين بتقديم تعليم جيد من جهة أخرى[1] .

المطلب الثالث: موقف الجزائريين والتونسيين من هذه التشريعات.

أولا: موقف الجزائريين.

لقد صرح الجزائريون بالمخططات الاستعمارية بشدة خاصة الثقافية منها حيث كان نفور الجزائريين واشمئزازهم من الأجنبي يزداد في كل مرة تماشيا وتزايد السياسة الاستبدادية الاستعمارية ويعود ذلك إلى عدة عوامل وهي:

– اختلاف الديانة، كون سكان الجزائر يعتبرون الفرنسيين لا يقومون إلا بالتعصب الديني.

– الشعور بالاعتداء من قبل أمة أجنبية استعملت القوة والتحايل إذ أن الجزائريين وجدو أنفسهم بحكم تمسكهم بهويتهم الوطنية، بما تحويه من قيم وثقافة مجبرين على مقاطعة الثقافة الفرنسية في جميع مظاهرها والمحافظة على الثقافة العربية الإسلامية ونصاعتها.

– كما أظهر البعض تحفظات في إرسال أبنائهم للمدرسة الفرنسية بعد أن تبين لهم جليا دورها في القضاء على شخصيتهم، وكان موقفهم يشتد مع اشتداد الإجراءات التعسفية الفرنسية من التعليم العربي الحر واللغة العربية لإدراكهم أنها مؤامرة للقضاء على دينهم، واقتنع البعض أن المدرسة الفرنسية لا يمكنها أن تفيد أبناء هم شيئا لهذا عارضوا ذهاب أبنائهم لهذه المدارس[2] .

[1] محمد قدور، مرجع سابق، ص 49.

[2] نهى بو عبسة، ريان شيباني، مرجع سابق، ص 14.

ويرجع رفض الجزائريين للتعليم الفرنسي في سنواته الأولى كونه دخيل وغريب عليهم، خاصة اللغة الفرنسية وذلك بالرغم من حرص السلطات الفرنسية على إدخال بعض المواد التي كانت معهودة في السابق مثل الفقه والتوحيد، إلا أنهم رأو بأن التعليم الفرنسي هو وسيلة لفرنسة أبناءهم، بالرغم من هذا الرفض سعت فرنسا بكل الوسائل لجذب الأهالي لمدارسها من خلال تقديمها لبعض المكافآت وكذلك استغلال بعض الأطراف من بينهم محمد الشيخ الذي كان أحد محرري جريدة المبشر أين نشر مقال بعنوان نصيحة عمومية لأهل الحضر والبادية تحدث في هذا المقال عن إهمال الأهالي للتعليم الفرنسي وأنه من الواجب إنقاذهم من الجهل[1] .

ثانيا: موقف التونسيين:

اختلفت مواقف التونسيين من التعليم الفرنسي ومشاريع فرنسا في هذا المجال حيث رأى البعض أنه من الضروري توفير التعليم العصري للتونسيين باللغة العربية حفاظا على مقومات الأمة، بينما فئة أخرى لم تمانع في تعليم أبناء الأمة التونسية باللغة الفرنسية والبعض جعل التعليم بالفرنسية أمرا ثانويا فقط[2] .

لكن كانت أغلبية الشعب التونسي رافضة توجيه أطفالها وخاصة بناتها نحو المدارس التي عمدت الحماية إلى إحداثها مهما كان نمطها وقد كان هذا نابعا من أن التعليم خاصة المهني كونه لا يتجاوز إلا أن يكون تعليم منحط، لكن هناك من التونسيين خاصة أهالي المناطق التي تعايشوا فيها مع مختلف الجاليات الأوروبية التي أصبحت خلال القرن 19 م تؤلف واقعا فاعلا، نظرا للتسهيلات التي منحتها الأسرة الحسينية بموجب عهد الأمان في هذا الوقت[3] .

[1] نهى بو عبسة، ريان شيباني، مرجع سابق، ص 14.

[2] محمد بو طيبي، مرجع سابق، ص 197.

[3] محمد قدور، مرجع سابق، ص 297.

كما سبق لسكان الساحل التونسي أن عرفوا الفرنسية حتى قبل عام 1855م تزامنا مع احتلال الجزائر لكن كانت المعارضة الشعبية للمدارس الفرنسية كبيرة حيث راها المسلمون شكلا من أشكال التمييز العرقي والديني اتجاههم .

أما فيما يخص موقف النخبة التونسية فقد كانت قد تشبثت بأداء رسالتها تجاه وطنها، حيث حصلت من التعليم أولى مطالبها، كانت الانطلاقة في العمل النخبوي بتصدي لماشويل والتي كانت صادرة من أبناء الصادقية والجامع العظيم الزيتونة، رغم ما قيل عن التباعد بين الاتجاهين و انتهاج كلا منهما أسلوبا مغايرا، كما لوحظ غياب تام لرواد المدارس الفرنسية من التونسيين خاصة في العقدين الأوليين، وفسر ذلك باعتبارات مادية [1].

كما استغربت جماعة الصادقية بزعامة الثعالبي كيف لا يتجاوز عدد التلاميذ المسلمين 10 آلاف من المليونين داخل المدارس الأوروبية، رافضة كل إدعاءات السلطة الفرنسية، وكان أول مؤتمر قد عقده ممثلو 1931 22 أوت المغرب العربي خلال الفترة 20 إلى م بالعاصمة التونسية.

وأكد فيه على ضرورة المحافظة على اللغة العربية من التلاشي والبحث في شتى المشاكل المتعلقة بالقطاع التعليمي بما في ذلك التعليم المهني والتعليم الموجه للفتيات .

أظهر المتعلمون التونسيون أن غايتهم تجديد التعليم عبر تطعيمه بمختلف العلوم الغربية دون أن يعني ذلك تنازلا على الخصوصيات الشرقية للطابع التعليمي التونسي المتميز شكلا ومضمونا وكانت قدوتهم في مسارهم ذلك جملة الإصلاحات التي قادها الشيخ محمد عبده وغيره من المصلحين في المشرق العربي[2].

[1] محمد قدور، مرجع سابق، ص 297.

[2] نفسه، ص 299.

المبحث الثاني: اوضاع التعليم في الجزائر وتونس.

المطلب الاول: اوضاع التعليم في الجزائر.

1- التعليم الابتدائي :

إن النشاط التعليمي الفرنسي في الجزائر قد اعتمد على عدة مؤسسات وأنواع ومراحل، أهمها التعليم الابتدائي إن فرنسا كانت ترفض هذا النوع من التعليم، وكانت دائما تؤكد بأن التعليم المخصص للجزائريين[1] .

أما التعليم المخصص لأبناء الاستعمار، يجب أن يكون متطورا ومتفوقا حتى على التعليم الخاص بالفرنسيين بفرنسا، ولهذا ضغط المعمرون واليهود على الإدارة الاستعمارية فأنشأت لهم ثلاث مدارس في الجزائر في نهاية سنة 1831م، لكنها بقيت شبه مهجورة بسبب اشتداد المقاومة الجزائرية وتذبذب أفكار العسكريين، وبعد ذلك قامت فرنسا بإنشاء مدارس، واحدة بالعاصمة بدالي ابراهيم ومدرسة بالقبة وأخرى في وهران وفي عنابة في 1834م.

تم فتح أول مدرسة خاصة بالجزائريين بالعاصمة الباب الجديد في 1836م وبعد ذلك فتحت مدرسة ابتدائية خصصت للكبار العاملين بالإدارة الفرنسية سنة 1837م. ثم ظهرت مدارس أخرى خاصة بالجزائريين في كل من عناية ووهران سنة 1839م، وتم فتح أول مدرسة ابتدائية للبنات الجزائريين بالعاصمة سنة 1845م، بالإضافة إلى استمرار 1848 نشاط الزوايا والمساجد والكتاتيب في احتضان أبناء الجزائريين، ورغم استمرار تشجيع التعليم الابتدائي، فإن بداية المنتصف الثاني من القرن التاسع عشر ميلادي، وصل بها عدد المدارس الخاصة بالأوروبيين 517 مدرسة بها تلميذا، وثمانية عشر خاصة بالجزائريين بهما 646 تلميذا، وكونت لجنة نظمت تربصا وامتحانا للراغبين في التوظيف من معلمين ومعلمات واستطاعت أن تقدم حوالي 49 شهادة كفاءة تعليمية في 1852م[2] .

---

[1] محمد بن شوش، (**التعليم في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي 1830-1870**)، رسالة لنيل الماجستير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، ، 2008م، ص 60.

[2] نفسه، ص 61.

تميزت هذه الفترة 1892-1870 بإصدار قوانين جيل فيري بأفكاره التوسعية والتي غيرت وجهة النظام التعليمي بالجزائر وهذا التغير كان في الحقيقة نتيجة تغيرات مماثلة في فرنسا نفسها بحيث اتخذ صورة حديثة في الحقيقة نتيجة تغيرات مماثلة في فرنسا نفسها حيث اتخذ صورة حديثة ذات الطابع الحر والديمقراطي فألغيت الرسوم الدراسية من التعليم الابتدائي وأصبح مجانيا والزامي وكذلك لم يسمح الدين في المدارس العامة فبعد سقوط المدرسة المشتركة وتخريب العديد منها وتشديد الرقابة على التعليم الإسلامي في الزوايا والمساجد وبعد الإهمال المتعدد الذي عرفته فترة السبعينات 1870/1890م توقف تماما عن العمل التربوي والتعليمي للأهالي وباعتبارها فعل لا معقول للتعصب[1] .

في 1898-1939 كان نفس الوضع الذي يختلف عن سابقه بسبب قلة القروض المتخصصة لتعليم العمومي الجزائري بالرغم من السياسة الجديدة التي اتبعها الحاكم العام شارل جونار الذي أراد أن يجذب طبقة مثقفين لصالح فرنسا وجعلها وسيلة فاعلة لنقل فرنسا الحضرية لذلك أمر بنشر بعض الأعمال الجزائرية الإسلامية وأصبحت مقررة في المدارس التعليم الأهلي كما شجع إحياء التراث والفن المعماري الإسلامي وأمر بتقرب من المثقفين الجزائريين خرجي تعليم الحر وتشجيعهم على تقديم الدروس في المساجد.

وفي 1939-1945 كانت التعبئة الفرنسية التي سبقت الحرب العالمية الثانية حيث اتخذت الإدارة الأكاديمية الإجراءات الاحتياطية اللازمة لتعويض المعلمين الذين تم تجنيدهم. قصر قترة العداوة بين ألمانيا وفرنسا سرعان ما استعادت فرنسا مكانتها ومراكزها في الجزائر بعد نزول الحلفاء بشمال إفريقيا وعودة الظروف إلى حالتها سنة 1944 م في هذه الفترة كانت حالة التعليم قد تدهورت بسبب تجنيد المعلمين واستبدالهم بمعلمين لا يملكون الخبرة والمستوى يملكون سوى شهادة تعليم ابتدائي وهذا هو الذي أثر على تعليم الأهالي[2] .

[1] عبيدة بو قطوش، نريمان بلفيل، (**استراتيجية التعليم الفرنسي في الجزائر 1879-1962**)، شهادة ماستر، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2022، ص 02.

[2] نفسه، ص ص 12-21.

2- التعليم الثانوي:

و في الجزائر كان التعليم الثانوي يشمل على ثلاث ثانويات في الجزائر العاصمة وقسنطينة وبن عكنون وتسعة معاهد ومؤسستين حرتين غير أن هذه المؤسسات التعليمية الثانوية كانت لأبناء الأوروبيين في حين كانت حظوظ الجزائريين فيها ضئيلة ففي سنة 1872م - 1873 ما نخفض عدد الطلاب الجزائريين بثانوية الجزائر العاصمة من 154 إلى 85 فبعد القضاء على النظام العسكري توسع النظام المدني تقلص عدد هؤلاء الطلاب، وكان مدير التربية مشغولا في هذه الحالة بمصير هؤلاء الطلاب المتخرجين الذين فقدوا أحد مصادر توظيفهم أي الحكم العسكري مما جعل مسئولي التعليم يتساءلون عن مصير هؤلاء الطلاب بل وما العمل بهؤلاء العرب المثقفين ولما عجزت الإدارة الفرنسية عن إيجاد الحلول لهذا المشكل أي إيجاد المناصب وخلق الوظائف لهذا العدد القليل من المتعلمين الجزائريين وهي التي كانت تريد التخلص منهم ومن تعليمهم بالرغم من أنهم يمثلون العناصر التي أولتها بعض الاهتمام التجأت إلى إنصاف الحلول المتمثلة في تخفيض عددهم قدر الإمكان بهذه المؤسسات التعليمية لتبقى للأوروبيين وحدهم[1] .

في 1900-1939 كانت أول مؤسسة لتعليم الثانوي المدرسة التبشرية الكاثوليكية مع بداية الاحتلال بينما تم فتح مدرستين في مدينة الجزائر 1835م ثم بدأ هذا النوع من المعاهد في الانتشار في المدن الكبرى إلى غاية مطلع القرن 20 لم تصل نسبة الجزائريين في التعليم الثانوي 10% وقد أدعى المسئولون الفرنسيون أن الدراسة في الثانويات بنفس المستوى الموجود في فرنسا.

في 1930-1936 هذه الفترة لم يرقى التعليم الثانوي إلى المستوى آمال وطموحات الجزائريين فقد واجه التلاميذ الجزائريين العديد من العقبات في اختيار السنة السادسة بفعل السياسة التعليمية المعتمد عليها من طرف الإدارة الفرنسية، [2]

[1] نهى بو عبسة، ريان شيباني، مرجع سابق، ص ص 18-19.

[2] عبيدة بو قطوش، نريمان بلفيل، مرجع سابق، ص 40.

وأبرزها صعوبة الامتحانات وحتى الذين يجتازون هذه الامتحانات تكون حالتهم النفسية مضطربة لأن التلاميذ يجدون أنفسهم في عالم غريب وغير متعودين عليها، ناهيك عن المضاعفات التي يتعارضون لها من زملائهم الفرنسيين بسبب اللغة والملابس وعليه فإن أعداد التلاميذ الجزائريين كانت تتزايد بشكل بطئ حيث لم تكن تتعدى 25 تلميذ سنويا مابين السنوات 1930-1936م وهذه عينة من توزيع التلاميذ حسب الجنسين بثانويات الجزائر 1930م[1] .

في 1936-1954 لها **ثلاث تغيرات** :

التغير الأول:

جاء بموجب قرار 21 سبتمبر 1941 م يقتضي بإلغاء أقسام السادسة للعلم فان التعليم في الثانويات كان يبدو جد صعب على الجزائريين لأنه يحتوى على مجموعة من اللغات الأجنبية إنجليزية فرنسية، ألمانية، اسبانية وكثيرا ما كانت هذه المواد تتسبب في رسوب الطلاب الجزائريين[2].

التغيير الثاني:

23 سبتمبر 1941م استفاد الجزائريون من القرار الذي ينص على تعليم باللغة العربية في مؤسسات التعليم الثانوي في إفريقيا الشمالية ومع ذلك لم تحتل اللغة العربية مكانتها في التعليم الثانوي خاصة وإن الإدارة الفرنسية عمدة إلى توجيه التلاميذ نحو اللغات الأوروبية وأبعدتهم عن أقسام اللغة العربية.

التغيير الثالث :

يتمثل في قرار الذي صدر في 15 أوت 1941م حول مجانية التعليم الثانوي وأضافت الإدارة الفرنسية على ذلك تقديم منح دراسية قصد جلب أكبر عدد من الطلبة ولعل لجوء الإدارة إلى هذه[3] الأسلوب هو السعي لإرضاء الجزائريين خاصتا في ظل الأحداث التي شهدتها مع بداية الحرب

[1] عبيدة بو قطوش، نريمان بلفيل، مرجع سابق، ص 40.

[2] Gilbert Meynier,L'Algérie révélée,la guerre de 1914-1918 et le premier quart du XXe siècle,préface de Pierre Vidal-Naquet,(Ed.El-Maarifa,Algérie,2010), p.p11-51.

[3] عبيدة بو قطوش، نريمان بلفيل، مرجع سابق، ص ص 41-41.

وبالتالي تجنب غضب الجزائريين كانت ملفات الطلبة تدرس من قبل لجنة متخصصة وهو ما يفسر قلة الطلاب الجزائريين المستفيدين منها حيث نلاحظ أن عدد المستفيدين من المنحة 216 أوروبي مقابل 20 تلميذ جزائري[1].

3- التعليم العالي :

اهتم الاستعمار بالتعليم العالي منذ 1832م حيث نظم دروس في الجراحة والصيدلة، وسرعان ما توقفت في سنة 1836م إن استمرار واشتداد المقاومة الجزائرية ضد سياسة فرنسا الهادفة إلى حرق الأراضي وقتل الجزائريين، أدى ذلك إلى انتشار الأوبئة واستفحال خطر انتقالها، فتخوف الاستعمار من هذا العدو الجديد، وأصبحت الحاجة ماسة إلى جامعة طبية، وخاصة بعد تأكيد العسكريين على ذلك. لهذا جاء مرسوم 4 أوت 1857م، يدعو إلى إنشاء كلية الطب والصيدلة في مدينة الجزائر. في هذا المجال قدمت فرنسا تسهيلات وامتيازات كثيرة لتشجيع الطلبة في الالتحاق بهذه الكلية، واستمرت إلى سنة 1870م مخصصة للفرنسيين والأوروبيين واليهود ويظهر ذلك من عدد المسجلين في نهاية سنة 1870م. بعد كلية الطب، ظهرت ضرورة إحداث كلية الحقوق والآداب لتغطية الحاجيات القانونية الإدارية والاقتصادية، وبدأت المطالبة بهذه الكلية منذ ظهور كلية الطب ميدانيا في سنة 1859م. لقد أكد الكثير على اقتراب تاريخ ميلاد هذه الكلية، ومنها تقرير المدير العام لكلية الطب في 26 نوفمبر 1868م[2] .

وطال الانتظار ولم تر الكلية النور إلا في 23 ديسمبر 1880، وينطبق هذا الأمر أيضا على كلية العلوم الطبيعية التي بدأت المطالبة بها منذ سنة 1868م، ولم تظهر إلا بعد نهاية السبعينات، وكان هذا التأخر والتردد يرجع أساسا إلى سبب اشتداد المقاومة الجزائرية وعموما لم يكن هناك تعليم عالي[3] بالمفهوم الحالي إلا بعد سنة 1909م، وفي سنة 1910 ظهور جامعة الحقوق والآداب والعلوم

[1] Guy Pervillé, Les étudiants algériens de l'université française1880-1962,préface de Mohamed Harbi,(Ed.Casbah,Algérie,2009),p.p15-28.

[2] محمد بن شوش، مرجع سابق، ص ص 65.

[3] نفسه، ص ص 66-67.

وجامعة الجزائر .

مراحل التعليم العالي في الجزائر :

مرحلة اولى التعليم العالي التحضيري 1879–1909:

وتبدأ هذه المرحلة منذ تأسيس المدرسة التحضيرية العليا للطب والصيدلة سنة 1857 وذلك نتيجة الاستيطان الأوروبي المتزايد وحاجة السكان المعمرين وأفراد الجيش للرعاية الصحية ورهان الادارة الاستعمارية على الطب الذي اعتبرته وسيلة ضرورية لتغلغل في البيئة الجزائرية ووسيلة فعالة لإحداث التقارب للتقرب مع السكان الأهالي ونتيجة للتقارير الملحة من الإدارة الاستعمارية العاملة في الجزائر وكذلك الأطباء العاملين في الجزائر من المدنيين والعسكريين فقد ظلت المدرسة العسكرية للطلب في شكل مستشفى عسكري للتعليم مزود بطاقم من الأساتذة متكون من ثلاثة أطباء وأربعة جراحين وثلاثة صيادلة ومكتبة تضم 800 مرجع طبي[1].

وقد كان على السلطات العليا الاستعمارية تقدير رفض أو قبول المشاريع المقترحة لإنشاء مدارس حضرية أخرى لتوسع التعليم العالي لخصب هذه المشاريع فيما: – مشروع بول بارت الثاني في 8 جويلية 1875م – مشروع باردو في 8 فيفري 1878م. – مشروع بول بارت الأول في 2 ديسمبر 1877م – مشروع دي روز 5 جويلية 1879م.

وقد جاءت هذه المشاريع في وقت أصبح للتعليم العالي مبررات وجود كثيرة وقوية في ظل تعاظم الجالية الأوروبية في الجزائر وقد شكلت مخاوف هجرة هؤلاء لتكملة الدراسة في المترو بول الفرنسي مع امكانية عدم عودتهم إحدى الدوافع القوية لإنشاء التعليم العالي المحلي في الجزائر داعما لسياسة الاستيطان ولقد اعتمد العالم والسياسي بول بارت 1886م على هذا المبرر لتمرير مشروعه أما غرفة البرلمان بعرضه المشروع المدارس الحضرية العليا يوم 17 ديسمبر 1877م وقد اجتهد في محاولة إقناع[2] أعضاء الغرفة بهذا المشروع لكن الحكومة رفضته بحجة أنه من اختصاصها فقط بحث هذه المواضع .

[1] عبيدة بو قطوش، نريمان بلفيل، مرجع سابق، ص 68.

[2] نفسه، ص 69.

وبعد المصادقة على المشروع في الغرفة البرلمانية بالصيغة التي جاء بها مشروع الحكومة تم رفع إلى مجلس السينما وقد صادقت عليه الغرفة العليا يوم 20 ديسمبر 1879م في شكل قانون ينشئ مدارس تحضيرية للعلوم الحقوق والآداب في الجزائر قانون 20 ديسمبر 1879م.

مرحلة ثانية: التعليم الجامعي 1909-1962م

تعرضت المدارس التحضيرية العليا في الجزائر إلى انتقادات كثيرة خاصة بعد الاستقلال المالي للجزائر سنة 1900م فقد انتقد عملها وتنظيمها ومستقبلها أيضا فهي لا تستجيب بهذا الشكل إلى طموحات الكولون خاصة في مسألة تمويلها المحلي وخضوعها للجامعات الفرنسية وبالتالي نوعية تعليما وشهادتها وإطارها القانوني بلغت أزمة هذه المدارس أوجها بين 1900-1903م أما الرأي العام المتمثل في الأهالي الجزائريين والفرنسيين في باريس فلم يكن له تأثير على ما يجري لعدم إيمان الفرنسي بوجود تعليم عالي في الضفة الأخرى ورضوخ الأهالي تحت جحيم قانون الأهالي والإحصائيات تشير إلى أنه إلى غاية سنة لم يكن في الثانويات الفرنسية سوى 180 جزائري منهم 29 حصلوا على البكالوريا فقط، ومن جهة أخرى بدأت فكرة إنشاء الجامعات المحلية وجهوية ممكنة في 1910 م باريس لذالك بدأت تظهر بعض الآراء في هذا الاتجاه في الجزائر سواء في المندوبات المالية سنة 1905م وفي أكاديمية الجزائر أو لدى الحاكم العام جونار وبعض الجامعين والباحثين[1] .

ولقد تم التصويت على مشروع الغرفة البرلمانية يوم 5 جويلية 1909 م ورفع المشروع إلى مجلس السينا الذي صادق عليه يوم 30 ديسمبر 1901م وهو القانون المنشئ لجامعة الجزائر وهي الثانية في كل المستعمرات الفرنسية بعد جامعة هانوي المنشأة سنة 1907م وقد جسد في مادته الأولى عن رفع المدارس التحضيرية إلى جامعة وتحويل مجلسها العام إلى مجلس الجامعة وعليه فإن جامعة الجزائر المنشأة تتكون من أربع كليات هي الكلية المختلطة للطب والصيدلة وكلية الآداب وكلية العلوم وكلية الحقوق[2].

[1] عبيدة بو قطوش، نريمان بلفيل، مرجع سابق، ص 70.

[2] نفسه، ص 71.

المطلب الثاني: اوضاع التعليم في تونس.

التعليم الإبتدائي:

قدمت سلطات الحماية عناية كبيرة على المستوى التعليم الإبتدائي وهذا ما أكده أردي على أن هذا المستوى من مراحل التعليم يعد أول واجب من الضروري النهوض به كما أنه يعد شرطا لكل تطور، فقد اهتمت به مديرية المعارف نظرا لما يشكله من أهمية في تحقيق التقارب المعنوي بين الأعراق ولهذا كانت الأهمية القصوى لأطفال الأسر المسلمة.

لذا أكد مدير المعارف على البرنامج المتبع حيث جاء متضمنا المواد التالية: الأدب والأخلاق والقراءة الكتابة اللغة الفرنسية والحساب والنظام المتري، عناصر الهندسة والمحاسبة والجغرافيا، خاصة منها المتعلق بحوض البحر المتوسط والتاريخ المتعلق تحديدا بفرنسا وشمال إفريقيا، تراجم الشخصيات الكبرى عبر التاريخ وعناصر مختلفة العلوم التطبيقية ذات الصلة بالمهن والحرف.

ولقد سمحت هذه التعليمية بإمكانية إدراج اللغة العربية وحتى الإيطالية ضمن المواد المدرسية في المؤسسات الرسمية وقد قسم التعليم الإبتدائي إلى أقسام وهي الحضانة التمهيدي، المتوسط والعالي، ولقد توسع التعليم الإبتدائي والتي بدأت معالمه بداية 1880م بفعل أفكار جول فيري[1].

وكان التلاميذ يتخرجون من المرحلة الإبتدائية، ثم ينتقلون للمرحلة المقبلة بعد الحصول على شهادة التطويع الإبتدائية، بعد إجتياز سلسلتين من الإمتحانات حددها مرسوم 20 مارس 1887م تحت إمضاء لويس ماشويل مدير التعليم العمومي[2].

[1] جول فيري: ولد في يوم 5 افريل 1832م في مدينة سان دبي، وتوفي في باريس في 17 مارس 1893م، لقد استهل حياته المهنية في سلك المحاماة ثم التحق بصفوف الجمهوريين المعارضين للإمبراطورية، وفي سنة 1869م تم انتخابه تاليا لدى الهيئة التشريعية، انظر: دحو فغرور، "جول فيري مهندس الامبراطورية فرنسية، عصور جديدة "، ع 1، 2011، ص 111.

[2] محمد قدور، مرجع سابق، ص ص 202-203.

التعليم الثانوي:

أعتبر التعليم الثانوي الفرنسي في تونس مماثلا للتعليم الثانوي الفرنسي والذي بقي لمدة طويلة جدا في معهد كارنو الذي كان مؤهل لإعداد شهادة البكالوريا ولم تطبق اللغة الفرنسية لهذا النوع من التعليم وكانت النسبة الموجهة للتعليم الذكور أكثر من الموجهة للبنات خاصة بداية فترة الحماية، وإنقسم إلى نوعين مدارس مخصصة للتعليم التقني والآخر يجمع باقي الشعب.

إذا كانت أبواب مدارس التعليم الإبتدائي مفتوحة لأطفال التونسيين، فإن أبواب التعليم الثانوي كادت أن تكون مغلقة في وجه الشباب التونسي بإستثناء النخبة التي أدركت السلطات الفرنسية أن لها دور في الحياة العامة المستهدفة لتقديم الولاء الخالص والخدمة العمومية التي تحتاج إليها المؤسسات الاستعمارية في بالبلاد.

ورغم أن التعليم الثانوي كان ضيق الإنتشار بين التونسيين خلال الربع الأول من القرن التاسع عشر في المؤسسات الثانوية، إلا أنه تزايد عددهم في الثلاثينيات والأربعينيات[1] .

التعليم العالي:

وهي المرحلة الأخيرة حيث يذكر الشيخ الطاهر ابن عاشور بصفته كان مدرسا بجامع الزيتونة وشيخ جامع الزيتونة بأن الطالب بعد حصوله على شهادة التطويع يشتغل المحصل بالتعليم العالي فيطلب من الطالب إقراء كتب المرحلة الإبتدائية ويتدرج بقراءة كتب المرحلة العالية وعلومها التفسير، الحديث، أصول الفقه والبلاغة النحو اللغة، الآداب، الكلام .

وليس بالضرورة التعامل مع هذه المراحل بل يكتفي بما تستدعيه منه الواجب التعليمي خاصة في التفسير والحديث، لم تكن توجد أي مؤسسة في التعليم العالي في تونس، فطلبة كانوا يدرسون في الخارج بعد النجاح في الإمتحان لإلتحاق بكلية الجزائر وليون الفرنسية[2] .

[1] فاطمة الزهزة غولة، هاجر صماري، مرجع سابق، ص ص 45-46.

[2] محمد بو طيبي، مرجع سابق، ص 202.

المطلب الثالث: مواقف الجزائريين والتونسيين من اوضاع التعليم:

أ- موقف الجزائريين من أوضاع التعليم :

إن الحرب الاستعمارية التي شنتها فرنسا على الجزائر قد تركت آثارا خطيرة ونتائج سلبية في الميدانين الثقافي والتعليمي وتمثل ذلك في تدمير المؤسسات الثقافية وتشريد المدرسين وتشتيت التلاميذ وتوقيف نشاط الزوايا والمساجد والمدارس فقد قامت السلطات الفرنسية بإجراءات عديدة لضمان نجاح مدرستها في الجزائر، وتمثلت هذه الإجراءات في القضاء على التعليم العربي وإغلاق مدارسه لإجبار الجزائريين على الالتحاق بالمدارس الفرنسية أو تظاهر بأنها تخدم الثقافة العربية.

تعتبر فرنسا منذ دخولها إلى الجزائر لم تعطى لتعليم الجزائريين أهمية بل حاولت منذ وجودها إلى غزو ثقافي والقضاء على المقومات الحضارية للجزائريين وبالتالي تسهل عليهم السيطرة الكاملة وعلى أرضهم وإمكانياتهم المادية وذلك من خلال نشر سياستها التعليمية في الجزائر بوضع برامج وشروط تعجيزية أمام أفراد المجتمع الجزائري وحتى نشر الأمية في أوساطهم إلا أن الشعب الجزائري كان دائما يطالب بحق الشعب في التعليم العربي ومعارضتها التعليم الفرنسي لماله من خلفيات[1] .

ب- موقف التونسيين من التعليم:

اتجهت سياسة فرنسا التعليمية إلى محو الروح الوطنية وذلك بمحاربة اللغة العربية الإسلامية، وقطع الصلة بينه وبين ماضيه وتاريخه لتتمكن من دمجه في الثقافة الفرنسية، وقد أدرك الشعب التونسي خطر تلك السياسة ولم يكف منذ البداية عن المطالبة بتعليم وطني أساسه العربية وكان لجامعة الزيتونة في تونس وغيرها من المؤسسات الثقافية والدينية الصغرى من الكتاتيب والزوايا التي ضمت أكثر عدد من التلاميذ الذين يتلقون الثقافة العربية على الطريقة القديمة،[2]

[1] فريدة بشيش، البرامج التعليمية الاستعمارية الفرنسية ودورها في سلب هوية الطفل الجزائري، مجلة كلية التربية، جامعة باجي مختار، عنابة، ع 177، ج 1، 2018، ص ص 206- 207.

[2] نهى بو عبسة، ريان شيباني، مرجع سابق، ص ص 26.

الدور الفاعل في الدفاع عن اللغة العربية وثقافتها. وتأسيسا على ما تقدم وكانت جامعة الزيتونة منهل العلوم والمعارف العربية وحاملة أمجاد الإسلام فقد غرست في نفوس طلابها الروح الأدبية واصطبغا خريجوها بالولاء لمجد العروبة والإسلام ومن هنا كانوا هم رواد وطلائع القوى الوطنية لشق طريق الإجهاد ضد المستعمر الفرنسي، وغدت ممثلة بعلمائها وخريجيها في الصف الأمامي على خط المجابهة ضد المستعمر لذا عمل الفرنسيون على إلزام طلبة جامعة الزيتونة تعلم اللغة الفرنسية والنجاح فيها شرطا لمنح الشهادة[1] .

المبحث الثالث: المواقف الاحتلال لسياسة التعليمية ونتائجها في الجزائر وتونس:

المطلب الاول: الموقف الاحتلال من السياسة التعليمية في الجزائر:

أ – موقف الحكومة العامة:

لقد عمدت الحكومة العامة إلى جعل التعليم أهم أدوات لتحقيق مشروعها وسياستها الإستعمارية، فبعد ما قامت بإستعمار الأرض وتهيئة الطريق جاء الدور على المدرسة للعمل من أجل الإستعمار الإنسان من خلال إتباع سياسة القضاء على مقومات الشعب الجزائري بإغلاق المدارس وأماكن التعليم والسيطرة على الأوقاف لتسهيل إدماج الجزائريين وطمس الشعب الجزائري.

فموقف الحكومة كان صارما تجاه الشعب الجزائري وذلك من خلال فرض نظام تربوي يخدم مصالحها واستغلال مختلف التشريعات لفرض رؤيتها الإستعمارية، فقد عملت على محاربة التعليم الإسلامي وفرض إجراءات عديدة على المدارس القرآنية، وتم تخفيض حجم هذا التعليم إلى ساعتين ونصف أسبوعيا في المدارس كما أصدرت قرار 1892م الذي يرفض فتح مدرسة عربية فإنعكست هذه الوضعية سلبيا على الأطفال الجزائر[2] .

[1] نهى بو عبسة، ريان شيباني، مرجع سابق، ص 27.

[2] دنيا حمودة، حسناء بشيش، مرجع سابق، ص ص 72-73.

ب – موقف البرلمان الفرنسي:

1– الموقف المعارض :

لم تشمل معارضة التعليم الفرنسي بالجزائر الحكومة العامة والمستوطنين فقط بل شملت أعضاء مجلس الشيوخ ومجلس النواب، فالبرلمان الذي يمثل السلطة التشريعية هو الذي يشرع القوانين ويصوت ويصادق على ميزانية فرسا وميزانية المستعمرة، فالأموال المخصصة لتعليم الجزائريين خاضعة لمشيئة النواب ولا يصادق عليها إلا بموافقتهم.

2– الموقف المؤيد:

وكان الموقف المؤيد يهدف لتطبيق سياسة الدمج، فقد طالب أنصار هذا المطلب بتعليم الجزائريين في حالة واحدة ألا وهي فصلهم عن أشقائهم في المشرق والمغرب وحصرهم في نطاق حدودها الجغرافية والإقليمية حتى تظل بعيدة عن النهضة العربية وحتى يسهل على فرنسا إخضاعها وإستعمارها، وفي هذا الإطار حذر روزي من إهمال الإدارة الفرنسية للجزائريين في الميدان التعليمي والواقع أن المدافعين عن تعليم الجزائريين لم يكونوا يريدون تثقيفهم وخدمتهم بقدر ما كانوا يريدون خدمة أنفسهم [1] .

ج– موقف المعمرين:

1– الموقف المعارض:

تبنى المعمرون موقفا معارضا لتعليم الجزائريين منذ 1850م تاريخ صدور المراسيم والقوانين القاضية بتأسيس المدارس للجزائريين، لتشتد في العهد الجمهورية الثالثة الذي تبنى رسالة تعليم وتمدين الجزائريين واعتبرت هذه المعارضة أن تعليم الجزائريين لا يعود بالفائدة للمستعمرة بقدر ما يجلب لها الأخطار على الرغم من أن المحور الأساسي الذي دارت عليه السياسة الفرنسية في الجزائر كان يصب في خدمة الكولون ومصالحه[2] .

[1] دنيا حمودة، حسناء بشيش، مرجع سابق، ص 75.

[2] محمد بن شوش، مرجع سابق، ص 93.

فإن المعمرين وقفوا ضد أي مشروع تعليمي أو فكرة، فقاموا بوضع العراقيل ومارسوا ضغوطا على البلديات، أثر ذلك على قطاع التعليم كالتأخر في بناء المدارس والأقسام وعدم تسديد أجور المعلمين والأساتذة وغيروا مجرى السياسة المنتهجة من قبل والبرامج والمقرارات.

2- الموقف المؤيد:

إلى الجانب المعارضة الشديدة للمعمرين في أمر تعليم الجزائريين وتثقيفهم كانت هناك مجموعة أخرى من المعمرين ترى ضرورة تعليم الجزائريين لتفادي خطرهم وكسب ودهم وولائهم إلى فرنسا، فبعدما يتعلم الجزائريين بالمدارس الفرنسية يصبحون مساعدين فعالين للمعمرين الفرنسيين فقد كانوا يسمحون بإعطاء التعليم للجزائريين بقدر الذي يتناسب مع مصالحهم واحتياجاتهم .

فالمعمرين يهدفون من وراء تعليم الجزائريين تحقيق غايتين وفائدتين لفرنسا واحدة سياسية وأخرى إقتصادية، فالفائدة الأولى تكمن في إحتلال فرنسا لمكانة جيدة، أي إظهار نفسها بمظهر محب والمتعاطف مع المسلمين والإسلام أما الفائدة الثانية وهي الإقتصادية تتمثل كسب العنصر الوطني وجعل الجزائريين ليسوا رعايا وإنما الوصول كذلك عن طريقهم إلى كسب ملتهم في المناطق الأخرى[1].

المطلب الثاني: الموقف الاحتلال من السياسة التعليمية في تونس:

1- الموقف المعارض:

- كون المسلم لا يرغب في التعلم.
- يعتبر العربي شيئا، لا يستحق مجرد الاهتمام به، أو حتى الالتفات إليه.
- إن الخدمات التي تسعى فرنسا لتقديمها للتونسيين سرعان ما كانت تتحول إلى أسلحة لا يتردد السكان في توجيهها صوب السلطات الفرنسية[2] .

[1] أكرم بوجمعة، أوضاع الجزائر مع مطلع القرن العشرين، مجلة كلية التربية الاساسية، جامعة بابل، ع 28، 2016، ص 171.
[2] محمد قدور، مرجع سابق، ص ص 56-57.

-المعارضة التي أبداها المسلمون لأي تطور، وأية خدمة تستهدف الاقتراب منهم، وبالتالي فمن شأن السعي إلى تعليم التونسيين أن يؤدي إلى فشل ذريع، بدافع أن المسلمين حسب هذا الإتجاه يتهربون من أي عمل يرمي إلى تطوير أخلاقهم و دينهم.

- افتقاد الجهات المسؤولة عن التربية ضمن سلطات الحماية للمرونة اللازمة من خلال تعمدها النقل الحرفي البرامج و أساليب التعليم المنتهجة في فرنسا، وهي لا تدرك أن التعليم المهني وحده الملائم للطفل التونسي، مهما أوتى من مواهب.

- التعليم، كما يقدم في المدارس التي أنجزت، لا يمكنه أن يقوم بأكثر من إيجاد أناس تائهين و متمردين.

- كانت كل محاولة لإيجاد التقارب بين المستوطنين « الأهالي » عبر المدرسة مالها مسبقا إلى الفشل وليس بإمكانها أن تثمر ، بالنظر لكون التعليم الفرنسي لا مجال أمامه للتأثير في مسلمي شمال أفريقيا لا بالشكل ولا بالمضمون[1].

2- الموقف المؤيد:

في الجهة المقابلة لجبهة المعارضة، وقفت الأطراف المشجعة على تعليم التونسيين بنشرها عبر تونس، و رغم أن ممثلي هذا التوجه لم يكونوا بالعدد المعتبر الذي كان يمثله الساعون إلى كبح جماح هذه العملية و خاصة في المرحلة الأولى من عمر الحماية، حيث لم يكونوا ليتجاوزوا نسبة ضعيفة تمثل المجتمع المدني سواء كان أوروبيا أو محليا.

إلا أن ذلك لم يمنع من تحقيق غاياتهم مستخدمين من أجل ذلك هم أيضا شتى الأساليب بما في ذلك اللجوء إلى الاعتماد على كل ما من شأنه البرهنة على صواب رؤيتهم[2].

[1] محمد قدور، مرجع سابق، ص ص 56-57.

[2] نفسه، ص 62.

المطلب الثالث: نتائج السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر.

– لقد أحدث الاحتلال الفرنسي للجزائر تأثيرا سلبيا بعد ما عمل على محو آثار الثقافة العربية الاسلامية، قصد تحطيم هويته الوطنية وتثبيت ركائزه إذ يعتبر هذا الاستعمار صدام بين ثقافتين مختلفتين تزامننا، وهو ما جعل الاستعمار يأخذ موقف سلبي ضد المؤسسات الدينية والمنشآت الثقافية الإسلامية، حيث تعامل معها بهمجية بدءا بمحاربة المؤسسات التعليمية بمختلف الوسائل والأساليب والأشكال لأنها كانت تمثل عائقا صلبا وشديدا ضد سيطرة الاستعمار وسياسة الفرنسة والتنصير والتجهيل [1] .

– السياسة التعليمية كانت تركز على محو السمات المميزة للشعب الجزائري، فهاجمت الثقافة العربية الإسلامية وأرادت تحويل الجزائر إلى مقاطعة فرنسية، فأدى ذلك إلى انتشار التخلف والضعف، و بعدها ظهرت فكرة نشر الحضارة في الجزائر والقضاء على الثقافة المحلية، لأنها وقفت بحزم في وجه المشروع التوسعي الاستعماري، وكانت نتائج هذه السياسة ضعيفة ولم تستطع التأثير إلا على أقلية من العملاء وبعض الوطنيين .

– إن كل القوانين والقرارات والإجراءات الخاصة بالتعليم كانت فاشلة، ومرت بعدة مراحل أهمها مرحلة البداية المحتشمة من 1830م–1850م، ومرحلة التطور البطيء من 1850– 1863م، والمرحلة النشيطة من1863– 1869م، وأخيرا مرحلة التوقف وإلغاء كل المشاريع الخاصة بالتعليم .

– السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر لقد توقفت مجهودها في 1870م، وبعد مجيء الحكم المدني إلى الجزائر، وذلك لعدة أسباب أهمها انهزام فرنسا أمام الألمان وتطور ثورة المقراني، بالإضافة إلى فشل فرنسا في التقليل من عدد الجزائريين واستمرار نموهم الديموغرافي[2] .

[1] عبد الجبار بوتدارة، عبد الرحمان انزقلوف، (**السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر 1830–1914**)، شهادة ماستر، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2021، ص 85.

[2] محمد بن بشوش، مرجع سابق، ص ص 56–57.

-تمسك الجزائريين بمقوماتهم وامتناعهم عن إرسال أبنائهم إلى المدارس الفرنسية، وكانت المساجد والزوايا التي قيد نشاطها وأخضعت للرقابة مسنداً كبيراً للحفاظ على التعليم العربي الحر في الجزائر، وعموما يعترف الفرنسيون أنفسهم بالفشل، إذ يصرح العديد منهم بقوله : أردنا أن نبدأ بالمدرسة ولكننا فشلنا، ولم تقم بتأسيس المدارس، بل ألغينا المدارس التي كانت موجودة قبل مجيئنا[1].

المطلب الرابع: نتائج السياسة التعليمية الفرنسية بتونس:

رغم الاحتياطات التي اتخذتها سلطات الحماية في تونس فإن التردد والتحفظ على ولوج المدرسة العصرية التي أنشأتها بهذا البلد ظل قائما، بالرغم من المساعي والمحاولات الرامية لتحديث التعليم التقليدي، حيث استمر الجامع الكبير محتفظا بتنظيمه وبرامجه الدراسية، ولم يتجاوز عدد التلاميذ المسلمين المسجلين بالمؤسسات التعليمية العصرية ما بين 1892-1893حوالي 3520 تلميذا من بينهم 19 تلميذة في المدارس العمومية والخاصة، في الوقت الذي بلغ عدد التلاميذ اليهود خلال نفس الموسم نسبة مهمة حددت في 2382 تلميذ يهودي و2918 تلميذة يهودية.

وهذا ما يوضح خلال توازن النظام التعليمي بتونس، إذ سجلت أعداد التلاميذ المسلمين بمدارس الحماية تضاربا في تطورها، لأنها لم تتجاوز 175 تلميذا خلال سنة 1883، ثم 738 تلميذا سنة 1885 منهم ستة بنات و4131 تلميذا ما منهم 31 تلميذة مسلمة خلال سنة 1898 على ما مجموعه 16241 طفل في سن المتمدرس، لكن سرعان سيتراجع عددهم بشكل مستمر إلى حدود سنة 1903 حيث بلغ 2979 تلميذا فقط منهم 52 تلميذة على ما مجموعه 19674 تلميذ[2].

[1] محمد بن بشوش، مرجع سابق، ص ص 56-57.

[2] اوري لحسن، السياسة التعليمية الاستعمارية في افريقيا، دورية كان التاريخية، ع 12، 2011، ص 5.

لم تتمكن سلطات الحماية الفرنسية بتونس من تحقيق التوازن بين المسلمين واليهود والأوربيين في سياستها التعليمية، لأنها أعطت الأولوية لأبناء الأوربيين على حساب التونسيين.

وانصب اهتمامها بشكل الكبير على المراكز الحضرية الكبرى، الأمر الذي نجم عنه تهميش البوادي والمراكز القروية.

بل تم إغلاق بعض المدارس الفرنسية العربية التي كان تلاميذها تونسيون فقط، لتفادي مصاريف اعتبرتها سلطات الحماية بتونس لا طائل منها، فعوضت هذه الأخيرة يفتح أخرى بالمناطق التي يتواجد بها الأجانب والعناصر التونسية التي تم استقطابها من أجل تكريس التبعية وخلق نوع من الاندماج الثقافي بين التونسيين المسلمين والأوربيين المقيمين بتونس[1].

[1] اوري لحسن، مرجع سابق، ص 6.

خلاصة الفصل:

وكانت جل مراسيمها في هذا المجال موجهة بالدرجة الأولى إلى المستوطنين الأوروبيين وفئة معينة لامن الجزائريين وكانت اغلب المواد التي جاءت بها في صالح عامة الشعب مجرد حبر على ورق، وتمثل موقف اغلب الأهالي الجزائريين والتونسيين من هذه المراسيم في الرفض والاستنكار، بالإضافة إلى تحدثنا عن أهم المراسيم و القوانين التي فرضتها فرنسا لابد لنا من التطرق إلى أوضاع التعليم قبل 1900م حيث كان التعليم تحت تصرف الفرنسيين سواء في الجزائر أو تونس وذلك بسبب قلة وجود مؤسسات تعليمية عربية محضا، إذ انه شهد التعليم في الجزائر خلال المرحلة الابتدائية ركودا وتراجعا، وذلك بسبب محاربة المستوطنين لتعليم الأهالي.

كما أن التعليم اشتمل على القراءة والكتابة باللغة الفرنسية أما التعليم الابتدائي في تونس كان حاله حال التعليم في الجزائر بحيث لم يكن للغة العربية أي حظ في المدارس إلا أن نسبة التعليم فيه ارتفعت من سنة إلى أخرى عكس الجزائر وهذا ما أدى إلى قلق المعمرين في تعليم الأهالي بحيث أنه هدد مصالحهم وتفوقهم، أما إذا عدنا إلى التعليم الثانوي في الجزائر فقد شهد نوعا من التمييز العنصري بين الطلبة الجزائريين والطلبة المستوطنين بحيث أنهم عمدوا على فصل التلاميذ الجزائريين عن الأوروبيين، وكان التلاميذ الجزائريين بالمعاهد الثانوية نسبة قليلة، إن انتقاء التلاميذ في ذلك النظام كان يخضع لشروط مصلحية لفرنسا وما يخدمها.

أما التعليم الثانوي في تونس كان مقتصر على المدرسة الصادقية التي يتلقى فيها الطلاب التعليم بلغتين العربية والفرنسية كما توجد مدارس فرنسية ويكون التعليم فيها بالفرنسية ولتونسيين الحق في التمدرس فيها، أما التعليم العالي فيكاد يكون غائب بسب عدم وجود مؤسسات لتعليم العالي بحيث أن الطلبة عند نجاحهم يتوجهون إلى الخارج لمزاولة دراستهم وتعليمهم العالي سواء في الجزائر أو فرنسا، أما التعليم العالي في الجزائر فقد كان حاضرا بحيث خلال سنة 1879م شهد أربع مدارس عليا تشمل على دراسة الطب و الآداب والحقوق والعلوم وغيرها.

أن السياسة التعليمية الفرنسية تعرضت للعديد من المواقف بالتأييد والرفض برغم من إهتمام فرنسا بتأسيس المدارس، إلا أن هدفها الأول كان نشر التعليم الفرنسي الذي اثر سلبا على التعليم العربي

الإسلامي ولم تلقى تجاوب كبير لهذه السياسة، لكن ساعدت المدرسة الفرنسية من جهة أخرى على تكوين نخبة مثقفة حافظت على الثقافة العربية الإسلامية واستفادت من التعليم الفرنسي للدفاع عن الجزائريين.

خاتمة:

وفي الاخير نستنتج ان: إدارة الإحتلال منذ دخولها الجزائر إلى القضاء على التعليم الذي كان موجودا بها وذلك عن طريق الإستيلاء على أملاك الأوقاف التي تعتبر الممول الرئيسي للتعليم وتحويل المنشآت التعليمية إلى كنائس وثكنات عسكرية والبعض منها تم هدمها وغلقها.

أن فرنسا هدفت من وراء سياستها التعليمية فرنسة المجتمع الجزائري من خلال محاربة اللغة العربية وإحلال محلها الفرنسية إلى بالإضافة التي تنصير المجتمع الجزائري وجعله مجتمعا مسيحيا دينيا ولغويا ولم تكتفى عند هذا الحد بل تعدته إلى سياسة الإدماج التي كانت تخطط من ورائها إلى دمج الجزائر في فرنسا.

أن السياسة التعليمية تجسدت في شكل تشريعات ومراسيم نقلتها السلطات الاستعمارية لتضفي عليها صبغة قانونية واتبعت فرنسا سياسة مخادعة ظاهرها تعليم الجزائريين وتدينهم والقضاء على الجهل والأمية، أما باطنها تحطيم المجتمع الجزائري.

القوانين المستعمرة طبقت على السكان الجزائريين الاصليين.

استطاعت المدرسة الفرنسية عن طريق سياستها التعليمية التي قدمت التاريخ الفرنسي على أنه تاريخ وطني، أن تكون فئة من الجزائريين انفصلت عن شعبها واندمجت في الحضارة الأوروبية، وتجنست بالجنسية الفرنسية ودافعت عنها وخاصة منذ مطلع القرن العشرين، وهذه الفئة هي فئة النخبة.

والطرق الصوفية لها بالغ التأثير في المجتمع الجزائري باختلاف طبقاته، كما تفاعل أهل الطرق مع مجريات الأحداث والتحولات السياسية والاجتماعية و تداول الأيام و الدول، فكانوا بين مساير ومغضوب عليه، لكن نشاط الزوايا والطرق استمر في تعليم المجتمع مبادئ الشريعة وتحفيظ كتاب الله تعالى و الدراسة للتصوف الجزائري ينبغي عليه إفراد كل طريقة بما لها، ثم النظر في المتفق بينها و المختلف.

جمعية العلماء المسلمين التي مثلت حصنا منيعا ورمزا للمقاومة التعليمية مدافعة على اللغة العربية و

تعليمها وما ارتبط بها من عناصر الهوية والدين الإسلامي، عبر وسائل عديدة أبرزها الصحف والمدارس لتعليم أبناء الشعب ثقافتهم التي حاربها الإستعمار .

– ومن خلال دراستنا الموضوع السياسة التعليمية الفرنسية في تونس وتأثيراتها على المجتمع التونسي من 1881 إلى غاية 19300م خلصنا إلى جملة من الاستنتاجات التالية: عرفت الحياة الثقافية العلمية منها في تونس قبل فرض الحماية الفرنسية انتعاشا وواقع مزدهر شكل التعليم التقليدي (العربي الإسلامي الحر) أبرز محاوره ضمن مؤسساته الرائدة انذاك المساجد والكتاتيب والزوايا.

– ان الهدف الرئيسي الذي كانت فرنسا ترمي إليه من خلال سياستها التعليمية هو تعليم اللغة العربية وتغريب المجتمع التونسي المسلم وهذا الفرضها العديد من المشاريع الانتصارية التعليمية المتعددة.

– من أجل بسط سيطرتها وتوسيع نفوذها قادت تخلف العديد من الهيئات المساعدة ضمن سياستها الغربية وتقويض الهوية الإسلامية ومنها إدارة العلوم والمعارف.

بعد تركز فرنسا في ربوع الإيالة التونسية ظهر التعليم الرسمي وكذا التعليم المهني الذي يهدف إلى إنتاج طبقة عمالية في المجال الاجتماعي إما بالقوة أو الاختيار، خاصة بين أبناء الأرياف والمناطق النائية، كما ظهر كذلك تعليم الفتاة المسلمة الساعي إلى دفعها نحو التعليم وخروجها من بوتقة الواقع المنزلي المعتادة عليه .

– أن تنوع المؤسسات خلال الفترة الاستعمارية ما هو إلا تعبيرا عن تنوع المجتمع ولعبد قومياته المتعايشة عند الاحتلال الفرنسي لتونس 1883م رتبت سلطة الحماية نظاما تعليميا في البلاد التونسية وقامت بناء مؤسسات تعليمية مختلفة ظاهريا تسعى لضم أبناء التونسيين ومنعهم التعليم المناسب لهم، لكن في الواقع معايرة تماما متعدد الأنماط التعليمية كلفت عن عدم تكاثر الأصناف التعليمية والصراع القائم بين هذه القوميات فالهدف المنشود من هذه المؤسسات هو الرقي بالنظام التعليمي على شاكلة المعاهد الأوروبية ولمسايرة مظاهر الحداثة الغربية وجعل التونسيين مواطنين فرنسيين.

– ساهم تواجد الجاليات الأوروبية المختلفة من يهود وإيطاليين ومالطيين والجليز وغيرهم باليات

التونسية على بروز مدارس تعليمية خاصة بهم ينتظمون بها وفقا قومياتهم وتوفر لهم تعليم على شكل التعليم المتواجد بالوطن الأم.

– لقد كشفت السياسة الفرنسية الاستعمارية عن خبايا غواياها وطبيعتها الاستعوادية والصيف والظلم الذي تعرض له الشعب التونسي طيلة زمن الحماية الذي حاول تجريد الشعب من كل مقوماته، ان الصراع بين التقليد والتجديد بين النخبة التونسية (الزيتونيين والصادقيين) كان منوع الأساسي المحافظة والحداثة قد طغى بشكل كبيرا في المشهد التونسي إبان الحماية وبعد الإستقلال وتحلي في التصفية الفريق الأول من الحكم وتولي مقاليد السلطة في إطار النهج العربي الإسلامي أو العلماني الحداثي خاصة ببروز الشخصية بورقيبة وتوليه سدة الحكم.

وكانت جل مراسيمها في هذا المجال موجهة بالدرجة الأولى إلى المستوطنين الأوروبيين وفئة معينة لامن الجزائريين وكانت اغلب المواد التي جاءت بها في صالح عامة الشعب مجرد حبر على ورق، وتمثل موقف اغلب الأهالي الجزائريين والتونسيين من هذه المراسيم في الرفض والاستنكار، بالإضافة إلى تحدثنا عن أهم المراسيم و القوانين التي فرضتها فرنسا لابد لنا من التطرق إلى أوضاع التعليم قبل 1900م حيث كان التعليم تحت تصرف الفرنسيين سواء في الجزائر أو تونس وذلك بسب قلة وجود مؤسسات تعليمية عربية محضا، إذ انه شهد التعليم في الجزائر خلال المرحلة الابتدائية ركودا وتراجعا، وذلك بسبب محاربة المستوطنين لتعليم الأهالي.

كما أن التعليم اشتمل على القراءة والكتابة باللغة الفرنسية أما التعليم الابتدائي في تونس كان حاله حال التعليم في الجزائر بحيث لم يكن للغة العربية أي حظ في المدارس إلا أن نسبة التعليم فيه ارتفعت من سنة إلى أخرى عكس الجزائر وهذا ما أدى إلى قلق المعمرين في تعليم الأهالي بحيث أنه هدد مصالحهم وتفوقهم، أما إذا عدنا إلى التعليم الثانوي في الجزائر فقد شهد نوعا من التمييز العنصري بين الطلبة الجزائريين والطلبة المستوطنين بحيث أنهم عمدوا على فصل التلاميذ الجزائريين عن الأوروبيين، وكان التلاميذ الجزائريين بالمعاهد الثانوية نسبة قليلة، إن انتقاء التلاميذ في ذلك النظام كان يخضع لشروط مصلحية لفرنسا وما يخدمها.

أما التعليم الثانوي في تونس كان مقتصر على المدرسة الصادقية التي يتلقى فيها الطلاب التعليم بلغتين العربية والفرنسية كما توجد مدارس فرنسية ويكون التعليم فيها بالفرنسية ولتونسيين الحق في التمدرس فيها، أما التعليم العالي فيكاد يكون غائب بسب عدم وجود مؤسسات لتعليم العالي بحيث أن الطلبة عند نجاحهم يتوجهون إلى الخارج لمزاولة دراستهم وتعليمهم العالي سواء في الجزائر أو فرنسا، أما التعليم العالي في الجزائر فقد كان حاضرا بحيث خلال سنة 1879م شهد أربع مدارس عليا تشمل على دراسة الطب و الآداب والحقوق والعلوم وغيرها.

أن السياسة التعليمية الفرنسية تعرضت للعديد من المواقف بالتأييد والرفض برغم من إهتمام فرنسا بتأسيس المدارس، إلا أن هدفها الأول كان نشر التعليم الفرنسي الذي اثر سلبا على التعليم العربي الإسلامي ولم تلقى تجاوب كبير لهذه السياسة، لكن ساعدت المدرسة الفرنسية من جهة أخرى على تكوين نخبة مثقفة حافظت على الثقافة العربية الإسلامية واستفادت من التعليم الفرنسي للدفاع عن الجزائريين.

ملاحق

الملاحق

ملحق 1: وثيقة ارشيفية لقائمة أعضاء المجلس الإداري الأول لجمعية العلماء المسلمين المودعة بأرشيف ولاية الجزائر مكتوبة وممضاة بخط أحمد توفيق المدني بتفويض من الشيخ عبد الحميد بن باديس[1].

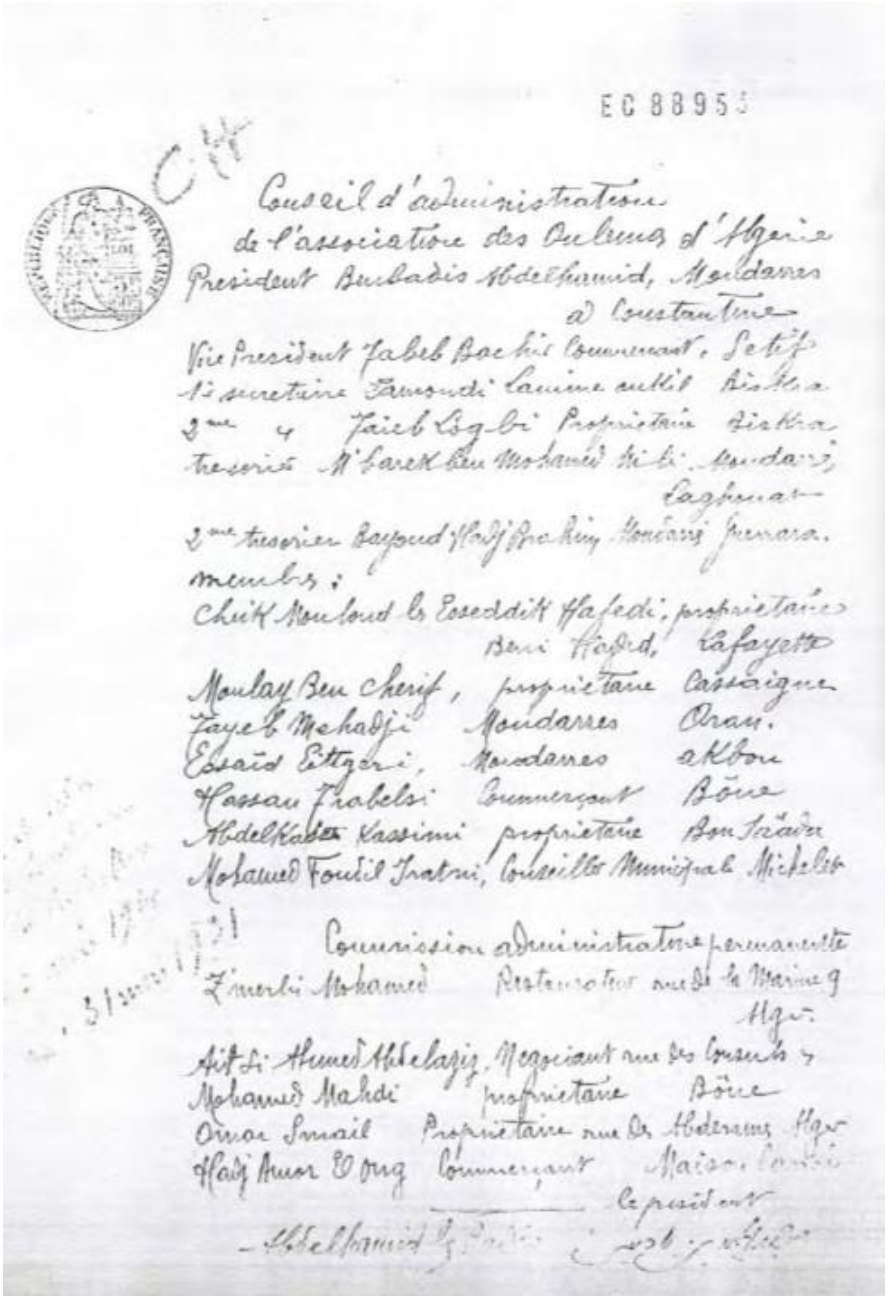

EC 88953

Conseil d'administration
de l'association des Oulémas d'Algérie
Président Benbadis Abdelhamid, Mondarès
à Constantine
Vice Président Tabeb Bachir Commerçant, Setif
1e secrétaire Tamoudi Lamine outil Biskra
2me " Taieb Loghbi Propriétaire Biskra
trésorier M'barek Ben Mohamed Rebi Mondarès
Saghnar
2me trésorier Bayoud Hadj Brahim Mondarès Jemara.
membres :
Cheikh Moulout Ben Essedik Hafedi, propriétaire
Beni Hadjd, Lafayette
Moulay Ben Cherif, propriétaire Cassaigne
Tayeb Mehadji Mondarès Oran.
Essaïd Bitzeri, Mondarès à Kbou
Hassan Thabelsi Commerçant Bône
Abdelkader Kassimi propriétaire Bon Saada
Mohamed Fouzil Tratni, Conseiller Municipal Michelet

Commission administrative permanente
Zinerdi Mohamed Restaurateur rue de la Marine 9
Alger.
Ait Si Ahmed Abdelaziz Négociant rue des Consuls 4
Mohamed Mahdi propriétaire Bône
Omar Ismail Propriétaire rue de Médéa Alger
Hadj Amar Ben Ouaz Commerçant Maison Carrée
Le président
Abdelhamid Ben Badis

[1] عبد القادر خليفي، مرجع سابق، ص 268.

ملحق 2: جامع كتشاوة[1]:

[1] سعاد بولجويجة، محاضرات في مقياس تاريخ الجزائر الثقافي الحديث والمعاصر 1، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2020م، ص 49.

ملحق 3: جامع الزيتونة[1]:

[1] احمد القصاب، مرجع سابق، ص 336.

ملحق 4: المدرسة الصادقية.[1]

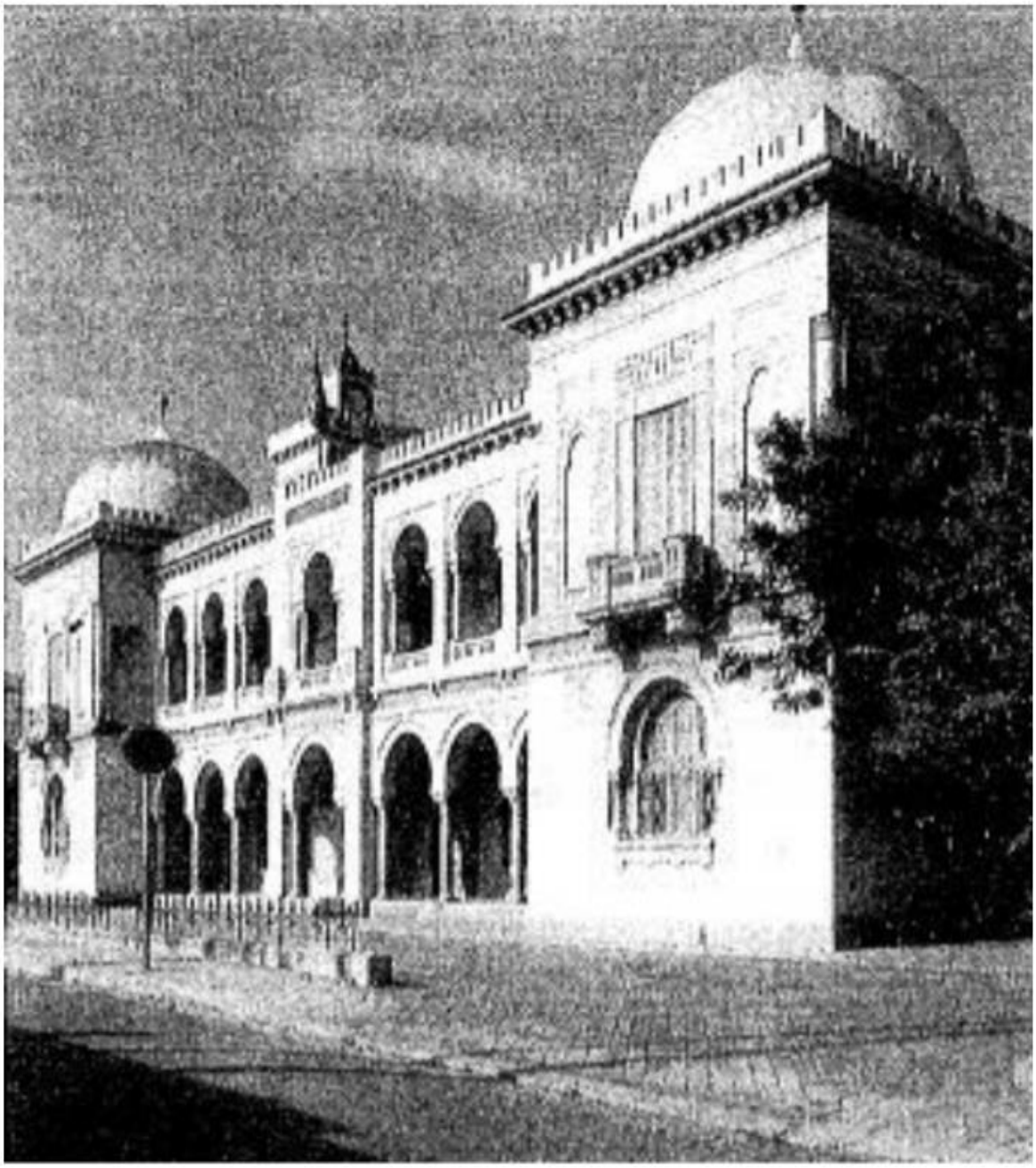

[1] فاطمة الزهرة غولة، هاجر صماري، مرجع سابق،

ملحق رقم 5: المدرسة الخلدونية.[1]

[1] عائشة بن يوسف، مرجع سابق، ص 137.

قائمة

البيبليوغرافيا

قائمة البيبليوغرافيا:

القران الكريم:

سورة التوبة، الاية 18.

اولا – المصادر:

1. ابو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، 1500-1830، ج2، ط1، دار العرب الاسلامي، بيروت، 1998.
2. الثعالبي عبد العزيز، تونس الشهيدة، تر وتق، سامي الجندي، ط،1 دار القدس، بيروت، لبنان، 1975 .
3. الحبيب تامر، هذه تونس، د ط، مكتب المغرب العربي، مطبعة الرسالة، القاهرة،1948.

ثانيا – المراجع:

باللغة العربية:

1. حسن حسني عبد الوهاب، شهيرات التونسيات، بحث تاريخي ادبي في حياة النساء النوابغ بالقطر التونسي من الفتح الاسلامي الى الزمان الحاضر، المطبعة التونسية، 1353.
2. الصادق الزمرلي، أعلام تونسيون، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، 1986.
3. الطاهر عبدالله، الحركة الوطنية التونسية، 1830-1956، ط 2، دار المعارف، سوسة، تونس، 1975.
4. قصاب احمد ، تاريخ تونس المعاصر 1881-1956، ط 1، تح: حمادي الساحلي، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1986.
5. محفوظ محمد، تراجم المؤلفين التونسيين،ج3، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1984.

6. محمود شاكر، التاريخ الإسلامي التاريخ المعاصر بلاد المغرب، ط 02، ج 18، المكتب الإسلامي، بيروت، 1996.

باللغة الفرنسة:

1. Gilbert Meynier,L'Algérie révélée,la guerre de 1914-1918 et le premier quart du XXe siècle,préface de Pierre Vidal-Naquet, Ed.El-Maarifa,Algérie,2010.
2. Guy Pervillé, Les étudiants algériens de l'université française1880-1962,préface de Mohamed Harbi, Ed.Casbah,Algérie,2009.

ثالثا – المقالات و المجلات:

باللغة العربية:

1. صبيحة بخوش، وضعية التعليم في الجزائر في العهد العثماني، مجلة حوليات التاريخ والجغرافيا ،المدرسة العليا للأساتذة في الأدب والعلوم الانسانية، المجلد1، العدد2، 2008.
2. بشيش فريدة ، البرامج التعليمية الاستعمارية الفرنسية ودورها في سلب هوية الطفل الجزائري، مجلة كلية التربية، جامعة باجي مختار، عنابة، ع 177، ج 1، 2018.
3. بليل عبد الكريم ، الطرق الصوفية في الجزائر، مجلة المعرف، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، الجزائر، العدد 18، د س.
4. بمقاسم قرياش، التعميم ومؤسساته في الجزائر العثمانية، 1700-1830،مجلة المعيار، جامعة أم البواقي، مجلد: 28، عدد:1، 2024.
5. بن ترزي خير الدين، التعليم في الجزائر خلال فترة الاحتلال، المدرسة العليا للأساتذة، بوزيعة، الجزائر، د س.

6. بن علي امحمد، خالدية مكي، واقع التربية والتعليم في الجزائر خلال مرحلة الاستعمار الفرنسي وغداة الإستقلال، كلية الحقوق، تيارت، 2011.

7. بن عمارة زوينة، الحاكم العام الفرنسي في الجزائر الجنرال بيجو واثر سياسته على الجزائريين 1841-1847، مجلة الحياء، المجلد 22، ع 30، 2022.

8. بو خاوش سعيد، من مظاهر سياسة الفرنسة ومحاربة اللغة العربية في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي، مجلة اللغة العربية وادابها، جامعة البليدة 2، العدد 2، 2013.

9. بو طيبي محمد، تعليم في جامع الزيتونة خلال النصف الاول من القرن العشرين، جامعة حي فارس، م غ م، ع 5، المدية، 2017.

10. بوجمعة اكرم، أوضاع الجزائر مع مطلع القرن العشرين، مجلة كلية التربية الاساسية، جامعة بابل، ع 28، 2016.

11. بوعمامة فاطمة، التعليم ومناهجه في الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي ، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، د س.

12. جوامع رضا، السياسات التعليمية في بلدان المغرب العربي، مجلة اللسانيات التطبيقية، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق اهراس، مجلد:07، ع: 01، 2023.

13. الحاج عيفة، السيرة الذاتية لشيخ المؤرخين الجزائريين الدكتور ابو القاسم سعد الله، د س .

14. حبوش حميد ايت، واقع التعليم في الجزائر اواخر العهد العثماني، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2015.

15. حريش شافية ، مليكة احمد بهاليل، الصحافة المحلية خلال الاستعمار الفرنسي 1930- 1954 دراسة نماذج، شهادة ماستر، جامعة 08 ماي 1945، قالمة ، 2022.

16. دباب زهية، برويس وردة، السياسة التعليمية في الجزائر في العهد العثماني قراءة سوسيو تاريخية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 21، العدد 01، 2021.

17. دحو فغرور، جول فيري مهندس الامبراطورية فرنسية، عصور جديدة، العدد 1،2011.

18. زيزاح سعيدة، الطريقة التجانية النشأة والتطور، مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة الاغواط، الجزائر، العدد 09، 2014.

19. ساقني عبد الجليل، الصديق تياقة، الطريقة القادرية كمنهج في التصوف بالجزائر، مجلة البحوث والدراسات، المركز جامعي تامنغست، الجزائر، المجلد 9، ع 18، 2019.

20. سريج محمد، موقف التونسيين من فرض نظام الحماية الفرنسية 1881 . 1910، مجلة الرواق، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، المجلد 9، العدد: 1، 2023.

21. صغيري احمد، السياسة التعليمية في الجزائر 1923-1972، مجلة المنارة للاستشارات، جامعة منتورين، قسنطينة، د س.

22. مخفي مختار ، دور علماء الجزائر اجتماعيا واساسيا خلال العهد العثماني 1518-1830، مجلة مقون، جامعة الجيلالي اليابس، بلعباس، المجلد الثامن، العدد 4، 2017.

23. مداح سليمان، اسهامات جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في مجال التربية والتعليم، ، مجلة روافد ، جامعة احمد دراية، ادرار، الجزائر ، مج 06، ع خ، 2022.

24. معمر رشيدة شدري ، المراكز التعليمية في الجزائر العثمانية، 1518-1830م، جامعة البويرة، مجلة معارف، العدد 20، 2016.

25. مياد رشيد، السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر ورد فعل الجزائريين اتجاهها 1830-1954، مجلة دراسات وابحاث، جامعة د يحي فارس، المدية، ، مجلد 14، عدد 01، 2022

باللغة الفرنسية:

1. Fatima Nekkal, Portées et limites des Politiques éducatives en Algérie Université Oran2, Volume 08, N° 01, 2017.

رابعا– اطروحات و المذكرات:

أ – اطروحات:

1. بوغدير كمال، الطرق الصوفية في الجزائر الطريقة التيجانية نموذجا، شهادة الدكتوراه، جامعة الدكتور محمد لمين دباغين، سطيف، الجزائر، 2015م.
2. دبي رابح، السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر ودور جمعية العلماء 1830-1962، شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر 2، 2011.

ب – المجاستير:

1. بن شوش محمد، التعليم في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي 1830-1870، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، رسالة لنيل الماجستير، 2008م.
2. خليفي عبد القادر، احمد توفيق المدني ودوره في الحياة السياسية والثقافية، شهادة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007.
3. خليل كمال، المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر التأسيس و التطور 1850-1951، شهادة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008.
4. قدور محمد، السياسة التعليمية الفرنسية في تونس 1883-1939م شهادة ماجستير، جامعة جزائر، 2004.

ج – المذكرات:

1. آمنة حريدة، آمنة دمناتي، السياسة الإستعمارية الفرنسية في كل من تونس 1881-1930 و المغرب 1912-1930 دراسة مقارنة، شهادة ماستر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2020.
2. بالطيب نور الهدى ، الحياة الثقافية في تونس أواخر العهد العثماني 1705م-1880، جامعة غرداية، شهادة ماستر، 2022.
3. بن يوسف عائشة، المؤسسات الدينية والعلمية بتونس ودورها في مواجهة السياسة الدينية والثقافية الفرنسية 1881-1956 ،شهادة ماستر، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2019.
4. بو عبسة نهي ، ريان شيباني، السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر وتونس 1900-1939، شهادة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2022.
5. بوتدارة عبد الجبار، عبد الرحمان انزقلوف، السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر 1830-1914، شهادة ماستر، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2021.
6. بوشحدان هاجر ، جميلي شيماء ، تعليم الاهالي و تاثيراته على المجتمع الجزائري 1830-1900، شهادة ماستر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2018.
7. بوفلجة حماوي، محمد عبلاوي، تأثير نظام الحماية الفرنسية على التعليم في تونس 1881-1956، شهادة ماستر، جامعة احمد دراية، ادرار، 2019.
8. بوقطوش عبيدة ، نريمان بلفيل، استراتيجية التعليم الفرنسي في الجزائر 1879-1962، شهادة ماستر، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2022.
9. بولعشار محمد الامين، عقبة بو مصباح، السياسة الفرنسية في تونس وآثارها الاجتماعية 1881-1920، شهادة ماستر، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2022.
10. جرايد رباب، خليف وهيبة، المؤسسات العلمية بتونس الصادقية والخلدونية دراسة تاريخية 1875-1956، شهادة ماستر، جامعة أحمد دراية ، أدرار، 2022.

11. حجي كميلية ، المؤسسات التعليمية الرسمية بالجزائر والتعليم 1850-1954، شهادة ماستر، جامعة موالي الطاهر، سعيدة، 2013.

12. حمودة دنيا ، بشيش حسناء ، السياسية التعليمية الفرنسية في الجزائر،1870-1919، شهادة ماستر، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2022.

13. زقب ربيعة ، عيونات نصيرة، السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر ، 1830_1914، شهادة ماستر، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2017.

14. زمزم قوادشي، السياسة التعليمية الإستعمارية الفرنسية في الجزائر ومقاومتها 1830-1945، شهادة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2019.

15. سعاد بولجويجة، محاضرات في مقياس تاريخ الجزائر الثقافي الحديث والمعاصر 1، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2020م.

16. سقاي نوال، يوسف عشيرة شريفة، الحياة الاجتماعية والثقافية في مدينة الجزائر في أواخر العهد العثماني، شهادة أستاذ التعليم الأساسي، المدرسة العليا للأساتذة في أدب والعلوم الإنسانية، جامعة بوزريعة، 2008.

17. شابو بشرى ، شابو مريم ، الزوايا والطرق الصوفية ودورها في مواجهة الاستعمار الفرنسي بالجزائر خلال القرن العشرين- الطريقة الرحمانية انوذجا، شهادة ماستر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2020م.

18. عباد سامية ، عروب منال ، السياسة الفرنسية الاقتصادية في تونس أواخر القرن 19م وبداية القرن 20م وآثارها على المجتمع، شهادة ماستر، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2020.

19. عثماني شهرزاد ، زياية ليلى، أألوضاع الثقافية في الجزائر من 1830م-1870م، شهادة ماستر، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2023.

20. عثماني شهرزاد، زياية ليلى، الاوضاع الثقافية في الجزائر من 1830_1870، شهادة الماستر، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2023 .

21. عزوز فاطمة انفال، عباس خيرة، السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر ما بين 1870-1945، جامعة ابن خلدون، تيارت ، شهادة ماستر، 2015.

22. عطيلي هاجره ، موقف الاحتلال الفرنسي من المؤسسات العلمية والدينية في الجزائر 1830-1938، شهادة ماستر، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2019 .

23. على تونس، شهادة ماستر، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2017.

24. عمرون قمر، طويرات شهيناز، أساليب ومناهج التعليم في الجزائر خلال العهد العثماني، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، شهادة ماستر، 2022.

25. غرايبة نجوى ، تزات فريدة ، الحركة الوطنية التونسية مابين الحربين العالميين 1919-1939، شهادة ماستر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2020.

26. غولة فاطمة الزهزة ، صماري هاجر، تأثير السياسة التعليمية الفرنسية على المجتمع التونسي، 1881-1930، شهادة ماستر، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2022.

27. لبنى مهدي، صباح شريفي، الحركة التعليمية في الجزائر العثمانية، شهادة ماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017.

28. لزرق رضا ، انور لوعيل، العلوم النقلية والعقلية في الجزائر خلال العهد العثماني 1518م-1830م، شهادة ماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2022

29. لعمارة مريم، عاشور ابتسام، العلماء وعلاقتهم بالسلطة في الجزائر خلال العهد العثماني، شهادة ماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2022.

30. لقرع صبرينة ، الحياة الثقافية في الجزائر خلال عهد الدايات 1830-1671، شهادة ماستر، جامعة غرداية، 2014.

31. مرسلام أم الشيخ ، جازية ماييني، صالح بن يوسف والحماية الفرنسية بو عافية احمد، التعليم في الجزائر اثناء الاحتلال الفرنسي 1830-1962، شهادة ماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018م.

32. مهاني بشرى، شيماء شتيوي، المؤسسات التعليمية في الجزائر خلال العهد العثماني، شهادة ماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2020.

خامسا– المحاضرات:

1. الجوعاني محمد يحي أحمد عباس، الاوضاع الداخلية في الدول الاوربية 1870-1914، محاضرة 7، جامعة الانبار، د س.

سادسا– الملتقيات:

1. اوري لحسن، السياسة التعليمية الاستعمارية في افريقيا، دورية كان التاريخية، ع 12، 2011.

2. حمزة عمر، حركة الاصلاح في تونس 1837-1934، جمعية تونس الفتاة، تونس، 2016.

سابعا – المواقع:

1. بحوش هادي، منجي عكروت، المدرسة العلويّة أولى مؤسّسات تكوين المعلمين بتونس، موقع المدونة البيداغوجية،. https://akroutbouhouch.blogspot.com

2. سوالم احمد، النخبة التونسية من خلال التعليم، موقع انفاس نت، https://anfasse.org

3. غير معروف، يوسف بن تاشفين اللمتوني مؤسس الدولة المرابطية الكبرى، موسوعة العالم العربي: https://www.aljazeera.net.

4. غير معروف، لسياسة التعليمية الفرنسية وانعكاساتها على المجتمع الجزائري، أكاديمية النورس، https://nawrasaca.blogspot.com

فهرس المحتويات

إهداء

شكر

مقدمة.....

الفصل الأول: السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر.....

المبحث الأول: التعليم في الجزائر قبيل الاحتلال 7

المطلب الاول: مراكز التعليم في الجزائر : 7

المطلب الثاني: نسب المتعلمين في الجزائر: 15

المطلب الثالث: السياسة التعليمية قبل الاحتلال : 16

المبحث ثاني: السياسة الاستعمارية التعليمية في الجزائر. 19

المطلب الثاني: الأساليب و الوسائل: 20

المطلب الثالث: اهداف السياسة التعليمية الفرنسية 28

المبحث ثالث: ردود الفعل الوطنية ضد السياسة التعليمية الفرنسية. 31

المطلب الاول: الطرق الصوفية: 31

المطلب الثاني: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:.....35

خلاصة الفصل: 37

الفصل الثاني: السياسة التعليمية الفرنسية في تونس.....

تمهيد: 40

المبحث اول: التعليم في تونس قبيل الاحتلال: 41

المطلب الاول: التعليم في تونس: 41

المطلب الثاني: المؤسسات التعليمية في تونس: 42

المبحث ثاني: التعليم في تونس فترة الحماية الفرنسية.....46

المطلب الاول: المؤسسات التعليمية في تونس اثناء الحماية الفرنسية 46

المطلب الثاني: انماط التعليم في تونس اثناء الحماية الفرنسية: 51

المطلب الثالث: المواقف التونسي من السياسة التعليمية الفرنسية:.....55

المبحث الثالث: آثار السياسة التعليمية الفرنسية على التونسيين.

المطلب الاول: آثار السياسة التعليمية الفرنسية على المجتمع التونسي:.....58

-المطلب الثاني: آثار السياسة التعليمية الفرنسية على البرامج والمناهج: 63

المطلب الثالث: اهداف السياسة تعليمية فرنسية في تونس 65

خلاصة الفصل: 66

الفصل الثالث:

تمهيد: 70

المبحث الأول: أهم التشريعات الفرنسية المنظمة لعملية التعليم بالجزائر وتونس: 71

المطلب الثالث: موقف الجزائريين والتونسيين من هذه التشريعات. 80

المبحث الثاني: اوضاع التعليم في الجزائر وتونس.

المطلب الاول: اوضاع التعليم في الجزائر. 83

المطلب الثاني: اوضاع التعليم في تونس. 90

المطلب الثالث: مواقف الجزائريين والتونسيين من اوضاع التعليم: 92

المطلب الثالث: نتائج السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر. 97

المطلب الرابع: نتائج السياسة التعليمية الفرنسية بتونس: 98

خلاصة الفصل: 100

خاتمة: 102

الملاحق 107

قائمة الببليوغرافيا: 113

ملخص الدراسة: 126

ملخص الدراسة:

من خلال دراسة موضوع السياسة الفرنسية في الجزائر و تونس استنتجت بأن فرنسا استطاعت ابعاد منافسيها من الجزائر و تونس باعتبار التربية و التعليم عنصرين اساسيان في عملية التطور و البناء مقياس للرقي، وعلى ضوء هذه سياسة جاءت هذه الدراسة لتبين الرغبة الفرنسية الرامية إلى امتصاص كل الأعراف و الثوابت الدينية، وفي الاخير تمكنت من تحقيق اهدافها والسيطرة على البلدين من خلال الاحتلالها للجزائر وفرضها لنظام الحماية والذي بواسطته تمكنت من التحكم في ادارة الجزائر وتونس عن طريق سن قوانين مختلفة سعيا لبسط نفوذها المطلق وتشجيع الاقتصاد الرأسمالي، الامر الذي أدى الى انعكاسات على المجال الاجتماعي وتدهور الوضع الصحي وطمس الهوية الوطنية بمحاربة اللغة العربية في كل من الجزائر وتونس.

الكلمات المفتاحية: السياسة الاستعمارية، الاستعمار الفرنسي، الجزائر وتونس، دراسة مقارنة.

Study summary:

Through studying the issue of French policy in Algeria and Tunisia, I concluded that France was able to push away its competitors from Algeria and Tunisia by considering education and learning as two essential elements in the process of development and construction as a measure of progress. In light of this policy, this study came to show the French desire to absorb all customs and traditions. Religious constants, and in the end it was able to achieve its goals and control the two countries through its occupation of Algeria and imposition of the protection system, through which it was able to control the administration of Algeria and Tunisia by enacting various laws in an effort to extend its absolute influence and encourage the capitalist economy, which led to repercussions on the social field and the deterioration The health situation and the obliteration of national identity by fighting the Arabic language in both Algeria and Tunisia.